

حالة المعلومات
في مصر:
نحو تفعيل الحق الدستوري



نوفمبر ٢٠١٥

فريق العمل

رئيس فريق العمل

أ.د. ماجد عثمان

مدير المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)

المؤلفون

أ.د. ماجد عثمان

مدير المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)

أ.د. أحمد درويش

أستاذ بكلية الهندسة، جامعة القاهرة.

د. حنان جرجس

مدير العمليات بالمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)

مراجعة وإخراج التقرير

د. حنان جرجس

مدير العمليات بالمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)

الباحثون

أ. ناريمان ناجي

أ. خلود خالد

مساعدو الباحثين

أ. أحمد عبد الغني

أ. مينا سمير

أ. تقى حازم

أ. عمرو دياب

تصميم التقرير

أ. بيتر ناجي

مدير تكنولوجيا المعلومات بالمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)

أ. بسمة محمد

مصمم جرافيك بالمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)

أ. فادي إسماعيل

منسق ومعد بالمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)



تقديم

يعد الحق في الحصول على المعلومات من حقوق الإنسان التي أولتها المواثيق الدولية أهمية قصوى لما للمعلومات من أهمية في تمكين المواطن، ومكافحة الفساد وتحسين الأداء الحكومي، وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وتحسين مناخ الاستثمار. والمعلومات من هذا المنطلق هي سلعة عامة تساهم في تحسين حياة المواطن وفي تحقيق تطلعاته نحو مجتمع أفضل.

ويهدف هذا التقرير إلى تقييم حالة المعلومات وتحديد فجوة المعلومات في مصر، ويأتي إعداد استجابة للنص الدستوري الذي اعتبر المعلومات ملك للشعب وكفل حق الحصول عليها لكافة المواطنين دون تمييز. ويصدر التقرير في توقيت مناسب قبيل بدء أعمال مجلس النواب والذي سيكون مسئولاً عن تحويل نصوص الدستور إلى واقع فعلي من خلال تشريعات تنظم الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور الذي تمت الموافقة عليه بأغلبية كاسحة من خلال استفتاء شعبي. والتقرير يرصد حالة المعلومات قبل إصدار القانون، مما يسمح بمتابعة التطور الذي سيحدث في عملية إتاحة المعلومات بعد صدور القانون ولأنته التنفيذية ومقارنتها بما قبل صدور القانون لتقييم مسار مصر في بناء الحكم الرشيد ارتكازاً على معايير موضوعية.

ويأمل المركز المصري لبحوث الرأي العام «بصيرة» أن يساهم هذا التقرير في مساندة جهود المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية من أجل إصدار قانون متوازن يُفعل المادة ٦٨ من الدستور المصري. كما يعكس التقرير أولويات مستخدمي البيانات وهو ما يمكن أن يُفيد المؤسسات الحكومية في تحديد مسارات الإتاحة إذا ما أرادت تلبية الطلب على المعلومات. ويقدم التقرير توصيات لخلق مناخ مواتي لإتاحة المعلومات يستفيد منه الجميع.

وإني إذ أقدم هذا التقرير أتوجه بالشكر للفريق الذي ساهم في إصدار التقرير، كما أتقدم بالشكر للخبراء الذين قرأوا المسودة الأولى للتقرير الأستاذ أيمن الصياد الكاتب الصحفي والأستاذ حسام بهجت الناشط الحقوقي، حيث كان لتعليقاتهم أثر كبير في تطوير التقرير، والشكر موصول لمبادرة الإصلاح العربي وللدكتورة بسمة قضماني للمساندة الفنية والمادية والمعنوية في إصدار التقرير.

د. ماجد عثمان



مدير المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)



تقديم

يطرح هذا التقرير مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لإزدهار مصر راهناً ومستقبلاً، ويشكل نموذجاً قيماً بالنسبة لباقي دول المنطقة العربية.

لقد أصبحت حرية تداول المعلومات وحق المواطن في الوصول إلى المعلومة من المقاييس الأساسية لنوعية النظام السياسي وتطور المجتمع بينما يشكل حجب المعلومة أهم مقياس لقسوة الاستبداد. ففي البلدان التي يهيمن عليها نظام الرجل الواحد أو الزمرة الواحدة يعيش المجتمع في جهل كامل بتشكيل بنيته وقدراته وموارده. وعندما يمنع المجتمع من معرفة حقيقته يصبح عاجزاً عن التحرك وأخذ المبادرة نتيجة التجهيل الممنهج الذي طالما مارسه أنظمة تسلطية. ففي بعض البلدان العربية يصل حجب المعلومات إلى تدمير الثقة ليس بين النظام السياسي والمجتمع فحسب بل بين مختلف فئات المجتمع. وغياب المعرفة هذا أدى إلى إلغاء العلاقات الأفقية بين أبناء الوطن الواحد والتي تشكل أساس المجتمع المدني وحالة المواطنة.

يدعو التقرير إلى التخلص من المنطق السائد عند العديد من الحكام الذين يعتبرون منح الحق في الوصول إلى المعلومة نوع من التنازل عن السلطة لصالح المواطنين، ويقدم شرح مستفيض ليبرر أن لا مشاركة للمجتمع ولا نقاش بناء إذا لم تتاح المعلومات وأن الوصول الحر إلى المعلومة يساهم في تعزيز المساءلة من قبل المواطن وينمي ثقافة المشاركة ويسمح له بلعب دور الرقيب ويعزز مكانة الصحافة والمجتمع المدني في الحياة السياسية وفي وضع السياسات العامة. فعندما يتأخر النظام السياسي في إعلام المجتمع وتفشى ثقافة السرية ويتحفظ المجتمع عن دعم قرارات الحكومة وتكبر الفجوة والشك بين الطرفين والآراء المبنية على الإشاعات والتشويه. والمعروف بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أنها لا تنجح إلا إذا تم التخطيط لها كعملية شاملة يساهم في إجاحها المجتمع بقدر ما تساهم السلطة الحاكمة، وبالتالي فإن حجب المعلومة عن المواطن يصبح شكلاً من أشكال تعطيل النفس وإفشال الذات بالنسبة للحاكم.

ويتبنى التقرير مفهوم حرية تداول المعلومات والحق في الوصول إلى المعلومة من منظور واسع، بل يعتبره حجر الأساس الذي يجعل التوصل إلى القرارات الصحيحة السبيل لمحاربة الفساد وعدم التستر على الأخطاء أي إمكانية المساءلة والمحاسبة، ويربطه بالأمن القومي، ويتبنى منطق ينقد تماماً ما تستند إليه الأنظمة الاستبدادية عندما تحجب المعلومة متحججةً بضرورة السرية من أجل حماية الأمن القومي. فهو يبرهن من خلال هذا العمل المفصل أن قوة الدول تأتي من وضعها كل شيء يخص الشأن العام تحت المهر.

يقوم التقرير بمعالجة الموضوع بغاية من المسؤولية إذ أنه يستند إلى بحث مفصل ومنهج وهو ما يعطيه مصداقيته العالية، فإذا لم يجد أذناً صاغية الآن فإنه يقدم على أية حال مثلاً عما يستطيع تقديمه المجتمع المصري ونخبه الملتزمة باحترام المواطن المصري والحريصة على مصلحة مصر.

لا بد أن تخاض معركة الوصول الحر إلى المعلومات بكم من الواقعية، وأن نتجنب تقديم مسألة حرية تداول المعلومات على أنها مكتملة ومثالية حتى في الدول ذات النظام الديمقراطي القديم، فهي في الواقع معركة دائمة. ففي دول الغرب مثلاً ما زال هناك نقاش حاد حول حرية جمع المعلومات في بعض المجالات الحساسة مثل تعداد أبناء الأقليات ونسبتهم في منطقة أو مدينة معينة أو ضمن مؤسسات الحكم أو الشركات الخاصة. ففي فرنسا مثلاً هناك قانون يمنع جمع إحصاءات تتعلق بالأقليات الإثنية أو الثقافية أو الدينية إذ تعتبر صفة المواطنة لاغية لصفات تعريفية أخرى، بينما تحرص الولايات المتحدة على جمع معلومات عن كل فئة في المجتمع وعن خصوصياتها. الملحوظ هنا هو أن النقاش بين مميزات هذا



النموذج أو ذلك ليس حول إتاحة المعلومات وحرية تناولها بل حول جمعها في المقام الأول أو الوهلة الأولى وذلك خوفاً من مخاطر إساءة استخدامها.

في الواقع فإنه تبين مع الوقت أن الولايات المتحدة تستخدم المعلومات من أجل ضمان عدم التمييز ولدعم الفئات الأقل حظاً أو المستضعفة بينما في فرنسا تظهر أشكال مختلفة من التمييز في العمل والسكن وغيره وتستمر الدولة في التمسك بحظر جمع هذه المعلومات، ويعود هذا الهاجس إلى تاريخ فرنسا والربط في ذهن الفرنسيين بين تصنيف المواطنين واضطهاد فئات معينة أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكن اليوم وفي ظل تزايد التمييز نرى أن غياب المعلومات لا يسمح لا للمستهدفين أن يدافعوا عن حقوقهم ولا للمنظمات في المجتمع أو في القطاع الخاص أو العام أن يقاوموا التمييز حتى لو أرادوا ذلك بسبب غياب هذا النوع من المعلومات.

بالنسبة لمصر، فإن موضوع حرية تداول المعلومات كما يعالجه هذا التقرير يشكل أحد حقول النشاط من أجل تفعيل الدستور المصري في المجالات المتاحة حالياً، وبشرحه للدور الأساسي لحرية تداول المعلومات فإنه يجعل منه مدخلاً للتعبئة المجتمعية سعياً لمعالجة مجموعة من القضايا الأساسية بل ربما غالبية هذه القضايا. لهذا يشكل التقرير نموذجاً جديراً بالدراسة والنقاش من قبل مجموعات في دول أخرى والاستفادة منه لتطوير استراتيجيات خاصة بكل مجتمع.

ومن خلال البحث التفصيلي وتقييم إتاحة المعلومات من قبل سبع وزارات ومنها وزارتين تعتبران من أكثر الوزارات حساسية هي الداخلية والعدل، يصل فريق العمل إلى وضع توصيات محددة وصريحة.

إن أغلب الدراسات حول حرية تداول المعلومات تكون ناجحة إجمالاً عن جهات من المجتمع المدني كما رصدها التقرير وهي تعالج الموضوع من منطلق حقوقي لتبرز حق المواطن في الحصول على المعلومات. يتميز هذا التقرير بأنه يتطرق إلى الموضوع من مدخل مختلف إذ أنه يستند إلى خلاصة استطلاعات الرأي والرصد المنهجي الذي قام به فريق العمل في الجهات الحكومية أي تلك الجهات المسؤولة عن إنتاج المعلومات ليوصي بإجراءات عملية ملموسة تضمن توفير المعلومات من قبل مؤسسات الدولة.

وبناءً على هذه التوصيات البناءة التي عمل على اقتراحها مركز بصيرة لا يسعني إلا أن أوصي بدوري بأن تتوجه مؤسسات الدولة المصرية وغيرها من الدول العربية إلى الطلب من بصيرة بأن تضع برنامجاً تدريبياً توعوياً لموظفي الدولة كي تصبح عملية الإفصاح عن المعلومات من عادات المؤسسات العامة.

د. بسمة قضماني

بسم قضماني

مديرة مبادرة الإصلاح العربي



المحتويات

VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	مقدمة
	الفصل الأول
	أهمية حرية تداول المعلومات
١	
٢	١-١ مقدمة
٢	٢-١ حرية تداول المعلومات وأثرها على التحول الديمقراطي والحوكمة
٥	٣-١ حرية تداول المعلومات وأثرها على مناخ الأعمال
٨	٤-١ نماذج وتجارب لدول أقرت إتاحة المعلومات
	الفصل الثاني
	أطر حرية تداول المعلومات
١١	
١٢	١-٢ مقدمة
١٢	٢-٢ الإطار التشريعي
١٥	٣-٢ الإطار المؤسسي
١٦	٤-٢ الإطار الثقافي
	الفصل الثالث
	أنواع المعلومات وطرق الإفصاح عنها
٢٣	
٢٤	١-٣ مقدمة
٢٥	٢-٣ أنواع الإفصاح عن المعلومات
٢٩	٣-٣ أركان الحق في المعلومات
٣٢	٤-٣ الإدارات والجهات المسئولة عن إتاحة المعلومات في مصر



الفصل الرابع

٣٥	حرية تداول المعلومات في مصر من منظور النخب المصرية ومستخدمي البيانات
٣٦	١-٤ مقدمة
٣٦	٢-٤ استطلاع رأي النخبة المصرية حول حرية تداول المعلومات
٤٠	٣-٤ المقابلات مع مستخدمي البيانات
٤٥	٤-٤ المقابلات مع مستخدمي بيانات الوزارات

الفصل الخامس

٤٩	حالة المعلومات في بعض الوزارات الخدمية
٥٠	١-٥ مقدمة
٥٢	٢-٥ وزارة الصحة
٥٧	٣-٥ وزارة التربية والتعليم
٦١	٤-٥ وزارة الداخلية
٦٥	٥-٥ وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية
٦٩	٦-٥ وزارة العدل

الفصل السادس

٧٣	حالة المعلومات في الوزارات غير الخدمية
٧٤	١-٦ مقدمة
٧٤	٢-٦ وزارة المالية
٧٩	٣-٦ وزارة الاستثمار

الفصل السابع

٨٥	تبعيات إتاحة المعلومات والتوصيات
٨٦	١-٧ التحديات
٨٧	٢-٧ التوصيات
٩٠	٣-٧ الترتيبات وخارطة الطريق

الملاحق

٩٣	النتائج التفصيلية لتقييم إتاحة المعلومات
٩٤	أولاً: الوزارات الخدمية
١٠٤	ثانياً: الوزارات غير الخدمية



قائمة الجداول

- ٣٦ جدول ١-٤ توزيع المستجيبين حسب التخصص
- ٣٧ جدول ٢-٤ متوسط تقييم النخب لمدى تأثير نقص المعلومات على المجالات المختلفة
- ٥٣ جدول ١-٥ تطور عدد الأسر بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ في القطاعات المختلفة



قائمة الأشكال

- شكل ١-١- أهمية إتاحة المعلومات ٤
- شكل ١-٢- أطر حرية تداول المعلومات ١٢
- شكل ١-٣- أنواع الإفصاح عن المعلومات وفوائد كل منها ٢٨
- شكل ١-٤- رأي النخبة المصرية في تأثير نقص تداول المعلومات على مصر ٣٧
- شكل ٢-٤- رأي النخبة بالنسبة لقانون حرية تداول المعلومات في مصر ٣٨
- شكل ٣-٤- مدى استجابة القانون للمادة ٦٨ من الدستور ٣٨
- شكل ٤-٤- نسبة التوقعات حول الجهة التي ستقوم بإصدار قانون حرية تداول المعلومات ٣٩
- شكل ٥-٤- التوزيع النسبي للمستجيبين حسب رأيهم في وضع تعريف محدد للأمن القومي في قانون المعلومات ٣٩



مقدمة

منذ ما يقرب من عقد كامل وحتى اليوم، بدأت المساعي الحقيقية لوضع تشريع خاص بحرية تداول المعلومات، تطرق أبواب وموائد النقاشات سواء من قبل بعض الجهات والكيانات الحكومية (مثل وزارة الاتصالات ووزارة العدل، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، أو حتى من قبل مؤسسات المجتمع المدني ومبادراته المستمرة (مثل مؤسسة عالم واحد).

وطيلة هذه السنوات، كان التركيز الأساسي لأصحاب المبادرات ومشاريع القوانين مُنصب -أولاً- على التأكيد على أن المعلومة حق وأن سهولة وحرية تداولها أيضاً حق لكل مواطن، مستندين على ما صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سبعة عقود (١٩٤٨) من وثيقة عالمية لحقوق الإنسان، ومادتها التاسعة عشر الخاصة بحرية التعبير وما يندرج تحتها من «استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية»، مروراً بمبادرات المنظمات الدولية التي أنشئت بعد ذلك استناداً على المادة ذاتها وعلى ذلك الإعلان مثل منظمة المادة ١٩، وأخيراً المادة ٦٨ من الدستور المصري الذي وافق عليه ٩٨,١٪ من المصريين الذين لهم حق التصويت.

ومع التغييرات المتسارعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم وما يترتب عليها من تطورات سياسية واقتصادية بل وعسكرية وحدودية أيضاً، يجب إعادة تقييم رؤيتنا لأهمية حرية تداول المعلومات والحديث عنها من منظور أوسع يتناسب مع هذه التغييرات العالمية، فالمعلومات لم تعد مجرد حق تمنحه الدولة للمواطن أو تتحكم فيه بل هي معين رئيسي وأساسي لها على الحكم. هي الأساس الذي يجعل التوصل إلى القرارات الصحيحة ممكناً وهي أيضاً السبيل لمحاربة الفساد وعدم التستر على الأخطاء أو انتشار الشائعات التي قد تضر بالأمن القومي.

وتشير قياسات ومؤشرات فاعلية الحكومات بالإضافة إلى تقارير التنافسية العالمية والفساد والشفافية والتنمية البشرية الدولية إلى أن الحكومات الأكثر شفافية تقوم بإدارة أفضل للحكم بغض النظر عن وضعية البلد الاقتصادية أو السياسية أو حتى الجغرافية، كما أن هناك علاقة واضحة بين ترتيب الدول من حيث التقدم ومستوياتها من حيث الانفتاح وتوفير المعلومات.

والدول التي لا تتيح المعلومات تضعف نفسها و تجهز على شروط وإمكانات التفكير لدى مجتمعاتها ومواطنيها وتحرم ذاتها من التعرف إلى بدائل وخيارات مختلفة للسياسات والرؤى، بل إنها تعد للمستقبل أجيالاً قادمة عاجزة عن المنافسة في ظل غياب المعرفة والحقائق. فالدول القوية قوية بمعرفتها لأنها تضع كل شيء تحت المجهر وتدرك أن حجب المعلومة هو أكثر ما يضر بالأمن القومي. لكن هذا لا يعني أن تكون كل المعلومات مشاع لكل قاعدة قطعاً استثناء ولكل مفهوم تعريف وشروط.

وحرية تداول المعلومات يجب ألا يُنظر إليها باعتبارها ترفاً فكرياً في فترة تتزايد فيها التحديات التي تواجه مصر، وإنما يجب النظر إليها باعتبارها أحد عناصر حزمة من التوجهات الجديدة لبناء دولة حديثة. وهذا ما يعرضه الفصل الأول تفصيلاً والذي ينصب التركيز فيه على أهمية حرية تداول المعلومات وأثرها على التحول الديمقراطي وعلى مناخ الأعمال، وكيف طبقته بعض الدول لمكافحة الفساد، ثم يأتي الفصل الثاني ليعرض الأطر المؤسسية والتشريعية والثقافية التي تحيط بحرية تداول المعلومات



دفعاً أو منعاً، ويتطرق الفصل الثالث إلى أنواع الإفصاح عن المعلومات وأركان تداولها، وما هو مستوى الإفصاح المطلوب فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالأمن القومي وما شروطه.

أما الفصل الرابع فيستعرض استطلاع للرأي أجراه فريق العمل مع مجموعة من النخبة المصرية لمعرفة رأيهم في تداول المعلومات في مصر ونتائج مقابلتين متعمقتين تم إجراؤهما مع مجموعة من الإعلاميين ومجموعة من الباحثين، كما يعرض الفصل نتائج ٢٥ مقابلة تم إجراؤهم مع مستخدمي بيانات الوزارات التي شملها التقرير.

وفي الفصل الخامس والسادس، نرصد حالة المعلومات في عدد من الوزارات الخدمية وغير الخدمية من خلال دراسة جانب من عرض المعلومات في كل وزارة من خلال تقييم مدى إتاحة المعلومات على موقعها الإلكتروني، ثم يتم تحليل جانب الطلب من خلال مقابلات مع الجهات والمواطنين المستفيدين من هذه المعلومات لتحديد مدى كفاية المعلومات المتاحة لهم وكذلك تقييمهم لجودتها. ثم يعرض الفصل تحليلاً للفجوة بين العرض والطلب على المعلومات الخاصة بكل وزارة.

وكمحاولة لمساعدة أصحاب القرار والمسؤولين عن إصدار قانون حرية تداول المعلومات وتطبيقه بشكل ملموس، يأتي الفصل السابع ملخصاً للتحديات التي تواجهها مصر في عملية إتاحة المعلومات ومحتملاً بالتوصيات والمقترحات التي نأمل أن تدفع مصر إلى فضاء معلوماتي أكثر شفافية وفعالية.



الفصل الأول

أهمية حرية تداول المعلومات

١-١ مقدمة

٢-١ حرية تداول المعلومات وأثرها على التحول الديمقراطي والحوكمة

٣-١ حرية تداول المعلومات وأثرها على مناخ الأعمال

٤-١ نماذج وتجارب لدول أقرت إتاحة المعلومات



إن الهدف من حرية تداول المعلومات هو تحقيق نفاذ سريع وغير مقيد للمعلومات يمكّن المواطن المصري والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية من القيام بدور فاعل في المتابعة والمساءلة من أجل حياة أفضل، يتمتع فيها المواطن بالحرية والكرامة ويحصل فيها على حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تمييز. كما أن تحقيق هذا النفاذ السريع وغير المقيد للمعلومات يحقق إدارة أفضل لبرامج تنمية تتسم بالكفاءة والفاعلية.

٢-١ حرية تداول المعلومات وأثرها على التحول الديمقراطي والحوكمة:

حرية تداول المعلومات يجب ألا يُنظر إليها باعتبارها ترفاً فكرياً في فترة تتزايد فيها التحديات التي تواجه مصر وإنما يجب النظر إليها باعتبارها أحد العناصر الأساسية لمواجهة التحديات الجديدة التي تشهدها مصر لبناء دولة حديثة وتحقيق تحول ديمقراطي سريع. ولا يجب أن ننظر إلى حرية تداول المعلومات على أنها قاصرة فقط على الدول المتقدمة، ولكنها في واقع الأمر ضرورة لكل المجتمعات، وتبدو الحاجة إليها في مصر ملحة ولا تقبل التأخير وذلك للأسباب الآتية:

- ١- تشكل المعلومات الركيزة الأساسية في التخطيط التنموي، حيث تمكن المختصين من استقراء الواقع وعرض صورة حقيقية عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما تسمح بتحديد دقيق للأولويات واختيار أفضل ما بين البدائل المتاحة، كما أن إنتاج وإتاحة المعلومات على المستوى المحلي هو حجر الزاوية في تطبيق اللامركزية.
- ٢- ترسيخ حق المواطن في الحصول غير المقيد على المعلومات هو اللبنة الأساسية لإرساء قواعد الحكم الرشيد التي تشمل الشفافية التي تؤدي بدورها إلى تعزيز الثقة، والمساءلة التي تؤدي إلى ضبط الأداء الحكومي، والمشاركة التي تؤدي إلى تقوية الشعور بالانتماء للوطن، والاستجابة التي تُشعر المواطن بأنه في بؤرة الاهتمام.

تشكل المعلومات الركيزة الأساسية في التخطيط التنموي، حيث تمكن المختصين من استقراء الواقع وعرض صورة حقيقية عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية. إن غياب المعلومات يزرع بذور الشك في نفس المواطن ويدفعه دعفاً لفقدان الثقة، مما يحولها إلى شحنات غضب تتراكم عبر الزمن.

- ٣- يُسهل التداول واسع النطاق للإحصاءات تعرف المواطن على حجم التحديات التي تواجه المجتمع ومن ثم يشارك في مواجهتها، ويصبح أكثر تفهماً لبررات القرارات الحكومية وأكثر حملاً لتبعاتها مما يفسح المجال العام للمشاركة في حل مشكلات المجتمع.

- ٤- يسمح تداول المعلومات بممارسة المساءلة المجتمعية البنية على القرائن، بدلاً من المناخ العام الذي يتسم بالضبابية المعلوماتية والذي تُمارس فيه المساءلة بأسلوب انطباعي لا يخلو من خيز. فالعلاقة بين المواطن والحكومة في ظل غياب المعلومات تصبح تصيداً لأخطاء يتسم بالانتقائية وعدم الإنصاف في بعض الأحيان من قبل المواطن، وعدم قدرة من قبل الحكومة عن الدفاع عن نفسها بصورة مقنعة أو تبرير أخطائها على نحو مقبول أو إقناع المواطن بإجراءاتها. وفي المقابل فإن المناخ المعلوماتي الصحي يتيح للمواطن التعرف على إخفاقات وإجازات الحكومات بشكل موضوعي، وربما لا يحتاج أصلاً لانتقاد الحكومة إذا وجد أن الإخفاقات حجمها محدود أو أن هناك ما يبررها ولن يتصيد للحكومة أخطاءها كما هي الحالة عند غياب المعلومات. وفي المقابل فإن توافر المعلومات سيُمكن الحكومات من الدفاع عن نفسها وعن تفسير إخفاقاتها وجني ثمار نجاحاتها. والاعتقاد السائد بأن غياب المعلومات يريح الحكومات من المساءلة هو اعتقاد غير سليم ولا يكون بالقطع في صالح الحكومات، لأن غياب المعلومات يزرع بذور الشك في نفس المواطن ويدفعه دعفاً

لفقدان الثقة، مما يحولها إلى شحنات غضب تتراكم عبر الزمن، وهو ثمن غال لا تقدر على تحمله الحكومات لاسيما في مجتمعات تجاوز المواطن فيها حالة اللامبالاة وأصبح أكثر اهتماماً بالشأن العام. إن الانتقال إلى معادلة يكون الكل فيها فائزاً (win-win) بدلاً من معادلة يكون الكل فيها خاسراً (lose - lose) ليس بالأمر المستحيل وحتى لو كان صعباً فإنه يستحق العناء.

٥- تؤدي إتاحة وتداول المعلومات إلى بناء الثقة بين شركاء الوطن من مؤسسات حكومية ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات والقطاع الخاص والسلطة القضائية والسلطة التشريعية والأجهزة الرقابية والإعلام، وهي ثقة انحسرت لسنوات طويلة، وشكل غيابها عقبة لتحقيق التوافق حول القضايا التي تخص المصالح العليا للوطن. كما أن هناك كثير من المعلومات المتوفرة لدى جهات حكومية يمكن أن تسهم إتاحتها في الحد من أزمات طائفية أو في الحد من إهدار المال العام. وليس من قبيل المبالغة إن قلنا أن تطبيق تداول المعلومات بجدية وأمانة هو المعول الرئيسي لهدم حاجز انعدام الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، حيث تشير نتائج مسح التحولات في الوطن العربي الذي أجراه مركز بصيرة في مصر في نوفمبر ٢٠١٤ إلى انخفاض نسب الثقة في العديد من مؤسسات الدولة فلا تتعدى نسبة الثقة في المحليات ٢٠٪، وتصل نسبة الثقة في مجلس الوزراء ٥٧٪ وفي الشرطة ٦٠٪ وفي القضاء ٦٢٪.

٦- يساعد استحداث بيئة مواتية لإتاحة المعلومات الإعلام على القيام بدوره في الرقابة المسئولة وفي إدارة حوارات مجتمعية في الشأن العام تتسم بالموضوعية. وهذه البيئة ستصل بالإعلام المصري لدرجة أعلى من المهنية وستسمح بوضع المعايير الأخلاقية للممارسات الإعلامية موضع التنفيذ.

٧- تعزيز إتاحة المعلومات يتسق مع حق الإنسان في المعرفة وهو أحد الحقوق التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ (المادة ١٩) ونص عليه أيضاً العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية الصادر في عام ١٩٦٦. وهذا الحق تم بلورته في إعلان المبادئ الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات «بناء مجتمع المعلومات: حد عالمي في الألفية الجديدة» عام ٢٠٠٣. ومن المعروف أن التخلف عن الركب العالمي في مجال إتاحة المعلومات أصبح أحد سمات العالم العربي كما أن غياب الشفافية أصبح أحد عناصر الصورة الذهنية لكثير من المجتمعات العربية.

٨- إتاحة المعلومات للمواطن تسمح له بمحاربة الفساد والحد من إهدار المال العام، وبالتالي ستصبح إتاحة المعلومات العلاج الناجح للقضاء على الفساد القائم كما ستكون بمثابة السلاح المسلط للوقاية ضد الفساد الجديد الذي سيحاول التسلسل حتماً لملء أي فراغ تم تطهيره من برائن فساد قديم. ولا شك أن تحقيق تقدم حقيقي في ملف مكافحة الفساد لن يكون له تأثير فقط على الاقتصاد القومي (رأس المال المادي) وإنما سيساهم أيضاً في تشكيل وجدان المواطن وسلوكياته على نحو ترتفع بمقتضاه قيمة رأس المال الاجتماعي.

٩- أدى الحوار التنموي السائد على المستوى العالمي «أجندة ما بعد ٢٠١٥» إلى تطوير منظومة «الأهداف الإنمائية للألفية» على نحو أكثر اتساعاً وهو ما يلقي على النظام الوطني للإحصاء عبء أكبر يتمثل في إنتاج مزيد من البيانات وفي نشر هذه البيانات على مستوى أكبر من التفصيل. وقد تضمنت مجموعة الأهداف الجديدة أهدافاً حول الحوكمة، وهو ما يتطلب توافر بيئة أكثر شفافية يتم فيها تداول للمعلومات ذات الصلة بالحوكمة ويتم إتاحتها للمنظمات غير الحكومية المنوط بها إصدار المؤشرات التي تعكس الجوانب المختلفة للحوكمة.

١٠- يزيد الحق في المعلومات من ثقة المواطن في الدولة، بحيث يثق فيما تقوم به من إجراءات وخطط سنوية وخطط طويلة من أجل تحسين الأوضاع فتزيد مشاركة المواطن في العملية السياسية والانتخابات وغيره. وفي بعض الأوقات التي تتطلب من الحكومة أن تقوم باتخاذ بعض القرارات غير الشعبية يمكن للمواطن أن يثق في أن تلك القرارات إنما اتخذتها الدولة للمصالح العام، مما يترتب عليه زيادة الالتزام بالقانون وبالتالي الحفاظ على هيبة الدولة. ففي حالة تداول المعلومات، يعرف كل مواطن ما له وما عليه مما يفرض عليه الالتزام بالقانون حتى لا يتعرض للعقوبة.

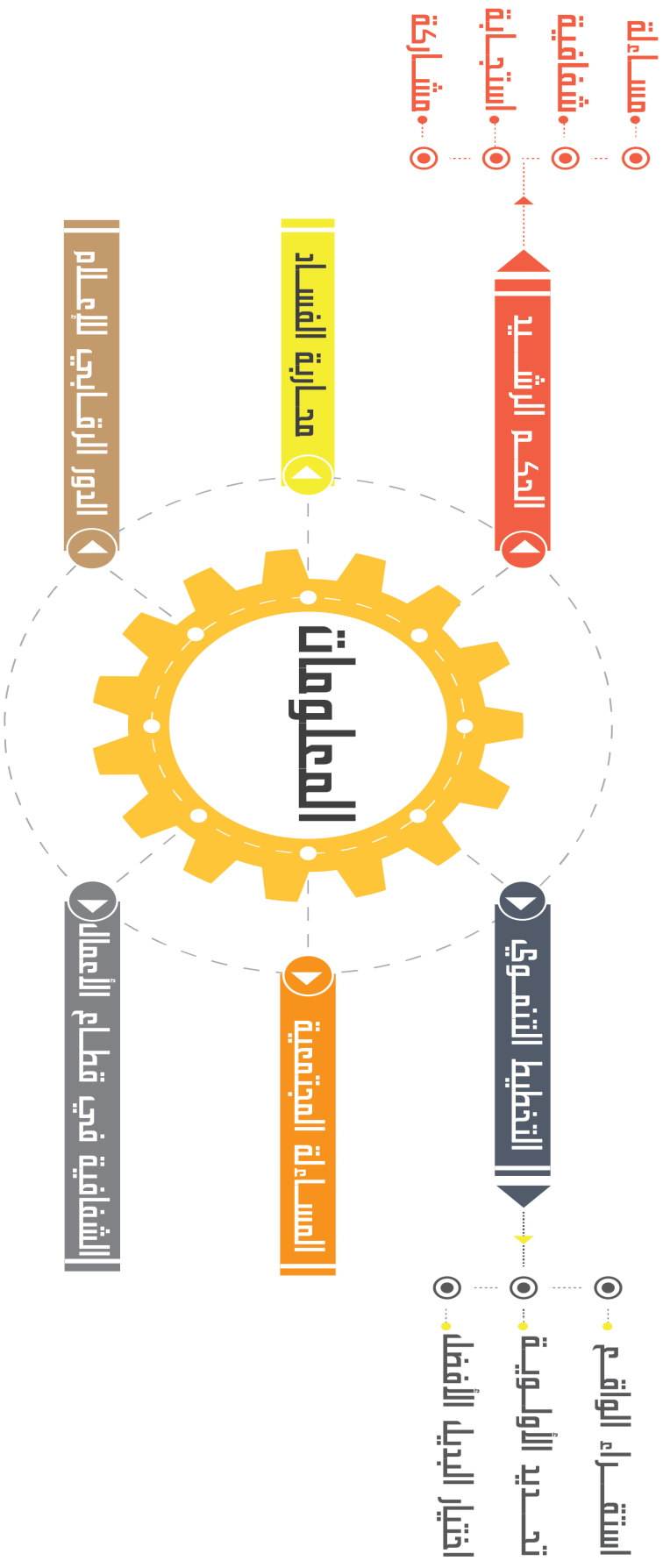
١١- يساعد تداول المعلومات على زيادة المشاركة في العملية الانتخابية، وكلما زادت المشاركة تزداد فرص نزاهة الانتخابات

كما هو متعارف عليه، ففي الدول الديمقراطية تزداد نسبة المشاركة السياسية لأن المواطن يثق في الحكومة. كما

يحسن العمل بقانون الحق في المعلومات من صورة الدولة على المستوى الدولي لأن الدول الديمقراطية التي تعمل

بكفاءة تنتهج مبدأ الشفافية والنزاهة.





شكل 1-1- أهمية إتاحة المعلومات



٣-١ حرية تداول المعلومات وأثرها على مناخ الأعمال :

تسهم إتاحة المعلومات في استحداث مناخ من الشفافية في قطاع الأعمال، ومن المعروف أن ارتفاع مستوى الشفافية هو أحد الاعتبارات التي يعتمد عليها المستثمرون في الدخول إلى أسواق جديدة.

فإتاحة المعلومات مفتاح للتنمية الاقتصادية:

- المزيد من الاستثمار يعني المزيد من الأرباح.
- المزيد من الأرباح يعني خصيل المزيد من الضرائب على هذه الأرباح.
- المزيد من الضرائب يعني المزيد من الموارد للموازنة.
- المزيد من الموارد للموازنة يعني المزيد من مشروعات الخدمات للمواطن والمزيد من المزايا في منظومة شبكات الأمان الاجتماعي للفقراء.

فيما يلي نتناول بعض الجوانب المتعلقة بمناخ الأعمال بشئى من التفصيل للتوضيح

١-٣-١- الاستثمار

يمر المستثمر بسبع مراحل تقع إتاحة المعلومة في المركز منها، فالمعلومات ضرورية لنجاح دراسة الجدوى، اقتناء المكان (الأرض)، تأسيس الشركة، تجهيز المكان (البناء والمرافق)، التراخيص، التشغيل، وحتى في الخروج من السوق.

وبنظرة سريعة لن نستغرق جهداً للاستنتاج أن الشفافية مقياس أساسي للأسواق التي يمكن التعويل عليها من قبل المستثمر حيث إن عدم التمكن من الحصول على المعلومة يغلق باب إعداد دراسات الجدوى أصلاً.

ويساهم الحق في المعلومات في مساعدة الاقتصاد على النمو من خلال توفير المعلومات اللازمة لأصحاب الشركات والأعمال والتي تساعدهم على معرفة المشروعات التي من الممكن أن تنجح، فقبل البدء في أي مشروع يدرس رجال الأعمال السوق واحتياجاته لتقدير المشروعات التي لها فرصة أعلى في النجاح من غيرها. وبالتالي، توافر المعلومات مهم من أجل إفادة الاقتصاد بما يحتاجه، كما أنه يساعد الدولة في توفير ما يحتاجه المواطن من خدمات لا توفرها الدولة، وبالتالي تخفف الأحمال عن عاتق الدولة.

وكما ينص عليها صندوق النقد الدولي فإن المستثمر يطرح بعض من الأسئلة بشأن ما يجب أن يتوافر داخل المكان الذي ينوي إقامة مشروعه فيه وهي:

- هل في استطاعته الحصول على إحصاءات حديثة ومتاحة؟
- هل الخطط والعوامل الأخرى المهمة في البلد مُفسرة كتابةً لتقدير حجم المخاطر القانونية والمالية؟
- هل يمكن الاعتماد على المعلومات الحكومية؟

فالحكومات هي المالك الرئيسي لمعلومات أساسية تخص قطاع الأعمال، وهذه المعلومات مفيدة لأي شركة تسعى للعمل مع الحكومة أو حتى للعمل على أرض دولة من الدول حيث ستخضع في عملها للوائح تنظيمية رسمية. وتصدر البيانات المتعلقة باللوائح التنظيمية والعقود وامتيازات التراخيص والدعم عن الحكومة دون غيرها، وهو ما يجعل الحكومة أهم مصدر للمعلومات.

ومن المهم، أن يكون لدى الحكومات مكاتب مخصصة لإصدار وتنظيم المعلومات بغية تنفيذ سياسات عامة ملائمة. ومن أمثلة ذلك:

- لوضع استراتيجية للعمل أو إنشاء مؤسسة أعمال جديدة أو حتى الاستمرار في مزاولة نشاط أعمال بنجاح يكون ضرورياً الحصول على المعلومات التي تكون بحوزة الحكومة دون غيرها في أحيان كثيرة. وتتيح ممارسة الحق في الوصول إلى المعلومات العامة للشركات تحديد استراتيجيات العمل والحد من تعرضها للأخطار.



- اتخاذ قرارات تجارية مهمة مثل زيادة الاستثمارات: فعلى سبيل المثال، عند اتخاذ قرار بشأن إنشاء مصنع أو مؤسسة أعمال أو منشأة صناعية في منطقة معينة، سيتوقف اتخاذ القرار التجاري الأفضل بشكل أساسي على امتلاك معلومات عن تعداد السكان في هذه المنطقة أو شبكة النقل التي تخدمها أو شبكات المرافق (كهرباء - غاز - مياه) الموجودة بها.
- إعداد الموازنات واتخاذ الإجراءات: فقيام الحكومة بفرض إجراءات أمنية أو قوانين ضريبية أو اشتراطات جديدة لإعادة التفاوض على العقود قد يلحق أضراراً (الإغلاق أو التحذيرات أو الغرامات) بالشركة في حال عدم التزامها، ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يتوفر لديها قدر جيد من المعلومات. وفي هذه الحالات، سيتسنى توفير حماية قانونية أفضل وتقليل الخسائر المحتملة إذا ما تم الحصول على معلومات عامة دقيقة وكاملة عن إقرار الإجراءات الجديدة.
- جداول وإجراءات المشتريات والعقود: تتطلب ممارسات الإدارة السليمة أن تضع الحكومة خطة لاحتياجاتها وشروطها الخاصة بالمشتريات والعقود، وبالتالي فإن إتاحة هذه المعلومات تكون مفيدة لقطاع الأعمال.
- تكون بيانات وإحصاءات المستهلكين ومؤشرات الأسعار وبيانات النمو السكاني الصادرة عن الحكومة مفيدةً لتحديث التكاليف وتحديد إستراتيجية العمل.
- معلومات عن البيئة: تتوفر لدى الحكومة معلومات عن تقييمات الأثار البيئية وخرائط لتحديد المواقع للهوائيات اللاسلكية ومسوحات للمياه الجوفية، وستكون هذه المعلومات مفيدةً للغاية عند اتخاذ قرار بشأن إنشاء شركة ما أو عدم إنشائها.
- يساعد تداول المعلومات على حل النزاعات بين المستثمر والدولة فيما يتعلق بالتعاقد والمسائل المتعلقة به من إبرام العقد والشروع في تنفيذ ما اتفق عليه والبنود المنصوص عليها وحتى إلغاءه، وحق كل من الدولة والمستثمر من خلال وضع قواعد واضحة ونظم مؤسسية شفافة تقلل من النزاعات التي قد تحدث. ويعكس تداول المعلومات إيماناً من بعض الدول بأهمية توفير المعلومات اللازمة وخلق نظام مؤسسي واضح وشفاف يتيح للمستثمرين المعلومات الخاصة بالأفراد المسؤولة عن حل هذه النزاعات ويحمي الدولة من الخسارة التي قد تلحق بها في حالة أنهت شركة ما التعاقد من دون وجود قواعد واضحة.
- على الجانب الآخر يؤثر غياب المعلومات بشكل سلبي على الاستثمار فهو يعزز الفساد، وحيث إن الفساد ليس من الأمور سهلة القياس ولكن هناك شواهد ومدركات له، فهناك أكثر من دراسة للبنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تشير إلى انخفاض نسب الاستثمار في الدول التي بها ظواهر للفساد¹ عن تلك الدول التي ليس بها فساد. وغني عن الذكر، أن العدالة بين المؤسسات التنافسية في أحقية الوصول إلى المعلومات العامة يساعد مؤسسات الأعمال على اتخاذ قرارات صائبة تؤدي إلى المزيد من الأرباح وتقليل التكاليف، حيث تحتاج الاستثمارات إلى بيئة مناسبة تتوفر فيها كل من الاستقرار والمنافسة المشروعة بين المستثمرين بحيث لا تهدد بعض المشروعات وجود بعض المشروعات الأخرى فلا يحوز أحدهم معلومات دون الآخر. فحدوث ذلك يزيد من مخاطر الاستثمار داخل الدولة وبالتالي لا يشجع على زيادته لأن المخاطر تتناسب عكسياً مع جذب الاستثمارات الأجنبية. كما أن إتاحة الوصول إلى المعلومات هي أيضاً عنصراً أساسياً لتحقيق الشفافية في الإجراءات الحكومية، فهي تعزز الامتثال للقانون وتمنع الفساد وتزيد الثقة في الحكومة، وجميعها أشياء تولد المزيد من الأمن في بيئة الأعمال وتعزز إمكانية التنبؤ بالإجراءات القانونية. وهذا يصب بدوره في صالح تطوير أسواق ذات قواعد واضحة يمكن التعويل عليها.

يساعد تداول المعلومات على حل النزاعات بين المستثمر والدولة فيما يتعلق بالتعاقد والمسائل المتعلقة به وتضمن إتاحة المعلومة تضمن للشركات الصغيرة منافسة عادلة مع الشركات الكبرى التي تمتلك من القدرات ما يؤهلها أن تستعين بالمحللين والمحاسبين والقانونيين وغيرهم.

١ - مقال بعنوان: الأسباب التي تستدعي محاربة الفساد، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، على الرابط التالي، www.oecd.org/cleangovibz/49693613

١-٣-٢- القروض

أصبحت الكثير من الهيئات المانحة والجهات المقرضة تضع شرطاً للدول التي تتمتع بمزايا وتسهيلات، منها أن تكون من الدول التي تُفعل نظم الحوكمة فيما يخص إتاحة المعلومة.

والربط في هذا الشأن ناشيء من فكرة بسيطة هي أن هذه الدول تسعى لمردود على المنح والإعانات، كما أن المقرضين يرغبون في ضمان السداد وهو ما لن يتحقق في غياب المعلومة إذ أن عدم الشفافية مقدمة واضحة للفساد والذي بدوره يشكل تهديداً واضحاً ينهب الأموال وعدم إنفاقها في غرضها وخسارة المردود الاستثماري منها.

١-٣-٣- الخدمات

تشير الدلائل الدولية والمشاهدات البحثية إلى أن التحسن في إتاحة البيانات والمعلومات الاقتصادية وقواعد أداء الخدمات يؤدي إلى تكلفة أقل لتنفيذ المعاملات بما يعود بتأثير مباشر على ضمان استمرارية النمو.

وتداول المعلومات يساعد على تقديم الخدمات للمواطنين بشكل أفضل وذلك لأنه من خلال الحق في المعلومات يستطيع المواطن معرفة المكان الذي يجب عليه الذهاب إليه حتى يحصل على الخدمة التي يريدها. ويساعد توافر المعلومات أيضاً على توفير خدمات أفضل للمواطن من حيث الجودة خاصة فيما يتعلق بتلك الخدمات التي تعتمد فيها الدولة على القطاع الخاص، وبالتالي تختار الدولة تلك الشركات بناءً على معايير الكفاءة وليس على ما تستطيع هذه الشركة تقديمه من رشاوى.

وجود المعلومات والدراسات المختلفة يساعد في تحديد المشكلات التي تواجه الدولة، كما يوفر الوقت والجهد الحكومي في عمل الدراسات المختلفة اللازمة لوضع الخطط والاستراتيجيات لحل المشكلات ويوفر حلول قصيرة وطويلة الأجل دون أن تضطر الحكومة للتخصيص من الميزانية العامة للدولة من أجل القيام بالأبحاث اللازمة فتحصل عليها مباشرةً من الجهات الأخرى بل وتلقى مقابل مادي من خلال الرسوم للحصول على المعلومة.

ويؤثر غياب الشفافية على البيروقراطية بحيث يزيد من بطء العملية البيروقراطية، ويعني هذا أن طابور المواطنين المنتظرين خدمة ما سيصبح أكثر طولاً مما يزيد من فرص لجوء المواطن للرشاوى للحصول على ما يريد من خدمات في وقت أسرع، فيؤثر ذلك على المواطن الأكثر فقراً والذي لا يستطيع استخدام نفس الأسلوب الذي يستخدمه غيره، فكما جاء في دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن غياب الفساد يؤثر على الـ ٢٠٪ الأكثر فقراً في الدولة.

وإجمالاً، فإن العمل بالحق في المعلومات يساعد الدولة والمواطن على حدٍ سواء، فهو من ناحية يساعد المواطن على الحصول على الخدمات بشكل أكثر كفاءة وأفضل جودة، وعلى الجانب الآخر فإنه يساعد الدولة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ويقلل من حجم الأموال المهترية.

١-٣-٤- المشتريات والعقود الحكومية

إذا رغبت شركة في القيام بأعمال تجارية مع الحكومة، فإن تمتعها بحق الوصول إلى المعلومات العامة يتيح لها متابعة نشر المناقصات والمزايدات الحكومية وتحليل العقود التي أبرمتها الحكومة في السابق بشكل أفضل.

١-٣-٥- الشركات الصغيرة

إتاحة المعلومة تضمن للشركات الصغيرة منافسة عادلة مع الشركات الكبرى التي تمتلك من القدرات ما يؤهلها أن تستعين بالحللين والمحاسبين والقانونيين وغيرهم كما يتيح لها متابعة ما تعلن عنه الحكومة في أماكن مختلفة. فعلى سبيل المثال، لاريب أن وجود موقع واحد على الإنترنت ينشر كافة مناقصات ومزايدات الحكومة بحيث تتمكن الشركات باستخدام الكلمات الدالة أن تتعرف على كل ما تشتريه وتبيعه الحكومة سيصب بشكل مباشر



في مصلحة الشركات الصغيرة التي لا يمكن لها أن تشتري كل الصحف اليومية يومياً وأن تقوم بزيارة كافة الجهات الحكومية وتتكدب مبالغ باهظة لشراء كراسات الشروط والمواصفات لقراءتها حتى لو لم تتقدم بعرض.

٦-٣-١- الشركات المملوكة للدولة

الشركات المملوكة للدولة هي في حقيقة أمرها مملوكة للشعب. فأرباحها تصب مباشرةً في إيرادات الحكومة وهي كما أوضحنا سابقاً الجهات التي تنفذ من خلالها الحكومة الخدمات وتعد شبكات للأمان الاجتماعي، وخسائرها تستقطع من استحقاقات المواطنين. ومن ثم فحسن إدارة هذه الشركات والرقابة عليها أمر غير متنازع عليه، ويتطلب نشر موازنتها وحساباتها الختامية وتقارير الأجهزة الرقابية وكذلك خطط واستراتيجيات مجلس الإدارة .

٧-٣-١- الابتكار وغيرها

هناك المزيد والعديد من القطاعات التي تستفيد بوضوح من الشفافية وأعتقد أن لدينا ما يكفي من الدلائل على مردود إتاحة المعلومة والحق فيه ومن المناسب الانتقال إلى الشق الخاص بالأطر المؤسسية لتنفيذ ذلك. وبالتالي فإن زيادة مستويات الشفافية في قطاع الأعمال سيؤدي إلى تحسين فرص مصر في اجتذاب استثمارات هي في أمس الحاجة إليها، لتتجاوز أزمته الاقتصادية ولتحقيق انطلاقة تلبى طموحات المواطن المصري التي طال انتظارها.

٨-٣-١- حماية حقوق المواطنين

تضمن إتاحة المعلومات حماية حقوق المستهلك، ومحاسبة الشركات في حالة إضرارها بالمستهلكين أو عدم تقديمها الخدمات بالجودة المتوقعة. كما تضمن حماية العمال من أي ظلم أو انتقاص من حقوقهم نتيجة تلاعب الشركات في المعلومات المتاحة.

٤-١ نماذج وتجارب لدول أقرت إتاحة المعلومات:

٤-١-١- دراسة الحالات والتجارب:

٤-١-١-١- المكسيك - زيادة القدرة التنافسية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية:

المكسيك واحدة من أوائل الدول التي أصدرت تشريعاً بشأن الوصول إلى المعلومات، فيها هيئة فيدرالية مخصصة لذلك (المعهد الفيدرالي للوصول إلى المعلومات). ومنذ إصدار القانون الفيدرالي للشفافية والوصول إلى المعلومات العامة الحكومية في عام ٢٠٠٣، قام قطاع الأعمال -ضمن قطاعات أخرى- بالاستفادة منه على نطاق واسع.

وقد استفادت شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية من القانون بصورة خاصة مما حسن من وضعها التفاوضي عند التوقيع على عقود الاتصال المحلية مع شركات الاتصالات الرائدة المرخص لها في السوق، فقد تم تخديداً تبسيط إجراء المفاوضات وتحسين رسوم الريط. وأدت زيادة المعرفة باللوائح التنظيمية والإجراءات وتدعيم سلطة الإدارة العامة الفيدرالية على الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى إزالة الحواجز الهيكلية داخل القطاع.

في يونيو ٢٠٠٦، أجرى المعهد الفيدرالي للوصول إلى المعلومات دراسة عن طلبات التزويد بالمعلومات المقدمة إلى الإدارة العامة الفيدرالية من قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وكان هناك تأثير اقتصادي مباشر لأربعة وتسعين في المائة من هذه الطلبات. وهذا يعني أن الطلبات كانت تتعلق بالأنشطة والإجراءات أو القرارات التي لها آثار اقتصادية واضحة على الطرف الطالب للمعلومات أو المستخدم لها وأو غيره.

في يونيو ٢٠٠٦، أجرى المعهد الفيدرالي للوصول إلى المعلومات دراسة عن طلبات التزويد بالمعلومات المقدمة إلى الإدارة العامة الفيدرالية من قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وكان هناك تأثير اقتصادي مباشر لحوالي ٩٤٪ من هذه الطلبات.



وكانت المعلومات المتعلقة بالتراخيص والتصاريح أكثر المعلومات طلباً، تلتها السلاسل والبيانات الاقتصادية واللوائح التنظيمية والعقود والموردين وتنفيذ اللوائح.

١-٤-٢- الولايات المتحدة - الفرص المتاحة في صناعة الدواء:

في الولايات المتحدة وكندا، تأتي شركات الدواء ضمن أكبر المستفيدين من القوانين المعنية بالوصول إلى المعلومات، وذلك عادةً لإجراء أبحاث على العقاقير أو طلب المعلومات عن اللوائح التنظيمية. ووفقاً لإدارة الأغذية والعقاقير الأمريكية وهي الوكالة المنوط بها وضع اللوائح التنظيمية في الولايات المتحدة، فإن ٧٠٪ من طلبات التزويد بالمعلومات كانت متعلقة بأنشطة الأعمال.

وتثبت خبرة هذه الإدارة مدى النفع الذي يعود به قانون حرية تداول المعلومات على الشركات، فالمعلومات التي أفصحت عنها ضرورية للغاية لصناعة الدواء. ويمكن الاستفادة من القانون في التعرف على نتائج إحدى عمليات التفتيش التي تجريها الإدارة، وهذا يتيح لشركة أخرى إمكانية التجهز بشكل أفضل لتجاوز التفتيش عندما يطرق مفتشو الإدارة على أبواب معاملها.

وتكتسي المعلومات أهمية بالغة بالنسبة لهذه الصناعة، حيث يتم دفع مبالغ مالية كبيرة للاستعانة بشركات بحثية لتقديم طلبات التزود بالمعلومات إلى الوكالات الحكومية. وتعرف هذه الشركات البحثية كيف تقدم الطلبات بحيث لا يتم رفضها وكيف تحصل على مستندات محددة، مع الحفاظ على خصوصية عملائها. وتنتظر شركات الدواء شهوراً كي تحصل على تقارير عامة عن عمليات التفتيش التي تجريها إدارة الأغذية والعقاقير على الأنشطة التجارية لمنافسيها، وذلك لعلمها أن الحصول على تلك المعلومات يمكن أن يعزز قدرتها التنافسية.

١-٤-٢- الحكومات الناجحة:

١-٤-٢-١ البرازيل:

عانت البرازيل من مشكلات اقتصادية عديدة أهمها انتشار الفقر خاصةً في شمال البرازيل، بسبب تقلبات الأوضاع السياسية وأثرها على الاقتصاد فزادت نسبة البطالة وانخفض مستوى المعيشة وذلك قبل شروع الرئيس لولا دا سيلفا في عمل مشروع الحزمة العائلية Bolsa Familia^٢.

ويقوم مشروع Bolsa Familia على توفير مبلغ من المال عن كل طفل على أن تلتزم العائلة بالاهتمام بتعليم الأطفال والتحاقهم بالمدارس البرازيلية، كما يشترط أن تكون العائلة بها من يعمل أو يبحث عن عمل وأن تخضع العائلة إلى الفحص الطبي وحصولهم على العلاج المناسب في حالة اكتشاف الإصابة بمرض.

وتمتد الحكومة^٣ في تطبيق النظام بعد أن وضعت آلية واضحة لسير المشروع مع انتهاج طرق لمراقبة التنفيذ والتأكد من حصول الفئات المستهدفة على الحصة المقررة لها من الأموال. كما قامت الحكومة بنشر كل ما يتعلق بالمشروع من معلومات عن الأموال والإنجازات بشكل دوري بحيث يسهل تتبع نتائج المشروع.

2-Brazil: Bolsa Familia Program – Scaling-up Cash Transfers for the Poor http://www.csr-weltweit.de/uploads/tx_jpdnloads/6-1Brazil-BolsaFamilia.pdf

3-Bolsa Familia: Brazil's Quiet Revolution <http://www.worldbank.org/en/news/opinion/2013/11/04/bolsa-familia-Brazil-quiet-revolution>



وقد أخرج المشروع آلاف الأسر من الفقر وأصبحت برازيليا أشبه بجنوب البرازيل وساعد على تقليل نسبة الفقر من ١,٣٪ إلى ٣٪ فقط كما ساعد على توظيف عدد كبير من الموظفين.

١-٤-٢-١- الهند:

بدأ العمل بالحق في المعلومات نتيجة مطالبة العمال بزيادة أجورهم في ولاية راجستا، والتي قوبلت بالرفض من جانب الدولة نظراً لأن العمال المطالبين بحقوقهم ليسوا مسجلين على القوائم الأساسية للسجلات الإدارية وبالتالي ليس من حقهم المطالبة بزيادة الأجور، ومن هنا بدأ العمال في طلب مراجعة السجلات للتأكد من خلوها من التزوير والتأكد من صحتها إلا أن «قانون السرية» حال دون ذلك فأنشأوا اتحاد تمكين العمال والفلاحين الذي بصده بدأت سلسلة من المظاهرات والحملات الدعائية ومحاولة الوصول إلى الأوراق المسربة لكشف قضايا الفساد، ما ترتب عليه حدوث حراك سياسي ضد الحكومة التي رفضت إعطاء المعلومات للفلاحين وزيادة أجورهم.

وبدأ العمل بقانون تداول المعلومات في الهند بسبب أزمة اقتصادية أدت إلى خروج المواطنين في مظاهرات احتجاجاً على حالتهم المعيشية مطالبين الحكومة المحلية بمعرفة مصير أموالهم من الضرائب في البلد. وبعد عدد من المظاهرات والحملات الانتخابية والعمل على التشبيك بين الجهات المعنية، استجابت الحكومة إلى مطالب المواطنين وإن لم يتم إصدار قانون الحق في المعلومات وقتها حتى تم إصداره في ٢٠٠٥ وعملت الهند به، ما أدى إلى تحسين الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن وظهور حركات تساعد الحكومة في القضاء على الفساد.

وتحول نظام الإدارة في الهند إلى الديمقراطية التشاركية بحيث استطاع المواطن المشاركة في العملية الانتخابية للمحليات بناء على معايير موضوعية، وبالتالي أصبح مستوى حصول المواطن على الخدمات أعلى مما كان عليه سابقاً.

بدأ العمل بقانون تداول
المعلومات في الهند بسبب
أزمة اقتصادية أدت إلى خروج
المواطنين في مظاهرات
احتجاجاً على حالتهم المعيشية
مطالبين الحكومة المحلية
بمعرفة مصير أموالهم من
الضرائب في البلد.



الفصل الثاني

أطر حرية تداول المعلومات

١-٢ مقدمة

٢-٢ الإطار التشريعي

٣-٢ الإطار المؤسسي

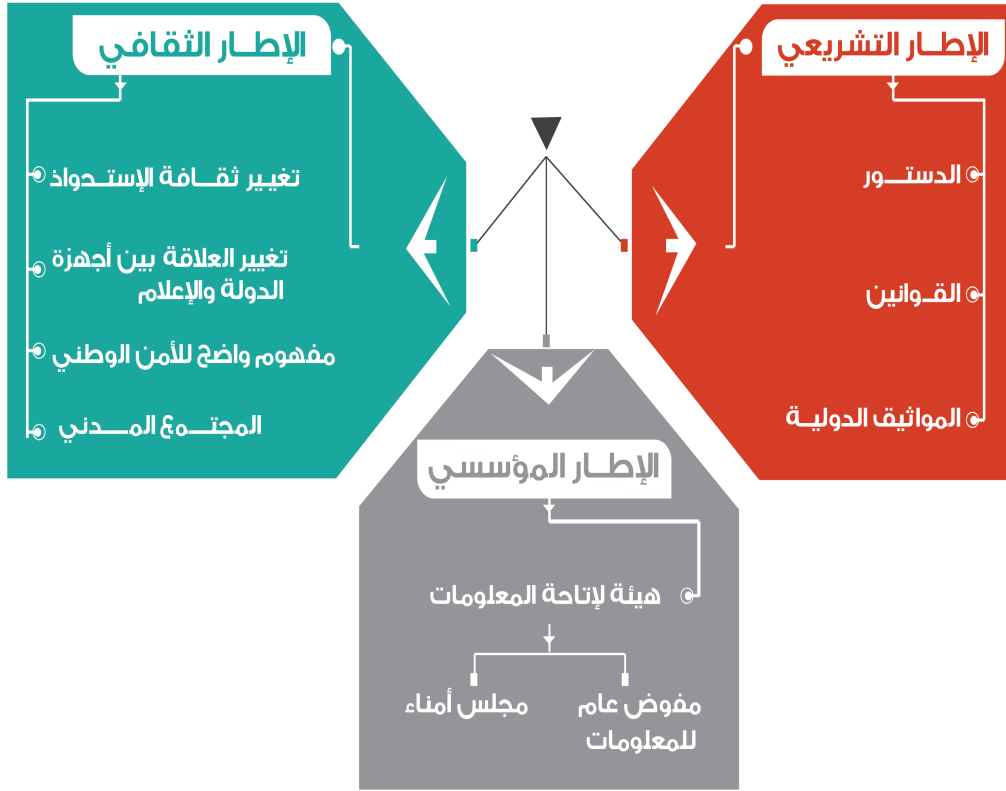
٤-٢ الإطار الثقافي



١-٢ مقدمة:

الوصول إلى حرية تداول المعلومات يجب أن يتم من خلال عدد من الأطر تشمل الإطار التشريعي والإطار المؤسسي والإطار الثقافي. ويعرض هذا الفصل هذه الأطر وما يتعلق بها على المستوى الوطني والدولي. كما يعرض الفصل في نهايته عدد من تجارب المنظمات غير الحكومية والمبادرات العاملة في مجال إتاحة المعلومات.

شكل ١-٢ أطر حرية تداول المعلومات



٢-٢ الإطار التشريعي:

الإصلاح التشريعي هو أحد الأدوات الهامة الواجب إعمالها في مرحلة التحول الديمقراطي من أجل التحول من الثورة بكل ما فيها من رومانسية إلى الدولة بكل ما فيها من تعقيد. وفي هذا الصدد يجب النظر بعين الاعتبار إلى كل من المواثيق الدولية التي التزمت بها مصر والمنظومة التشريعية الحاكمة على المستوى الوطني.

١-٢-٢. المواثيق الدولية:

حق الإنسان في المعرفة هو أحد الحقوق التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^٤ الصادر عام ١٩٤٨ (المادة ١٩) ونص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^٥ وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادرين عام ١٩٦٦، واللذين صدقت عليهما مصر ونشرا بالجريدة الرسمية ليصبحا سارين كقانونين مصريين، وهذا الحق تمت بلورته في إعلان المبادئ الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات «بناء مجتمع المعلومات: تحدٍ عالمي في الألفية الجديدة» عام ٢٠٠٣.

٤- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: <http://www.un.org/ar/documents/udhr/>

٥- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: <http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>



٢-٢-٢. الدستور المصري:

يقع الدستور على رأس المنظومة التشريعية الوطنية باعتباره أبو القوانين. وقد عُني الدستور المصري - والذي وافق عليه ٩٨,١٪ من شاركوا في التصويت من المصريين في يناير ٢٠١٤ - بقضية حرية تداول المعلومات وأُفرد لها المادة ٦٨ والتي نصت على ما يلي:

«المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمداً.

وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقاً للقانون.»

وتجدر الإشارة إلى أن المادة ٦٨ من الدستور المصري لم تنطرق إلى الاستثناءات المرتبطة بالإفصاح عن المعلومات وتركت تنظيم هذه الاستثناءات للقانون ليضع القواعد المنظمة لهذه الاستثناءات والتي تشمل متطلبات الأمن القومي والحفاظ على خصوصية البيانات الشخصية وحماية حقوق الملكية الفكرية والأسرار التجارية. وقد أصابت لجنة الخمسين المكلفة بوضع مسودة الدستور عندما تجنبت تحديد هذه الاستثناءات على سبيل الحصر لأن الإشارة إلى هذه الاستثناءات يتطلب تعريفاً دقيقاً لكل منها وهذه التعريفات قد تتغير مع الزمن وهو ما يجعل من الملائم إدراجها في القانون وليس الدستور.

وحزمة القوانين التي يتطلع إليها كل من يحلم بإصلاح حقيقي تشمل العديد من القوانين التي يجب إصدارها لتفعيل الدستور ومنها قانون حرية تداول المعلومات. وقانون حرية تداول المعلومات يجب ألا يُنظر إليه باعتباره ترفاً فكرياً سابق لأوانه في ظل تزامن الأولويات، وإنما يجب النظر إليه باعتباره أحد عناصر بناء دولة حديثة متماسكة وهو أمر لا يحتمل التأجيل. وكما سبق أن أسلفنا فإن حرية تداول المعلومات لا تعتبر فقط إحدى الوسائل الهامة لتحقيق التحول الديمقراطي، ولكنها أيضاً الأداة التي يمكن من خلالها بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، كما أنها قاسم مشترك يتقاطع مع كثير من القوانين التي من شأنها تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي، لا يتحقق الغرض منها في غياب قانون متوازن لحرية تداول المعلومات.

٢-٢-٣. المادة ٧٢ - قانون الخدمة المدنية:

أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي قراراً بالقانون رقم ١٨ لعام ٢٠١٥ لتنظيم الخدمة المدنية، وتنص المادة ٧٢ من هذا القانون^١ على أن: «تلتزم الوحدات الخاطبة بأحكام هذا القانون بتحديث الهياكل التنظيمية، وبطاقات الوصف، ودورات العمل، وحصص الخدمات التي تقدمها وإجراءاتها وشروطها، وذلك في مدة لا تجاوز عاماً من تاريخ العمل بالقانون، كما تلتزم تلك الجهات بوضع مؤشرات لمعايير الأداء، وطرق تقديم الخدمات العامة إلكترونياً، وسبل تحقيق رضا المواطنين، ويلتزم الجهاز بمتابعة هذه المهام في ضوء المعايير والآليات المنظمة التي يصدرها الوزير المختص، بعد العرض على مجلس الخدمة المدنية.»

٢-٢-٤. قانون حرية تداول المعلومات:

ما لاشك فيه أن عدم إتاحة المعلومات باعتبارها حقاً هو إحدى السمات التي يتصف بها المجال العام في مصر. ومع إزدحام الأجندة السياسية والأجندة التشريعية بقضايا عديدة، تبدو قضية تداول المعلومات لأول وهلة أقل أهمية، ولكنها في الواقع إحدى القضايا التي يجب أن تحظى بأولوية مطلقة لأنها ترتبط بمعظم القضايا الكلية المرتبطة ببناء الدولة. وإعطاء أولوية متقدمة لإصدار قانون لتنظيم حرية تداول المعلومات يكمن في أن ترسيخ حق المواطن في الحصول غير المقيد على المعلومات هو اللبنة الأساسية لإعادة بناء الدولة المصرية الحديثة التي تعتمد على الشفافية والمساءلة والمشاركة والاستجابة والكفاءة والفاعلية.



كما يرتبط قانون حرية تداول المعلومات بنجاح سياسات مكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهي أهداف أجمع الشعب عليها ونادى بها كمطالب أساسية لثورة ٢٥ يناير. ومن المهم أيضاً، أن يأتي قانون حرية تداول المعلومات واللوائح التنفيذية المنظمة لربها الروح في هذا الحق لا أن يزهقها، ويجب ألا يأتي القانون ليرسخ القمع المعلوماتي بتقنين بعض الممارسات الخاطئة المطبقة حالياً، بل يجب أن يقف موقفاً يتسم بالواقعية والحدأة من بعض اعتبارات الأمن القومي التي تجاوزتها التكنولوجيات الحديثة. ومن المهم أيضاً أن يُعنى القانون بتنظيم الاستثناءات الضرورية للحفاظ على أمن المجتمع، لاسيما فيما يتعلق بالمعلومات العسكرية والاستخباراتية، دون التوسع في الاستثناءات بشكل غير مبرر، وأن يراعى الحفاظ على خصوصية البيانات الشخصية، ووضع آليات واضحة وشفافة ومحيدة لتنظيم البت السريع في النزاعات المتعلقة بإتاحة المعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول التي أصدرت قوانين تكفل حرية تداول المعلومات بلغ ١٠٢ دولة في نهاية عام ٢٠١٤، من بينها الصين والهند والبرازيل وتشيلي والمكسيك وبيرو وإندونيسيا وتايلند وباكستان وتركيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا وأفغانستان. والعديد من هذه الدول -شأنها شأن مصر- تواجه تحديات جسيمة في مجال الأمن القومي وفي مجال مكافحة الإرهاب، وهو ما يعني أن صدور قانون متطور لتنظيم حرية تداول المعلومات لا يتعارض مع الحفاظ على الأمن القومي أو مكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لصدور القانون منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير وحتى الآن، إلا أن مستوى التوافق على المسودات التي طرحت قيد التصديق كان ضعيفاً لأسباب تتعلق ببعض البنود التي تمسكت بها بعض الأطراف على حساب أطراف أخرى كتعريف الأمن القومي وغيره. وقد أخرجت الحكومة والجهات المعنية ثلاثة مشروعات لقوانين الحق في المعلومات:

المشروع الأول:

قانون المجتمع المدني: قامت مجموعة من منظمات المجتمع المدني والأكاديميين (د.جلاء رزق، د.خالد فهمي، أ.لينا عطا الله، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ومؤسسة دعم لتقنية المعلومات) بإعداد مسودة لنص لقانون الحق في المعلومات.^٧ وأشار توبي منديل^٨ خبير البنك الدولي أن ذلك القانون يعد من أفضل ٥ قوانين على مستوى الـ٩٥ دولة هي الدول التي لديها قانون الحق في المعلومات.

المشروع الثاني:

قانون وزارة العدل: أصدرت وزارة العدل مشروع قانون خاص بالحق في المعلومات في أبريل ٢٠١٣، وحصل المشروع على المركز الثالث عشر في تقييم البنك الدولي ومركز القانون والديمقراطية الكندي، ثم أجريت عليه بعض التعديلات فحصل على المركز الثامن على مستوى القوانين الدولية في نفس التقييم السابق ذكره.

المشروع الثالث:

قانون وزارة الاتصالات: أصدرت وزارة الاتصالات قانوناً خاصاً بتداول المعلومات، وحصل القانون على الترتيب رقم ٧٢ - طبقاً لتقييم البنك الدولي للقانون - من أصل ٩٥ دولة تعمل بقانون الحق في تداول المعلومات.^٩

يجب ألا يأتي القانون ليرسخ القمع المعلوماتي بتقنين بعض الممارسات الخاطئة المطبقة حالياً، وأن يقف موقفاً يتسم بالواقعية والحدأة من بعض اعتبارات الأمن القومي التي تجاوزتها التكنولوجيات الحديثة.

٧- مشروع قانون الحق في المعلومات للمجتمع المدني، موقع الجامعة الأمريكية، على الرابط التالي،

http://www.aucegypt.edu/Business/A2K4D/Documents/ngos_draft_law_freedom_of_information_march2012.pdf

٨- توبي منديل: حرية تداول المعلومات - مسح قانوني مقارنة. http://portal.unesco.org/ci/en/files/19697/11232335339/freedom_info_ar.doc

٩- توبي منديل، تقييم البنك الدولي لقانون وزارة الاتصالات عن الحق في المعلومات.

وتوجد أيضاً بعض القوانين التي تتناول إتاحة المعلومات بشكل غير مباشر وغير جامع منها قانون رقم ٤ الخاص بالبيئة وقانون رقم ٨ الخاص بالبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد وقانون ٩٥ للشركات. كل هذه القوانين تنص على إتاحة نوع معين من المعلومات، ففي الأول تقوم وزارة البيئة بعمل تقرير سنوي عن الوضع البيئي، والقانون الثاني يلزم البنك المركزي بإعداد تقرير مالي ربع سنوي في جريدين رسميتين على الأقل. أما في قانون الشركات، تطالب الشركات بنشر ملخصات التقارير نصف السنوية المتعلقة بوضعها المالي في جريدين رسميتين^{١٠}.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن العقبة الكؤود أمام تحويل قانون حرية تداول المعلومات إلى واقع فعلي تتمثل في الثقافة التي تسود المجتمع والتي تنحاز إلى حجب المعلومات ولا تتقبل فكرة أن الحصول على المعلومات حق أصيل من حقوق المواطنة. والأسباب التي تؤدي إلى استمرار ذلك عديدة، منها أن احتكار المعلومة يشكل قوة لمن يقوم باحتكارها حتى وإن جاءت هذه القوة خصماً من القوة الجمعية للوطن.

إن البيئة الثقافية السائدة والتي ترى في احتكار المعلومات مصدراً للقوة والممارسات المستقرة لعدم تداول المعلومات بين المؤسسات وداخل المؤسسات من منطلق تجنب المساءلة ستشكل بلا شك عائقاً أمام تفعيل النص الدستوري. لذا فإن قانون حرية تداول المعلومات ومذكرته التفسيرية ولأئحته التنفيذية يجب أن يتضمنوا من الآليات والمحفزات ما من شأنه إحداث تغييراً إيجابياً في ثقافة احتكار المعلومات. وفي هذا الصدد فإن نصوص هذا القانون يجب أن تتمتع بقدر من الإبداع غير المحدود، ويجب ألا تلتزم بقوانين دول أخرى باعتبارها السقف الذي لا يتجاوزه الطموح، لاسيما وأن البيئة الثقافية في دول أخرى قد لا تكون معيقة لحرية تداول المعلومات بنفس الدرجة السائدة في المجتمع المصري.

إن التأثير الأهم لصدور قانون عصري لحرية تداول المعلومات هو تأثيره الإيجابي على رسم صورة جديدة للعلاقة بين المواطن والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهو أمر يحتاجه المجتمع المصري لعلاج العلاقة غير الصحية بين شركاء الوطن، والتي تتسم بالتشكك والتريص. والمأمول أن يكون القانون الجديد مسانداً لجهود مكافحة الفساد وداعماً لإرساء المساءلة وألا يكون تقنياً لأوضاع خاطئة ولممارسات حالت دون تحقيق التمكين المعرفي للمواطن وعمقت من فجوة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

وفي النهاية، فإن الفترة الزمنية الفارقة التي يمر بها الوطن يجب ألا تمضي دون اتخاذ السبل التي تضمن للمصريين حياة حرة كريمة تسودها العدالة الاجتماعية والإنصاف في توزيع الثروة، يشعر فيها كل مواطن بالانتماء، ويثق في مؤسساته ويمارس دوره في مساءلتها، ويسانده في ذلك إعلام يطرح الحقائق بموضوعية ومهنية. وكل ذلك لن يتحقق إلا في بيئة تسودها الشفافية.

وتعتبر إتاحة المعلومات هي الأصل وحفز المواطن على استخدام حقه في الحصول على المعلومات. ولن يتأتى ذلك إلا بقانون يضمن تداول المعلومات باعتبارها حقاً أصيلاً من حقوق المواطنة وإحدى ركائز تحديث الدولة المصرية وإرساء قواعد الحكم الرشيد.

٣-٢ الإطار المؤسسي :

إن استحداث مناخ جديد يتم فيه تداول المعلومات بشفافية تواجهه قواعد ذهبية حكمت البيروقراطية الحكومية لسنوات طويلة

وهي:

- أن احتكار المعلومات مصدر للقوة.

- أن إتاحة المعلومات يجب أن تكون حسب الحاجة.

- أن زيادة حجم المعلومات المتاحة للمواطنين تستخدم ضد الحكومة.

والمأمول أن تصبح حرية تداول المعلومات حقيقة واقعة وهو ما يتطلب استبدال هذه القواعد المعوقة بقواعد

مشجعة هي:

- أن تبادل المعلومات مصدر قوة للجميع.

- أن النفاذ للمعلومات هو حق للمواطن وإتاحتها هو واجب على الدولة.

- أن زيادة حجم المعلومات المتاحة للمواطنين تزيد الثقة في الحكومة وتوثق لجأحاتها.

١٠- امتلاك المعلومة: الحصول على المعلومات في مصر، تقرير منظمة الشفافية الدولية ٢٠١٣.



وهذا التحول في ثقافة البيروقراطية المصرية هو أمر شديد الصعوبة لأنه يصطدم بمصالح مستقرة كما يتصادم مع قيم مغروسة في الشخصية المصرية.

وعلى سبيل المثال، فإن الاستدعاء الانتقائي لمقولات من التراث مثل «الفتنة نائمة لعن الله من أبقظها»، يدفع البعض إلى عدم الإفصاح عن معلومات قد تثير جدلاً حتى وإن كان مفيداً. ومقولة «أن تسأل عما لا يعينك تلقى ما لا يرضيك»، تدعو البعض إلى استهجان طلب المعلومات التي تعكس اهتماماً بالشأن العام. وأحياناً يتم استدعاء الآية الكريمة «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءٍ إِن تَبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ» وتوظيفها في غير سياقها المنزّل لصرف من تسول له نفسه طلب معلومات قد تعكس سوء أداء في البرامج والمشروعات الحكومية. ولتقييم الإطار المؤسسي لتداول المعلومات في مصر، يجب أن نأخذ في الاعتبار التعريف الكامل للمعلومات والذي يتضمن البيانات والإحصاءات والوثائق. وفي ضوء هذا النطاق، يلاحظ غياب الإطار المؤسسي الذي يسمح بتداول الوثائق، وغياب الإطار المؤسسي الذي ينظم تداول البيانات الحكومية ذات الصلة بالحوكمة ووجود قصور في الإطار المؤسسي المنوط به تداول الإحصاءات.

ومن المهم أن يتم استحداث إطار مؤسسي يكون مسئولاً عن اتخاذ الإجراءات التي من شأنها ضمان حرية تداول المعلومات، ويُقترح استحداث مفوض عام للمعلومات، يعينه رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من البرلمان، على أن يرأس هيئة يتم استحداثها للقيام بكل ما من شأنه ضمان حرية تداول المعلومات، بما في ذلك:

- (١) رسم سياسات إتاحة المعلومات والإحصاءات،
- (٢) مراقبة أداء الأجهزة الحكومية في الإلتزام بقواعد تداول المعلومات،
- (٣) إصدار تقارير دورية معلنة لتقييم أداء الأجهزة الحكومية في تنفيذ قوانين تداول المعلومات،
- (٤) تعريف المواطن بحقوقه في الحصول على المعلومات،
- (٥) تحديد آليات البت في النزاعات المتعلقة بالحصول على المعلومات،
- (٦) وضع سياسات التدريب للعاملين في مجال إتاحة المعلومات،
- (٧) تقديم التوصيات التي من شأنها بناء ثقافة مواتية لتداول المعلومات.

ويكون لهذه الهيئة مجلس أمناء يختاره البرلمان من بين عدد من الخبراء والشخصيات العام رئيس الهيئة ومجلس الأمناء غير قابلين للعزل إلا بموافقة أكثر من نصف أعضاء البرلمان.

٤-٢ الإطار الثقافي:

٤-٢-١. ثقافة الاستحوان الحصري على المعلومات:

ما لاشك فيه أن المناخ العام في مصر ينحاز لحجب المعلومات ولا يتقبل فكرة أن الولوج إلى المعلومات حق أصيل من حقوق المواطنة. والأسباب التي تؤدي إلى استمرار ذلك عديدة، منها أن احتكار المعلومة يشكل قوة لمن يقوم باحتكارها حتى وإن جاءت هذه القوة خصماً من القوة الجمعية للمواطن. يضاف إلى ذلك نزعة قوية لإيثار السلامة في عدم إتاحة المعلومات لوسائل الإعلام خوفاً من العقاب الذي قد يتعرض له الموظف العام من جهة رؤسائه إذا ما كشفت هذه المعلومات عواراً في تقديم الخدمات أو هدراً في استخدام الموارد، وهو ما يُضيق على المجتمع فرصاً

لتحسين حياة المواطن ولحصوله على حقه المشروع في التمتع بالخدمات الأساسية بأعلى جودة ممكنة. وحتى في حالة إنجازات الحكومية التي تتحقق فإن الإفصاح عنها تواجهه عقبات منها قصر الحق في الإعلان عن الأخبار الإيجابية على أعلى قيادة في المؤسسة لاحتكار مردود النجاح، ويرجع ذلك لطبيعة معظم المؤسسات - حكومية أو غير حكومية - التي تلتزم بسياسة الرجل الواحد وتُكر العمل الجماعي، وتدعم فكرة أن يتشارك الجميع في العمل وينفرد من يجلس على القمة بالنجاح.

العقبة الكؤود أمام تحويل قانون حرية تداول المعلومات إلى واقع فعلي تتمثل في الثقافة التي تسود المجتمع والتي تنحاز إلى حجب المعلومات ولا تتقبل فكرة أن الحصول على المعلومات حق أصيل من حقوق المواطنة.

يُقترح استحداث مفوض عام للمعلومات، يعينه رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من البرلمان، على أن يرأس هيئة يتم استحداثها للقيام بكل ما من شأنه ضمان حرية تداول المعلومات



٢-٤-٢. العلاقة بين أجهزة الدولة والإعلام:

قد يتصور البعض أن مزيداً من إتاحة المعلومات سيُمكن الإعلام من «رقبة» أجهزة الدولة وسيُعطي للإعلام فرصاً أكبر لتوجيه مزيد من السهام للمسؤولين الحكوميين. وهذا التفكير يتسم بقدر غير قليل من التبسيط المفرط، ذلك لأن كثير من التجاوزات المهنية التي تشهدها الساحة الإعلامية ترجع إلى أن ممارسة العمل الإعلامي تتم في ظل تعميم معلوماتي، فضلاً عن سياسة إتاحة المعلومات التي اعتمدت لعدة عقود على مبدأ أن الجهة الحكومية تنفرد بتحديد مساحة المعرفة التي تتاح للمواطن دون وجود طرف ثالث ينظر في مدى كفاية المعلومات المتاحة لتفعيل المساءلة. ولا شك أن استحداث بيئة مواتية لإتاحة المعلومات - باعتبار ذلك حقاً أصيلاً للمواطن وليست منحة تتفضل بها الحكومة - يساعد على قيام الإعلام بدوره في الرقابة المسئولة.

ومن ناحية أخرى، فإن ثورة يناير ٢٠١١ قد نتج عنها اهتمام غير مسبوق بالشأن العام وأصبح المجال العام عامراً بحوارات مجتمعية واعدة. إلا أنه في غيبة المعلومات والقرائن كرست هذه الطاقة الخلافات بين شركاء الوطن وتراجعت فرص الوفاق الوطني حول الحد الأدنى الذي يمكن أن يشكل أرضية للتعاون. ولا ينطبق ذلك على الشأن السياسي فحسب بل امتد أيضاً للشأن الاقتصادي، وهو ما جعل ثقة المواطن تهتز في النخب السياسية.

٣-٤-٢. مفهوم الأمن القومي:

مع التهديدات الخارجية التي واجهت مصر خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، نما الحس الأمني وتبلورت فكرة الحفاظ على الأمن القومي وهو أمر محمود في دولة كانت طرفاً مباشراً في أربعة حروب خلال ربع قرن (حرب ٤٨ - حرب ٥٦ - حرب ٦٧ - حرب ٧٣). إلا أن مصطلح الأمن القومي تغلغل في ثقافة المصريين بشكل مبالغ فيه وهو ما يعكسه تسلسل هذا المفهوم وعلى نطاق واسع إلى مفرداتهم اليومية، وتم إلصاق وصف «قضية أمن قومي» بكثير من التحديات التنموية والظواهر الاجتماعية التي تواجه مصر مثل البطالة، والتعليم، والمياه، والطاقة، والاكتفاء الذاتي من القمح، ومرض فيروس C، وتنمية سيناء، ومشروع الحطة النووية بمنطقة الضبعة، وتوفير رغيف الخبز، والزيادة السكانية، وتعمير الصحراء، وتعاطي المخدرات. وتمتد القائمة لتشمل قضايا فرعية لا ترقى لمستوى الظاهرة مثل زيجات تتم بين شباب مصري وفلسطينيات من عرب ٤٨ اللاتي يحملن الجنسية الإسرائيلية. وترتب على اعتبار هذه الظواهر قضايا أمن قومي أن تناولتها مؤسسات الدولة بقدر لا يخلو من الانغلاق الفكري في دراستها وتحليلها ويقدر من الحساسية المفرطة في جمع وتحليل وإتاحة المعلومات والحقائق المرتبطة بها، ما جعل التعامل معها يتسم بقدر عالٍ من عدم الفاعلية. يضاف إلى ذلك أن هذا التوسع في استخدام تعبير «الأمن القومي» أفقد التعبير معناه وجعل الكثيرين لا يأخذونه مأخذ الجد حتى وإن صدرت عن الأجهزة المسئولة عن حماية الأمن القومي، والتي ربما توسعت في المفهوم بشكل لا يخلو من مبالغة تضر أكثر ما تنفع.

علاقة المعلومات بالأمن القومي مركبة تتسم بالتعقيد ولا يجب تجاهلها في مرحلة التحول الديمقراطي. من ناحية، فإن مقتضيات الأمن القومي تتطلب الحفاظ على سرية بعض البيانات والمعلومات والوثائق التي قد يؤدي تداولها إلى الإضرار بالأمن القومي، وتشمل مجالات التسليح والاستخبارات ومكافحة الإرهاب وتأمين الشخصيات العامة. ومن ناحية أخرى، فإن التوسع غير المبرر في مفهوم الأمن القومي واعتبار المنع هو القاعدة والتداول هو الاستثناء يُفسح المجال لاستشراء الفساد وبحول دون أعمال المساءلة ويحد من كفاءة وفاعلية البرامج التنموية ويقلل من قدرة الدولة على جذب الاستثمارات. وهذه الرباعية بدورها تؤدي إلى تراجع ثقة المواطن في الدولة وإلى تفاقم التحديات الاقتصادية وهو ما يشكل في واقع الأمر تهديداً للأمن القومي يتجاوز على الأرجح المخاطر الناجمة عن الالتزام بمنظومة مُقيدة لتداول المعلومات. لا يمكن الاختلاف على أن هناك معلومات لها صبغة السرية ومن ثم يجب تنظيم قواعد إنتاجها وحفظها وتداولها بما لا يمس الأمن القومي للدولة. وفي الوقت ذاته فإن الحق في المعرفة هو حق من حقوق المواطنة وأثبتت كل الممارسات التي شهدها مختلف دول العالم أن إتاحة المعلومات هي أحد سبل التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والعلمي للمواطن.



وهذه العلاقة المركبة تحتاج إلى توافق مجتمعي حول صيغة تحقق التوازن بين الحفاظ على أمن الوطن دون الجور غير المبرر على حق المواطن في الحصول على المعلومات، والوصول إلى نقطة توازن بين ضرورات السرية وتكلفة عدم الإفصاح، وأقصد تكلفة عدم الإفصاح على الأمن القومي ذاته. ومربط الفرس في التناول الخاطئ لمفهوم حرية تداول المعلومات يكمن في تصور أنها تؤدي حتما لإصابة الأمن القومي في مقتل وأن المعرفة يجب أن تكون حسب الحاجة حيث يتجاهل البعض القيمة المضافة للابتكار والإبداع التي يتم تفويتها على المجتمع بسبب مناخ الانغلاق الفكري. إن تحقيق المجتمع لطفرات نموية يساهم بلا شك في استقرار الأمن القومي للدولة ولكنه لا يتحقق في الظلام.

ويضاف إلى ماسبق أن الشفافية في تعامل الحكومات مع المواطن تشيع الثقة وتزيد الانتماء وتكرس المساءلة وخذ من الفساد، وهذه النتائج التي تفرزها الشفافية تؤدي بدورها إلى الاستقرار الداخلي الذي هو بلا شك أحد الشروط الضرورية لتحقيق الأمن القومي. وهذه الأفكار ليست من قبيل الرومانسية وإنما ثبت تحقيقها من واقع تجارب دولية ماثلة أمام الجميع.

وتبرهن القراءة الواعية للتاريخ أن حجب المعلومات ومنع استطلاعات الرأي العام وتقييد البحوث الميدانية في المجالات السياسية والاجتماعية لم يُنقذ الأنظمة السياسية من الانهيار، وإنما جعل الشعوب تُكذب الأنظمة الحاكمة حتى عندما تقرر هذه الأنظمة أن تكون صادقة. ومن الضروري أن ينظر المجتمع إلى إتاحة المعلومات باعتبارها أداة لتمكين المواطن، فتمكين المواطن في حد ذاته ضمانه للأمن القومي وللسلام الاجتماعي لأنه يحد من الفساد ويعزز الثقة في المؤسسات ويزيد من المشاركة والانتماء وهي قيم تُحقق للأمن القومي ما لا يحققه الحصون والقلاع، وهو ما أثبتته دروس الثورات العربية.

والأهم من ذلك أن مفهوم الأمن القومي لم يطرأ عليه تطور يضاهي التغير في طبيعة المخاطر التي تواجه مصر ولا في الأدوات التي تهدد الأمن القومي ليس في مصر وإنما عالمياً. فغني عن البيان أن مفهوم الأمن القومي الذي كان مناسباً للسبب في الستينيات لم يعد مناسباً الآن، وهو ما يدركه بالطبع خبراء الأمن القومي وخبراء الدراسات الاستراتيجية المصريون. فالخطر الذي كانت تتعرض له مصر كان يتمثل بالدرجة الأولى في اعتداء خارجي من خلال حرب تقليدية تلعب فيها الطائرات والدبابات الدور الرئيسي، أما الآن فالأمر مختلف والمعلومات التي كانت سرية في الستينيات أصبحت في متناول لوحة مفاتيح جهاز الحاسوب لأي هاوٍ فما بنا بأجهزة مخابرات الدول المعادية أو المنافسة.

إن إحداث تنمية حقيقية وتحقيق نمو مستدام للاقتصاد المصري في ظل نظام صارم لتحقيق العدالة الاجتماعية سيؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة بشكل ملموس وسيؤدي إلى حالة من الاستقرار السياسي وسيشكل بيئة طاردة للتطرف والإرهاب، وأظن أن ذلك هو حجر الزاوية في تحقيق الأمن القومي المصري. ومن الملاحظ أن التقاطع بين اعتبارات الأمن القومي واعتبارات التنمية والنمو الاقتصادي يُحسم عادةً من جانب المسؤولين عن الأمن القومي لغير صالح التنمية والنمو الاقتصادي. وهناك عدد من الأمثلة التي تم فيها تأجيل الموافقة على مشروعات تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي لدواعي الأمن القومي بصورة غير مبررة، ترتب عليها فرصاً ضائعة، ونشير على سبيل المثال إلى:

١- الموافقة على تشغيل خدمة الهاتف المحمول.

٢- الموافقة على إدخال خدمة الـ GPS والتي احتاجت لعدة سنوات حتى أصبحت مصر من الدول القليلة في العالم التي لا يستخدم مواطنوها هذه الخدمة.

٣- الموافقة على إدخال خدمة الدفع بواسطة الهاتف المحمول والتي احتاجت لأكثر من عامين.

٤- تنفيذ مشروعات الخدمات واللوجستيات حول منطقة قناة السويس -والذي لم يبدأ إلا مؤخراً- وترتب على ذلك اكتفاء مصر بالنصيب الريعي المتمثل في الحصول على رسوم مرور السفن دون تعظيم الاستفادة من أهم شريان مائي في العالم من خلال منطقة الخدمات واللوجستيات.

وتأجيل الاستفادة من هذه الفرص يُضيع على الوطن فرص العمل التي يمكن أن تخلقها هذه المشروعات، والضرائب التي ستدفعها الشركات العاملة في هذا المجال للدولة، كما يقلل من تنافسية مصر على المستوى العالمي والإقليمي، وهو بالتالي يضر الأمن القومي أكثر مما يفيد.

التوسع غير المبرر في مفهوم الأمن القومي واعتبار المنع هو القاعدة والتداول هو الاستثناء يُفسح المجال لاستشراء الفساد ويحول دون أعمال المساءلة ويحد من كفاءة وفاعلية البرامج التنموية ويقلل من قدرة الدولة على جذب الاستثمارات.



٤-٤-٢. حرية تداول المعلومات والمجتمع المدني:

بالتأكيد، لا يملك المجتمع المدني نفس المميزات والسلطات التي تملكها الحكومة من قدرة على التشريع واتخاذ قرارات أو حتى موارد تعينها على إدارة الأمور وتسييرها، لكنه ومنذ نشأته وله دور رئيسي وأول - لا يمكننا إغفاله - يتمثل في كونه حلقة وصل بين المواطنين والشوارع المصري من ناحية والحكومة والقطاع الخاص من ناحية أخرى.

ومنذ أن بدأت الدعوة لحرية تداول المعلومات تطرق أبواب وطاولات المناقشات كفكرة جديدة على الدولة والمجتمع وحتى اللحظة التي كثرت فيها المبادرات ومشاريع القوانين التي تدفع في اتجاه إقرار قانون حرية تداول المعلومات، ودور المجتمع المدني في التوعية بأهمية الموضوع عن طريق طرق مبتكرة أو في طرح أفكار ومقترحات تدفع بعجلة الأمور نحو الاتجاه الصحيح لازال مستمراً ولم يتوقف يوماً.

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

٢-٤-٤-١ مؤسسة عالم واحد للتنمية:

لمؤسسة عالم واحد أنشطة متعددة ومبادرات مختلفة فيما يخص أهمية حرية تداول المعلومات ودعم الشفافية والنزاهة، ومن بين هذه الأنشطة ما يلي:

• أول موقع عربي لدراسات وأبحاث النزاهة ومكافحة الفساد www.algate.net

في إطار برنامجها للشفافية والنزاهة، قامت مؤسسة عالم واحد بإنشاء البوابة العربية للنزاهة^{١١}، والتي تعد النافذة الإلكترونية الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المعنية بنشر الأخبار والأبحاث ودراسات النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وما يرتبط بها من المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة.

وتمثل البوابة العربية للنزاهة مخزن اللاكاديميين والمتخصصين والمهتمين بدراسات النزاهة ومكافحة الفساد. تم تقسيم البوابة لتشتمل على عدد من الأقسام الفرعية منها: الأخبار والبيانات، مكافحة الفساد وما يرتبط بها من إجراءات وقائية، تداول المعلومات، الشفافية والنزاهة، القوانين والتشريعات، الحكم الرشيد، المقالات، YouTube.

وترى عالم واحد أن فكرة إنشاء البوابة العربية للنزاهة جاءت نظراً لعدم وجود بوابة متخصصة في مجال النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، تعمل على نطاق الوطن العربي، وكذلك للنقص الشديد في الموارد والدراسات ذات الصلة، وقلة المواقع الإلكترونية المتخصصة، حيث تعمل كافة مراكز الدراسات والبحوث ومنظمات المجتمع المدني المعنية كجزر منعزلة في المنطقة العربية، والبوابة الإلكترونية للنزاهة إنما جاءت لتوحيد الجهود وتوفير الموارد بما يساهم في تشكيل الأطر النظرية والعملية لنشر مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد على المستوى الإقليمي والدولي.

• العرض المسرحي «عرفني شكراً»:

أنتجت عالم واحد للتنمية عرضاً مسرحياً تحت عنوان «عرفني شكراً»^{١٢}، وذلك لتوعية المواطنين بأهمية تداول المعلومات في الحصول على الخدمات الأساسية التي تقدمها الإدارات والمؤسسات الحكومية وبخاصة في قطاعي الصحة والتعليم، وذلك في قالب فني تراجيدي يبرز مخاطر عدم حصول المواطنين على المعلومات، ويتخلل العرض بعض المواقف الكوميديّة التي تبسط إيصال الأفكار والمفاهيم الخاصة بتداول المعلومات للجمهور.



١١ - البوابة العربية للنزاهة: www.algate.net
١٢ - العرض المسرحي «عرفني شكراً» www.youtube.com/watch?v=YY8cqb7_938

وقد تناول العرض أزمة غياب المعلومات في المستشفيات بشأن عدد الأسرة ومدى توافر فصائل الدم مع تسليط الضوء على أهمية تعاون الأطباء والموظفين مع طالبي الخدمات من الجمهور، كما تناول العرض أهمية تداول المعلومات من أجل تطوير التعليم وأهمية الكشف عن ميزانيات المدارس الحكومية وما تقدمه من خدمات للطلاب وأعمال الصيانة وغيرها من أمور ترتبط بتحسين العملية التعليمية. وقد تم عرض المسرحية في عدد من المحافظات منها القاهرة والإسكندرية وسوهاج وبني سويف والفيوم.

• فيلم إنفوجرافيك:

في إطار أنشطة عالم واحد للتنمية لدعم مبادئ الشفافية والنزاهة، وضمن أنشطة الحرية للمعلومات، قامت عالم واحد للتنمية بإنتاج فيلم إنفوجرافيك^{١٣} حول أهمية تداول المعلومات في قطاع التعليم.

• مدرسة النزاهة مصر - الأولى:

أسست مؤسسة عالم واحدة للتنمية مدرسة النزاهة^{١٤} لتدريب الشباب للأخذ بزمام المبادرة في نشر مبادئ النزاهة، حيث عملت المدرسة على تهيئة وإعداد جيل جديد من القيادات الشبابية على دراية جيدة بالأدوات الأساسية اللازمة من أجل مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، وقد تعددت موضوعات المدرسة لتشمل عدداً من المحاور الأساسية ذات الصلة بزيادة المعرفة والتأهيل للقيام بأدوار إيجابية لمكافحة الفساد.

وقد شارك في مدرسة النزاهة عدد من الخبراء والأكاديميين في مجالات القانون والإعلام وإدارة الانتخابات والحكومة.

وتناولت المدرسة على مدى خمسة أيام، التدريب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والأقسام الواردة فيها وأبرز المواد التي يمكن استخدامها كأداة تشريعية، ودور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد، كما تناولت المبادئ الأساسية للحق في تداول المعلومات، وكذلك المعايير الدولية لقانون تداول المعلومات، كذلك دور الأجهزة الإعلامية في الترويج لقضايا مكافحة الفساد ودعم مبادئ الشفافية والنزاهة، ومفهوم الصحافة الاستقصائية، والمهارات الأساسية اللازمة للصحافة الاستقصائية في مجال مكافحة الفساد، وأوجه ومظاهر ممارسة الفساد في قطاع المحليات، والشفافية في العملية الانتخابية، والتعريف بالفساد السياسي وكيفية مواجهته، كما تناولت الجلسات تطوير الأفكار والمبادرات المجتمعية لمكافحة الفساد.

٢-٤-٤-٢ مؤسسة حرية الفكر والتعبير:

مؤسسة حرية الفكر والتعبير لها نشاط حافل بالمبادرات والمقترحات، منها ما صدر مؤخراً مثل:

• أكثر من الصندوق الشفاف (دراسة):

أصدر برنامج الحق في المعرفة، دراسة جديدة بعنوان "أكثر من الصندوق الشفاف"^{١٥}: سياسات إتاحة المعلومات في منظومة إدارة الانتخابات والاستفتاءات العامة في مصر، وتحاول الدراسة أن تلقي الضوء على بعض الموضوعات التي تلعب فيها المعلومات وإتاحتها دوراً أساسياً في تمكين اللجنة العليا من أداء الدور المنوط بها تجاه الأطراف المعنية بإجراء عملية الانتخاب أو الاستفتاء العام، سواء كانت مؤسسات الدولة الأخرى كوزارات الداخلية، التنمية الإدارية، العدل، النيابة العامة، ومحكمة القضاء الإداري.. إلخ، أو أطراف مجتمعية شريكة كمؤسسات الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، أو أطراف مستفيدة كمجتمع الناخبين والمرشحين.

المجتمع المدني هو حلقة الوصل بين المواطنين من ناحية والحكومة والقطاع الخاص من ناحية أخرى، وهو يلعب دور رئيسي في التوعية بأهمية حرية تداول المعلومات.

١٣- الفيلم الإنفوجرافيك عن أهمية تداول المعلومات في قطاع التعليم: <https://www.youtube.com/watch?v=jaZBdLKhfMM>

١٤- مدرسة النزاهة مصر - الأولى https://www.facebook.com/pages/%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%87%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1/289911881212047?ref=br_tf

١٥- أكثر من الصندوق الشفاف <http://afteegypt.org/uncategorized/2015/04/07/9984-afteegypt.html>

تناقش الدراسة مدى إفصاح اللجنة العليا عن القرارات التنظيمية والإجرائية الصادرة عنها، والجدل الدائر عن مدى نزاهة تحديث وتنقية قاعدة بيانات الناخبين وأهمية إتاحتها للأطراف المعنية، والشفافية والمعلومات الواجب توافرها عن تمويل الحملات الانتخابية، ومدى شفافية ووضوح نظام حل النزاعات الانتخابية وسهولة وصول المواطنين للمستندات والأحكام المتعلقة، وإشكاليات العلاقة بين اللجنة العليا للانتخابات من جانب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من جانب آخر.

واعتمدت الدراسة في ذلك على القراءة النقدية للتشريعات المنظمة لعمل وصلاحيات واختصاصات اللجنة العليا للانتخابات مثله في القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ بشأن مباشرة الحقوق السياسية بوصفه التشريع الرئيسي المعني بتنظيم العملية الانتخابية بالإضافة لعينة من القرارات التنظيمية الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات أو عن رئيسها خلال عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥.

وأخيراً تطرح الدراسة العديد من النتائج والتوصيات بين يدي صانعي القرار والمهتمين، وعلى رأسهم اللجنة العليا للانتخابات بوصفها مؤسسة الدولة الأولى والرئيسية المعنية بتنظيم وإدارة الانتخابات والاستفتاءات العامة في تلك المرحلة حتى تؤول فيما بعد للهيئة الوطنية للانتخابات، دعماً وتأكيداً على الحاجة المضاعفة لشفافية العملية الانتخابية في مرحلة التحول الديمقراطي، وأهمية الحق في الوصول للمعلومات كأحد ضمانات الممارسة الحرة للحق في الانتخاب.

• الأرشيف الأمني والحق في الحقيقة (ورقة بحثية):

وهو عنوان حمّله ورقة^{١٦}، أصدرتها مؤسسة حرية الفكر والتعبير وتطرق لمفهوم الحق في الحقيقة عامةً، وإتاحة الأرشيف الأمني لتلبية الحق في الحقيقة خاصةً، والاستثناءات الواردة على تلك الإتاحة من خصوصية وأمن قومي، وكيف تعاملت دول العالم المختلفة مع هذا الحق وكيف أصدروا له تشريعات للخروج من مرحلة الصراع بالحقيقة والمحاسبة والمصالحة.

وتستطرد الورقة في دور لجان الحقيقة وحفظ وإتاحة الأرشيف ومشاريع الذاكرة والضمير في حفظ حق الضحايا والمجتمع من خلال معرفة الحقيقة حول الانتهاكات التي جرت، أيضاً ما تكفله مثل هذه المشاريع من ضمانات للحقوق الجماعية والفردية، كحق الأفراد في التعرف على مصير أقاربهم المفقودين، والحق في التعويض وجبر الضرر، وغيرها من الحقوق التي تتناول الورقة تأصيلها في البروتوكولات والمواثيق الدولية. وتتناول الورقة أيضاً الخصوصية والأمن القومي كاستثناءات قد تواجه الحق في الحقيقة، والمعايير الواجب توافرها للحفاظ على مثل هذه المعلومات، وتختتم الورقة بعرض تجارب الأرشيف الأمني في فترات ما بعد الصراع.

وفي إطار ذلك قامت مؤسسة حرية الفكر والتعبير، بترجمة ورقة معنونة بـ"أرشيف وثائق الأجهزة الأمنية" Archives of State Security Service Records صدرت في يناير ٢٠١٢ عن مبادرة العدالة في مجتمع منفتح. والتي تستعرض تجارب ٢١ دولة من دول العالم في كيفية تعاملهم مع الأرشيف الأمني في فترات ما بعد الصراع وسبل الإتاحة التي اتخذوها والأجهزة التي نقلت إليها الأرشيف ليصبح مستقلاً ومتاحاً وكيف ساهم الإفصاح عن الأرشيف الأمني في استجلاب حقوق الضحايا وتحقيق العدل والحفاظ على ذاكرة وتاريخ الأمة.

• الطريق إلى الوثائق: إشكاليات الوصول والإتاحة للوثائق القومية في مصر (دراسة):

أصدر برنامج الحق في المعرفة التابع لمؤسسة حرية الفكر والتعبير دراسة بعنوان "الطريق إلى الوثائق^{١٧}: إشكاليات الوصول والإتاحة للوثائق القومية في مصر". وتأتي الدراسة استكمالاً لاهتمام برنامج الحق في المعرفة بمؤسسة حرية الفكر والتعبير منذ عام ٢٠١١ بتقديم إنتاج بحثي معرفي نقدي لسياسات الهيكلية والتشريعات النازمة للمؤسسات الرسمية المسؤولة عن إنتاج وإتاحة المعلومات في مصر، والتي بدأت بدراسة "الجهاز المركزي للتعنئة العامة والإحصاء" بهدف فهم مشكلات وأزمات تلك المؤسسات وأثرها على بيئة إتاحة وتداول المعلومات، وطرح تصورات إعادة هيكلتها وتطوير التشريعات المنظمة لها لضمان وتعزيز حق المواطن في حرية الوصول للمعلومات.

١٦- الأرشيف الأمني والحق في الحقيقة (ورقة بحثية): <http://afteegypt.org/uncategorized/2015/03/24/9897-afteegypt.html>

١٧- الطريق إلى الوثائق: إشكاليات الوصول والإتاحة للوثائق القومية في مصر (دراسة): http://afteegypt.org/right_to_know/2015/03/04/9709-afteegypt.html



وتتناول الدراسة "دار الوثائق القومية" بوصفها المؤسسة الأولى المسئولة عن حفظ وإتاحة الأرشيف القومي المصري، وتبين أهمية وجود منظومة رسمية وطنية لحفظ وإتاحة الأرشيف وما يمكن أن توفره للمجتمع المصري بشكل عام، وخاصةً في إطار ما يشهده من تحولات ومنعطفات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي منذ يناير ٢٠١١، ليعقبهما الجزء الأخير والأكبر منها ليتناول فلسفة المشرع والدولة المصرية على مدى الستين عاماً الماضية - منذ القرار بقانون إنشاء دار الوثائق القومية رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ وصولاً للقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق بالإضافة لتشريعات حماية الوثائق الرسمية للدولة، وذلك في ضوء المبادئ الإرشادية والجوانب التي يتعين الالتفات إليها عند صياغة تشريعات الأرشيف ومبادئ إتاحة الوثائق الصادرة عن "المجلس الدولي للأرشيف" من أجل تطوير وتعزيز بيئة تشريعية أفضل لإدارة وحفظ وإتاحة الوثائق.

وتخرج الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات التي قد تساهم في تفعيل حوار بين كافة الأطراف المعنية سواء من داخل مجتمع الأرشيفيين أو المجموعات والفئات المستفيدة من خدمات حفظ وإتاحة الوثائق أو صناع ومتخذي القرار في مجال سياسات إعادة الهيكلة، من أجل تطوير وتعزيز بيئة تشريعية ومؤسسية أفضل لإدارة وحفظ وإتاحة الوثائق في مصر.

قامت مؤسسة حرية الفكر والتعبير، بترجمة ورقة معنونة بـ"أرشيف وثائق الأجهزة الأمنية" Archives of State Security Service Records صدرت في يناير ٢٠١٢ عن مبادرة العدالة في مجتمع منفتح. والتي تستعرض تجارب ٢١ دولة من دول العالم في كيفية تعاملهم مع الأرشيف الأمني في فترات ما بعد الصراع وسبل الإتاحة التي اتخذوها والأجهزة التي نقلت إليها الأرشيف ليصبح مستقلاً ومتاحاً.



الفصل الثالث

أنواع المعلومات وطرق الإفصاح عنها

١-٣ مقدمة

٢-٣ أنواع الإفصاح عن المعلومات

٣-٣ أركان الحق في المعلومات

٤-٣ الإدارات والجهات المسئولة عن إتاحة المعلومات في مصر



يهدف الحق في المعلومات أو حرية تداول المعلومات (Freedom of Information) - بدايةً - إلى تمكين الأفراد/المواطنين من الحصول على المعلومات والبيانات وكل ما هو ذي صلة من المؤسسات الحكومية. ومع استقرار خريطة حرية تداول المعلومات ووضعتها في العالم، نجد أن الحكومات الأكثر شفافية تقوم بإدارة أفضل للحكم بغض النظر عن وضعية البلد الاقتصادية، والسياسية والجغرافية، كما يتضح أن أكبر عدد من الدول المتبنية لحرية تداول المعلومات في أوروبا وأقلها في الوطن العربي.

والحق في المعلومات كجزء رئيسي من الحق في حرية التعبير وهو بدوره حق أصيل من حقوق الإنسان، تبنته عدد من الدول والمنظمات الدولية بمفهومه الواسع لأنه يتقاطع مع عدد من القضايا الهامة - قضايا الساعة والساحة (الإقليمية والعالمية) التي لا يجب ولا يمكن إغفالها - ويلعب دوراً محورياً فيها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان للمعلومات وللحق في تداولها دور فيما يخص حقوق الإنسان والكشف عن انتهاكات وخروقات حدثت في فترات التحول الديمقراطي في دول كجنوب أفريقيا وسيراليون وعدد من دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. أما فيما يخص الفساد ومكافحته والقضاء عليه، فقد تبنت دول عدة قانون حرية تداول المعلومات كذريعة للقضاء عليه، تبنته تايلاند لمكافحة الفساد في مجال التعليم، وحاولت الهند القضاء على الفساد في برامج الغذاء من خلال هذا القانون وكشفت المكسيك من خلاله عن مخالفات حكومية تبلغ قيمتها حوالي ٣٠ مليون دولار، أما أوغندا فقد قررت القضاء على فساد القطاع العام من خلال تطبيق الحق في المعلومات^{١٨}.

وفي مقترحها لقانون حرية تداول المعلومات، أكدت منظمة المادة ١٩ (المعنية بحق الحرية في التعبير وهو موضوع المادة ١٩ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومنها اقتبست الاسم) على أهمية الحق في المعلومات وأقرت تسعة مبادئ أساسية تمثل الحد الأدنى لقوانين تداول المعلومات في الدول المختلفة، وتبنت هذه المبادئ التسع عدد من المنظمات الدولية منها اليونسكو والاتحاد الأوروبي وغيره^{١٩}.

مربع ٣-١ حق الجمهور في المعرفة: مبادئ قوانين حرية المعلومات

١. الإفصاح الكامل.
٢. التزام النشر.
٣. التشجيع على الحكومة المنفتحة.
٤. محدودية نطاق الاستثناءات.
٥. تسهيل الحصول على المعلومات بشكل سريع وعادل.
٦. التكاليف: لا ينبغي إعاقة الأفراد عن تقديم طلبات الحصول على المعلومات من خلال فرض رسوم كبيرة.
٧. الاجتماعات المفتوحة: ينبغي أن تكون اجتماعات الهيئات العامة مفتوحة للجمهور.
٨. الإفصاح هو السائد فينبغي تعديل أو إلغاء القوانين التي لا تتوافق مع مبدأ الإفصاح الكامل.
٩. حماية المبلغين عن المعلومات المتعلقة بأى ممارسات خاطئة.

وانطلاقاً من هذه المبادرة أخذت المنظمات والهيئات الدولية على عاتقها تدعيم الحق في المعلومات والعمل على حث الدول المختلفة على تبني هذا الحق والتأكيد على أهميته، منها مثلاً الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تبنت بدورها يوماً عالمياً لحرية الصحافة (الثالث من مايو)^{٢٠}، وشددت على أهمية تبني الدول قوانين الحق في المعلومات ودور الصحافة في تمكين المواطن والحد من الفساد.

١٨- أنجلا مجلي، تقرير بعنوان: حرية تداول المعلومات ركن أساسي في حقبة التحول إلى مصر ديمقراطية، المنظمة المصرية الأمريكية لسيادة القانون، على الرابط التالي، http://www.earla.org/userfiles/file/EARLA%20Report_Arabic_WEB_FOIA.pdf

١٩- منظمة المادة ١٩، حق الجمهور في المعرفة مبادئ في التشريعات المتعلقة بحرية الإطلاع <http://www.article19.org/data/files/medialibrary/1796/model-freedom-of-information-law.pdf>

٢٠- الحق في الحصول على المعلومات، مجلة منظمة العفو الدولية، العدد ١٦، منظمة العفو الدولية «المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا» على الرابط التالي، <http://amnestymena.org/ar/Magazine/Issue16/righttoinformation.aspx>



وتأكيداً على أهمية هذا الحق أصدرت هذه المنظمات عدد من التقارير تتعلق بإتاحة المعلومات ومعايير الالتزام بالمبدأ بالإضافة إلى تقارير أخرى لقياس وضع الشفافية في دول العالم. فقد قامت منظمة الشفافية الدولية بإصدار تقرير ضمن مشروع إقليمي عن الحق في المعلومات والوضع داخل دول العالم العربي، ويضم التقرير القوانين التي تتعلق بالمعلومات المختلفة وإتاحتها في الدول المعنية بالبحث، ويعنى التقرير الصادر في ٢٠١٢^{٢١} بالقوانين التي تتعلق بمكافحة الفساد في عدد من الدول العربية منها مصر.

ويقوم البنك الدولي بعمل تقرير سنوي عن مستوى إنتاج الدول للإحصاءات المختلفة ويحتوي التقرير على مراكز وترتيب الدول في إعداد الإحصاءات. وفيه حصلت مصر على درجات متقدمة في الإحصاءات (٩٠ من ١٠٠) على الرغم من أن الأداء المعلوماتي بشكل عام متردي بسبب عدة عوامل نتطرق إليها في الصفحات اللاحقة.

كما تقوم مجموعة من المنظمات المعنية بالحق في المعلومات (أكسيس إنفو Access Info ومركز القانون والديمقراطية) بتقييم قوانين إتاحة المعلومات في دول العالم المختلفة بناءً على مجموعة من المعايير التي تتعلق بنوع المعلومات المتاحة والإجراءات التي يتبعها طالب المعلومة حتى يُلبى طلبه.

٣-٢ أنواع الإفصاح عن المعلومات:

ينقسم الإفصاح عن المعلومات إلى نوعين أساسيين هما الإفصاح التفاعلي والإفصاح الاستباقي.

٣-٢-١- الإفصاح التفاعلي:

يقوم الإفصاح التفاعلي على استجابة الحكومة للمواطن، أي تنتظر الحكومة أولاً المبادرة من المواطن لتتفاعل معه ثم تقوم بتوفير وإتاحة المعلومات التي يريد لها. وعلى الرغم من أن هذا النوع من الإتاحة يعتبر خطوة جيدة نحو المزيد من الشفافية في البلاد التي لا تعمل بالحق في المعلومات كمصر إلا أن المجتمع العالمي والاتفاقيات الجديدة أكدت على الالتزام بما يسمى «الإفصاح الاستباقي»^{٢٢}.

ولكي تتم إتاحة المعلومات، يجب أن يكون النظام الداخلي في الجهاز الحكومي يعمل بطريقة تساعد على إتاحة المعلومة بسهولة، فالقرارات السياسية والاقتصادية والخطط المناسبة للأوضاع يجب أن تكون قائمة على دراسة دقيقة للوضع مع توفر معلومات صحيحة، وبالتالي يتطلب أن يكون الموظف داخل الجهاز الحكومي على دراية بالمعلومات المتاحة والاستثناءات، ومكان كل معلومة في الإدارات المختلفة فتتكامل مع المعلومة التي لديه وبالتالي تعطي صورة كاملة ودقيقة عن الوضع، مما يساعد الجمهور العام وصانع القرار على الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

ومن أهم فوائد الإفصاح التفاعلي:

١- زيادة مشاركة المواطنين:

في النظم الديمقراطية، يعد المحفز الأساسي لزيادة نسبة المشاركة هو توفر المعلومات حول القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة للتعامل مع القضايا المختلفة مما يزيد من إحساس المواطن بأهمية مشاركته في العملية الانتخابية وفي كل ما له علاقة بأشكال المشاركة في صنع القرار.

٢١- امتلاك الحصول على المعلومات في مصر، تقرير منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٢.
٢٢- جلوبال بارنترز ومنتدى البدائل العربي للدراسات، الشفافية، المعايير الدولية والحالة المصرية، ديسمبر ٢٠١١، ٢٦.



٢- زيادة المساءلة والحد من الفساد:

تنقسم الرقابة على أداء الأجهزة والكيانات الحكومية إلى الرقابة المؤسسية التي تتم من خلال الأجهزة الحكومية المعنية، والرقابة الشعبية وهي القائمة على رقابة المواطنين على أداء الحكومة من خلال متابعة الخطط والسياسات التي تقوم بها ومدى نجاحها في تنفيذ تلك الخطط، وتعتبر الرقابة الشعبية هي أعلى أنواع الرقابة لما لها من تأثير إيجابي على الحكومة والمواطن.

٣- رفع الثقة في الحكومة:

تنعكس الرقابة الشعبية على ثقة المواطن في الحكومة، فانتهاج الحكومة لسياسة الإفصاح «ليس لدينا ما نخفيه»^{٢٣} يقلل من شكوك المواطن حول أدائها، حيث تزيد المصارحة بالمعلومات والمشكلات داخل المجتمع من حالة الثقة في الحكومة وفي قراراتها. وتتعاظم أهمية إتاحة المعلومات في الدول التي تمر بمرحلة تحول ديمقراطي حيث تتسم هذه المرحلة عادةً بحالة من عدم الاستقرار السياسي التي تتطلب مزيد من الإفصاح والشفافية.

٤- تحسين أداء الحكومة:

تساعد إتاحة المعلومات خاصةً تلك التي تعكس تقييم أداء الحكومة ومستوى الخدمات التي تقدمها مؤسساتها المختلفة ومدى كفاية هذه الخدمات على تحديد الثغرات في أداء الحكومة مما يساعدها على تحديد الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

٥- الحصول على الخدمات:

يساعد الإفصاح عن المعلومات في الحصول على الخدمات التي تتيحها الدولة بالتعريف بكيفية الوصول للخدمة والخطوات الواجب إتباعها للحصول على الخدمة بسهولة وكذلك الإجراءات المتبعة في حالة عدم توفر الخدمة محل الطلب.

٣-٢- الإفصاح الاستباقي:

ويُقصد به قيام الأجهزة الحكومية بالكشف عن بعض المعلومات تلقائياً وبصفة دورية باستخدام وسائل متعددة منها النشرات، الصحف الرسمية، اللوحات الإعلانية، الإذاعة والتلفزيون، وشبكة الإنترنت أو الموقع الخاص بالجهاز الحكومي. ويلعب الإنترنت دور كبير في الكشف الاستباقي على نطاق واحد لأنه يسهل على المستخدمين البحث عن المعلومات على المواقع الإلكترونية الخاصة بالأجهزة الحكومية كما يسهل الوصول إلى المعلومات دون الاضطرار للذهاب إلى مقرات الأجهزة الحكومية ذاتها مما يوفر في التكلفة وعدد الموظفين المطلوبين لتنفيذ المهام، ويساعد في الوصول إلى المعلومة دون تمييز. وقد ظهر مصطلح الإفصاح الاستباقي وبدأ تطبيقه عام ٢٠٠٩ في المملكة المتحدة وعُرف بقانون «مخطط نموذج النشر»^{٢٤}.

يقوم الإفصاح التفاعلي على استجابة الحكومة للمواطن، أي تنتظر الحكومة أولاً المبادرة من المواطن لتتفاعل معه ثم تقوم بتوفير وإتاحة المعلومات التي يريدها له.

وتوالت المعاهدات الدولية في تبني المصطلح والحرص على إتاحة المعلومات بشكل استباقي لما فيه من سهولة في الإتاحة وكذا سهولة للحكومة في التعامل الإداري مع المعلومات بشكل منظم. وتجدر الإشارة إلى أن فوائد الإفصاح الاستباقي تزيد عن نظيره التفاعلي، حيث يزيل الإفصاح الاستباقي بعض أعباء الإفصاح التفاعلي في حين أنه يضع مسؤولية المعلومات على الحكومة، ويساعدها على ترتيب ملفاتها وتوثيق الأحداث والقرارات بشكل زمني لرسم صورة عامة لهوية الدولة والمشكلات التي تواجهها.

٢٣ - المرجع السابق، ٨.

٢٤ - هيلين داربيشاير، الشفافية الاستباقية: مستقبل الحق في المعلومات، البنك الدولي، على الرابط التالي،

<http://siteresources.worldbank.org/EXTGOVACC/Resources/DarbishireProactiveTransparency.pdf>

وهه الفوائد الإضافية للإفصاح الاستباقي ما يلي :

١- المساواة في الإتاحة:

في بعض الأحيان يسبب طلب نوع معين من المعلومات الحرج لطالبه، لذا فإن الإتاحة الأوتوماتيكية تساعد على رفع الحرج عن بعض الطبقات والشرائح المجتمعية في الحصول على المعلومات. فمثلاً قد يصعب على عامل بسيط طلب معلومات عن مرتبات الموظفين الحكوميين لمتابعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة واستنباط فساد أو نزاهة الحكومة، أما في حالة إتاحة هذه المعلومات أوتوماتيكياً فسيكون من الأسهل على العامل الحصول على المعلومة ومتابعة عدالة توزيع الثروات في الدولة.

٢- خلق دورة معلوماتية:

يؤدي الإفصاح الاستباقي إلى خلق دورة معلوماتية سهلة، مما يكسب الموظفين خبرة في التعامل مع المعلومات والتنسيق بين الأقسام داخل المؤسسة الواحدة وأيضاً مع المؤسسات الأخرى فيساعد ذلك على تكامل الوزارات مع بعضها ورفع الكفاءة العامة للمؤسسات.

٣- تحسين إدارة المعلومات:

لإتاحة المعلومات بشكل استباقي لابد من وجود نظام معلوماتي جيد داخل المؤسسات الحكومية بحيث تخلق عملية روتينية تسهل على الموظف التعامل مع المعلومة وتوفيرها للمواطن، كما أنها تخلق عملية دورية في إتاحة المعلومات وكيفية استبدال المعلومات القديمة والجديدة على المواقع الإلكترونية للجهات الحكومية، وكذلك كيفية خلق سلاسل زمنية من المعلومات التي توفرها الحكومة. ويصب هذا كله في قدرة الدولة على التعامل مع المشكلات التي تواجهها كما تساعد على زيادة إحساس المواطن بالانتماء، وأيضاً تزيد من ثقة المواطن في الدولة. وينتج عن ذلك تطور في الأداء الكلي للحكومة، ويسهل من تقييم عملية إنجاز الخطط والنتائج التي تحققت وما لم يتحقق، ومعرفة أسباب ذلك وتحديد كيفية معالجة الخلل.

نماذج دولية في مجال الإفصاح الاستباقي^{٢٥} :

في البرازيل: تم تمرير قانون حرية الوصول للمعلومات في ٢٥ أكتوبر ٢٠١١ والذي نصت فيه المادة ٨ على أن تقوم الهيئات والأجهزة الحكومية بالإفصاح على الأقل عن المعلومات الآتية: سجلات المصروفات، سجلات السلطة القضائية والإطار التنظيمي وعناوين وهواتف الوحدات وساعات العمل للجمهور، والسجلات الخاصة بأي نقل كلي أو جزئي للموارد المالية، الأسئلة المتداولة وإجاباتها، وبيانات عامة عن برامج المتابعة والمشروعات والأعمال الإنشائية الخاصة بالجهات الحكومية.

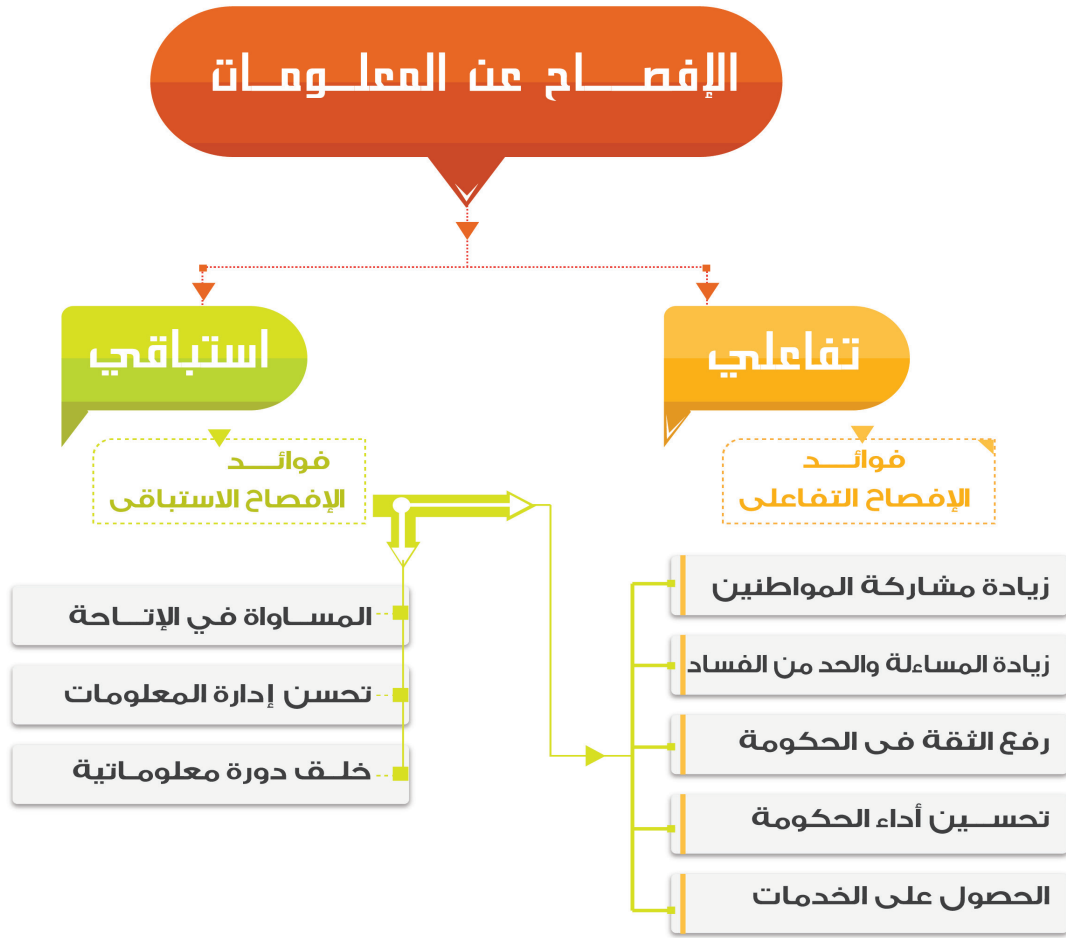
ولتحقيق ذلك، على كل هيئة القيام باستخدام كل الوسائل الممكنة للكشف عن المعلومات وأن يتم الكشف عنها في المواقع الرسمية على شبكة الإنترنت وأن تنشر كل الهيئات على المواقع الإلكترونية الآتي:

- قائمة بالمعلومات التي تم رفع السرية عنها في آخر ١٢ شهر.
- قائمة بالمعلومات المصنفة على أنها سرية.
- تقرير إحصائي يحتوي على عدد طلبات المعلومات التي استقبلتها الهيئة وحالات الرفض والاستجابة كما حدد القانون أيضاً الموصفات الخاصة بالموقع الإلكتروني وهي:

- يحتوي على أداة بحث لكل ما يحتويه الموقع تسمح بالوصول إلى المعلومات بطريقة سهلة ومفهومة.
- الحفاظ على تحديث المعلومات المتاحة.
- الإشارة إلى طرق التواصل سواء بالتليفون أو إلكترونياً مع الهيئة.
- إمكانية تسجيل التقارير على الموقع في أشكال إلكترونية مختلفة -مثلاً في شكل جداول أو نص- لسهولة تحليل المعلومات.
- إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى محتويات الموقع.

٢٥- آليات إتاحة وتداول المعلومات - دراسة مقارنة - برنامج الشفافية والمساءلة - مركز دعم لتقنية المعلومات.





وتطبيقاً لما نص عليه القانون، قام موقع Transparency portal^{٢١} بنشر مرتبات ما يقرب من ٧٠٠ ألف موظف مدني يعملون في الجهاز التنفيذي للحكومة البرازيلية. وعلى الرغم من عدم وجود أي التزام قانوني سابقاً إلا أن المجلس البلدي لمدينة ساو باولو كان ينشر مرتبات الموظفين العموميين وموظفين الشركات العامة منذ عام ٢٠٠٨.

وقام المواطنون بتقديم ١٤٠٠ طلب للحصول على معلومات بعد شهر من تفعيل القانون، وتم الاستجابة لحوالي ٧٠٪ من هذه الطلبات.

في كندا: يتم الإفصاح عن رواتب المسؤولين الكبار للعامة، ولكن قواعد الإفصاح تختلف من مقاطعة إلى أخرى، ففي أونتاريو على سبيل المثال يتطلب الإفصاح عن رواتب القطاع العام نشر رواتب جميع الموظفين في مختلف القطاعات العامة (المستشفيات، الوكالات، الجامعات .. إلخ) التي تتجاوز ١٠٠ ألف دولار على الإنترنت. كما يتم الكشف الاستباقي عن المعلومات المتصلة بالموارد المالية والبشرية من الإدارات والوكالات مما يجعل هذه المعلومات متوفرة بسهولة على المواقع الإلكترونية للإدارات.

يؤدي الإفصاح الاستباقي إلى خلق دورة معلوماتية سهلة، مما يكسب الموظفين خبرة في التعامل مع المعلومات والتنسيق بين الأقسام داخل المؤسسة الواحدة وأيضاً مع المؤسسات الأخرى.

٣-٣ أركان الحق في المعلومات:

٣-٣-١- مستوى إتاحة المعلومة:

إتاحة المعلومات تعني وجودها تحت الطلب لعامة الشعب، وهو ما يتطلب قيام الحكومة بإنتاج المعلومة أولاً ثم إتاحتها للمواطن سواء في حالة طلبها «الإفصاح التفاعلي» أو في حالة «الإفصاح الاستباقي» كما ذكر سابقاً.

ويختلف شكل الإتاحة تبعاً لفلسفة قانون الحق في المعلومات، وتفرق «منظمة الحق في المعرفة»^{٢٧} بين نوعين من الإتاحة: الأول متعلق بإتاحة الملفات الموجودة لدى الحكومة والثاني متعلق بإنتاج المعلومة حسب الطلب في النوع الأول تهتم الدول بإتاحة المعلومات التي أنتجتها فقط في حين لا تقع المسؤولية على الحكومة في حالة طلب المواطن معلومة معينة لم تنتجها الدولة وهو ما يعرف بإتاحة «ملفات الدولة»، أما النوع الثاني، فيتعلق بإلزام الحكومة بإنتاج المعلومة التي يطلبها المواطن إذا كان الملف غير جاهز للإتاحة، ويساعد هذا النوع من الإتاحة على تحسين الإدارة المعلوماتية لدى مؤسسات الدولة المختلفة ويزيد من المساءلة ويعزز الشفافية.

جدير بالذكر أنه يمكن عدم إتاحة كل أنواع المعلومات حيث إنه توجد بعض المعلومات التي تضر إتاحتها بالصالح العام كما تضر بسلامة الأمن القومي، وهذا النوع من المعلومات محدد (معلومات متعلقة بالخطط الحربية والمعلومات العسكرية في حالة الحرب)، ولا يجب ترك الباب مفتوحاً أمام هذا النوع من المعلومات حيث تحجب المعلومات التي تضر بالأمن القومي لفترة زمنية محددة ينص عليها القانون وتتراوح ما بين ١٥-٧٥ سنة قابلة للتجديد في حالات بعينها.

وتقوم الدول المختلفة بالعمل على تحديد نوع المعلومات التي تسبب ضرراً ومن ثم يجب حجبها، فضلاً عن المعلومات الشخصية التي يجب أن تظل محفوظة ضماناً لخصوصية وسلامة وأمن المواطن.

ونظراً لأنه في بعض الحالات التي لا توجد فيها إرادة سياسية للإصلاح تقوم الحكومة بإصدار قوانين تتعلق بالحق في المعلومات تزيد من ثقافة السرية وتحد من نشر المعلومات بحجة الأمن القومي، وقد قام عدد من منظمات المجتمع المدني من دول مختلفة بتصنيف المعلومات وتحديد مفهوم الأمن القومي فيما يعرف بمبادئ تشوان، كما أصدر البنك الدولي دراسة بأنواع المعلومات التي يجب إتاحتها أو التي يجب حجبها مؤقتاً.

٣-٣-٢- أنواع المعلومات:

في محاولة لتعريف الأمن القومي أصدرت ٢٢ منظمة دولية ومحلية^{٢٨} معنية بالحق في المعلومات وثيقة تُعرف بمبادئ تشوان التي تعنى بتعريف الأمن القومي، والمعلومات التي تندرج تحت هذا المصطلح، وما يجب إتاحتها من معلومات وما يجوز حجبها. ويتم تصنيف المعلومات حسب ضرورة إتاحتها أو حجبها إلى نوعين:

النوع الأول: معلومات يتوجب على المؤسسات المختلفة إتاحتها بشكل دوري وتشمل ما يلي:

١- نشر قوائم بالمعلومات الموجودة والمستثناة من النشر:

ويعني هذا أن تقوم الوزارة بنشر المعلومات التي لديها وكيفية الحصول عليها وهل هي متاحة أم لا، وكما هو موضح من العنوان فإنه على الوزارات المختلفة إتاحة قائمتين من المعلومات الأولى تتضمن المعلومات الموجودة لدى الوزارة ومتاحة للجمهور، وقائمة أخرى بالمعلومات الموجودة لدى الوزارة ولكنها لا تتيحها لسبب مانع كالأمن القومي والإضرار بالمصالح الشخصية وخصوصية الأفراد وما إلى ذلك من معلومات.

٢٧- مجال المعلومات الواجب نشرها، منظمة الحق في المعلومات، الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط التالي،
http://www.right2info.org/scope-of-covered-information

٢٨- مجال المعلومات الواجب نشرها، منظمة الحق في المعلومات، الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط التالي،
http://www.right2info.org/scope-of-covered-information



٢- التعريف بدور الجهاز الحكومي وما يقدمه من خدمات:

من المعلومات الهامة التي يجب على الوزارة إتاحتها هو التعريف بالوزارة وما تقوم به من خدمات، بالإضافة إلى الخطوات التي يجب على المواطن الوصول إليها من أجل الحصول على خدمة ما وتوضيح مقابل الخدمة والشروط الضرورية من أجل تسهيل عملية الحصول على تلك الخدمة المقدمة من جانب الجهاز الحكومي.

٣- أداء الحكومة ومساءلتها:

والمقصود أن يقوم الجهاز الحكومي بنشر تقييم لما أنجزه بصورة سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية تبعاً للخطة الموضوعة مسبقاً من قبل الجهاز الحكومي من أجل تحسين الأداء داخل الجهاز الحكومي، ويقوم الجهاز برفع البيانات وعمل مقارنات بين الخطة الموضوعة وما تم تحقيقه منها مع ذكر أسباب عدم تحقيق الأهداف التي وضعت مسبقاً بالإضافة إلى ذكر أي تغيير في الخطط التي سبق وأن نشرها الجهاز الحكومي، إعمالاً للشفافية والمساءلة.

٤- الإفصاح عن إقرارات الذم المالية لكبار الموظفين^{٢٩}:

على الرغم من أن مرتبات العاملين قد تندرج تحت المعلومات الشخصية، لكن هناك بعض الاستثناءات المتعلقة بكبار الموظفين في الدولة وشاغلي المناصب الحكومية الكبيرة، وذلك لضمان قدرة الشعب على مساءلة الموظفين في الدولة وللحد أيضاً من إمكانية وجود فساد ورشاوى وما إلى ذلك من العمليات المالية غير المحمودة والتي تؤدي إلى خفض الأداء الحكومي في حالة بقائها غير معلنة للمواطنين.

٥- المعلومات التي يجب على الدولة إتاحتها بشكل فوري^{٣٠}:

- المعلومات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي والتي تتعلق بمحاسبة الجناة وتعويض الضحايا.

- المعلومات المتعلقة بالمشاركة السياسية والسياسات العامة للدولة، وتنقسم هذه المعلومات إلى معلومات على مستوى الدولة وهي متعلقة بالمشاركة السياسية وتتضمن الخطط والسياسات العامة التي تنتوي الدولة تطبيقها من أجل تحسين كفاءتها، ومعلومات تتعلق بتقييم أداء الأعمام السابقة ويقوم بذلك كل جهاز من أجهزة الدولة على حدة مع مراعاة التنسيق بين الأجهزة المختلفة. وإتاحة هذه المعلومات تؤدي إلى رفع جودة البيانات والتوصل إلى المزيد من الإحصاءات مما يرفع من ترتيب مصر في تقرير البنك الدولي المختص بقياس الترتيب الإحصائي للدول.

- موضوعات تتعلق بالسلامة العامة والصحة والبيئة وكيفية الحفاظ عليها.

النوع الثاني: معلومات مه الجائر حجبتها لفترة زمنية معينة:

تختلف الدول تبعاً لتعريفها للأمن القومي والظروف الاستراتيجية والسياسية للبلد في حالة إقرار القانون، ولكن من المتفق عليه وجود بعض النقاط الأساسية من الممكن حجبتها شريطة أن يكون ذلك لمدة زمنية محددة وهذه المعلومات تتضمن:

- الخطط والعمليات والقدرات العسكرية أو الأمنية الحالية، أو ما يطلق عليها ذات الفائدة التشغيلية (الدرجة أن تتصل هذه المعلومات بالمنازعات المسلحة)، وكذلك البيانات التكنولوجية والاختراعات المتعلقة بإنتاج الأسلحة أو استخدامها أو قدراتها.

ويجب أن يقوم الجهاز الحكومي بنشر تقييم لما أنجزه بصورة سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية تبعاً للخطة الموضوعة مسبقاً من قبل الجهاز الحكومي من أجل تحسين الأداء داخل الجهاز الحكومي.

٢٩- مركز دعم لتقنية المعلومات، دليل تقييم مستويات الإفصاح الحكومي، الموقع التجريبي لمركز دعم تنقية المعلومات على الرابط التالي، <http://sitcegypt.org/?p=715#more-715>

٣٠- مركز دعم لتقنية المعلومات، دليل تقييم مستويات الإفصاح الحكومي، الموقع التجريبي لمركز دعم تنقية المعلومات على الرابط التالي، <http://sitcegypt.org/?p=715#more-715>

- تدابير حماية البنية التحتية والمؤسسات الحكومية وأراضي الدولة، وكذلك المعلومات الاستخباراتية الخاصة بجمع وتحليل المعلومات.
 - المعلومات المتعلقة بمنع الهجمات الإرهابية وكذلك التحقيق فيها.
 - الاتصالات الدبلوماسية سواء بين دبلوماسيي الدولة ذاتها أو بينهم وبين دبلوماسيين من دول أخرى طالما أنها تثير مخاوف مشروعة بشأن الأمن القومي.
 - المعلومات التي يتم توفيرها من قِبَل دولة أجنبية، أو هيئة حكومية، مع توقيع صريح بالسرية.
 - الوثائق الخاصة بحماية الملكية الفكرية والأسرار التجارية والصناعية.
- ويضمن وجود المعايير العلمية الفصل بين معلومات الأمن القومي ومعلومات يجب الإفصاح عنها بحيث لا تترك مساحة للتدبر بالأمن القومي لإخفاء المعلومة أو على الجانب الآخر مطالبة بعض الأفراد بمعلومات يضر الإفصاح عنها بالأمن القومي حيث إن الأصل في المعلومات هو الإتاحة للجميع.

٣-٣-٣- النولوج:

- ويعني سهولة الوصول إلى المعلومات التي تتيحها الوزارات المختلفة بالإضافة إلى سهولة استخدام البيانات المتاحة، ومن المهم الإشارة إلى أن معايير النولوج تنطبق فقط على الإفصاح التفاعلي ففي حالة الإفصاح الاستباقي لا يضطر المواطن للخوض في خطوات طلب المعلومة لأنها متاحة بالفعل على الموقع الإلكتروني أو في النشرات الورقية. وتؤكد منظمة المادة ١٩ فيما حددته من مبادئ قوانين حرية تداول المعلومات^{٣١} على أهمية تيسير إجراءات الحصول على المعلومة على أن تمثل المبادئ التالية الحد الأدنى في سهولة إجراءات الوصول للمعلومة:
- لا بد وأن تكون الاستثناءات في حق تداول المعلومات مبنية على نحو واضح وفي أدق نطاق وتعرض إلى اختبار مدى إضرارها بالمصلحة العامة. (المبدأ الرابع من مبادئ قوانين حرية تداول المعلومات).
 - يجب أن يتم التعامل مع طلبات المعلومات بسرعة وحيادية ويجب أن تتوافر مراجعة مستقلة لأي رفض لإتاحة المعلومات. (المبدأ الخامس من مبادئ قوانين حرية تداول المعلومات).
 - لا يجوز الحد من حصول الأفراد على المعلومات بوضع تكلفة باهظة لها لا يستطيعون تحملها^{٣٢}. (المبدأ السادس من مبادئ قوانين حرية تداول المعلومات).
- وتنبني سهولة الحصول على المعلومات على وضوح ما هو متاح وغير متاح مع وضع فترة زمنية محددة للرد على طلب الراغب في الحصول على المعلومة والتأكيد على أهمية إتاحة ما يمكن إتاحتها من المعلومات ولو بشكل جزئي، بالإضافة إلى خلو عملية الحصول على المعلومة من التعقيدات الروتينية مع مراعاة الصيغة المناسبة لإتاحة المعلومات للطالب بحيث يسهل عليه استخدامها. وفي الدول المختلفة تتراوح المدة القانونية للرد على الطلب من ٣ أيام إلى أسبوع، حسب تنظيم الجهاز الإداري للدولة.
- يضاف إلى ذلك وجود جهة للتظلم في حالة رفض الطلب بإتاحة المعلومات، على أن يتم العمل بنظام إثبات الضرر كأن تقوم الجهة المعنية بإخراج المعلومة بإثبات وقوع ضرر في حالة إتاحة المعلومة للطالب، وفي تلك الحالة يمكن جهة التظلم أن تبت في الأمر كمستوى أول من الاعتراض على رفض الطلب، ثم يلجأ إلى المحكمة بعد ذلك في حالة رفض لجنة التظلم المستقلة طلبه أيضاً. ويعد وجود درجات من التظلم على القرار برفض إتاحة المعلومة من أهم الضمانات التي يجب أن يحصل عليها طالب المعلومة والتي تضمن مستوى عالٍ من الإفصاح.

٣١ - مبادئ قوانين حرية تداول المعلومات

<http://www.article19.org/pages/ar/freedom-of-information.html>

٣٢ - مركز دعم تقنية المعلومات، دليل تقييم مستويات الإفصاح الحكومي، الموقع التجريبي لمركز دعم تقنية المعلومات على الرابط التالي،

<http://sitcegypt.org/?p=715#more-715>



٣-٤- جودة المعلومة:

تقييم المعلومات التي تتيحها الأجهزة المختلفة في الوزارات بناء على الدقة وقيمة المعلومة سواء في صورتها الأولية أو بعد إدخال بعض التعديلات عليها. وتنقسم الجودة إلى:

١- الدقة في المعلومات:

أي أن الأرقام تكون صحيحة ودقيقة وواحدة في كل مؤسسة توجد بها المعلومة فلا تختلف عن الحقيقة ولا تختلف الأرقام من مؤسسة إلى أخرى.

٢- السلاسل الزمنية ووقت إصدار المعلومة:

أي أن نتاج البيانات بشكل دوري مع عدم إلغاء البيانات القديمة نظراً لأن توافر الإحصاءات والبيانات لسنوات متتالية يسمح بتكوين صورة عامة عن الموضوع محل الدراسة، ويتم ذلك من خلال الاستمرار في إنتاج المعلومات بصورة دورية وإتاحتها دون حجب سابقها فتتكون السلاسل الزمنية تلقائياً.

٣- تحديث المعلومة:

أي أن المعلومات المتاحة تكون هي المعلومات الخاصة بآخر فترة زمنية (سنة / ربع سنة / شهر أو حسب دورية المؤشر) أو الفترة الزمنية ذاتها بحيث لا تتأخر المؤسسات في إنتاج وإتاحة المعلومات، حيث تكتسب المعلومة قيمتها من حداثتها، وتفقد المعلومة جزء كبير من قيمتها حال كونها قديمة ومنفردة دون سلسلة زمنية تمكن من المقارنة وقياس مدى التطور في الموضوع محل الدراسة. وبالتالي فإن المحافظة على حداثة المعلومة وسلاسلها الزمنية من أهم جوانب العمل بمبدأ الحق في المعلومات^{٣٣}.

٤-٣ الإدارات والجهات المسؤولة عن إتاحة المعلومات في مصر:

تنقسم الإدارات المعنية بإتاحة المعلومة إلى عدد من المؤسسات تختص كل منها بنوع معين من المعلومات وتتقاطع فيما بينها في التعامل مع المعلومات، وهذه الأجهزة هي:

٣-٤-١ الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء:

وفقاً للقرار الجمهوري رقم ٢٩١٥ لعام ١٩٦٤^{٣٤} يقوم الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء بالتعامل مع البيانات ويقوم بإنتاج الإحصاءات اللازمة، كما يقوم بجمع المعلومات من الوزارات المختلفة بعد أن نص القرار على تغيير الجهة المنوطة بالبيانات والمعلومات من مصلحة التعبيئة العامة والإحصاء إلى الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء^{٣٥}.

ويختص الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء بتلقي طلبات الحصول على المعلومات من المواطنين والموافقة على أو رفض إعطاء المواطن المعلومة، وسوف يتم إلقاء الضوء على دور الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء في الفصل الخامس.

في حالة الإفصاح الاستباقي لا يضطر المواطن للخوض في خطوات طلب المعلومة لأنها متاحة بالفعل على الموقع الإلكتروني أو في النشرات الورقية.

٣٣- مصطفى ربيع وهبة عادل عبد العليم وهند سمير، دراسة حول "الفجوات المعلوماتية في الإحصاءات المصرية وجودة البيانات الأساسية"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ص 18.
٣٤- قانون إنشاء الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء: http://www.capmas.gov.eg/pages_ar.aspx?pageid=807
٣٥- أزمت إنتاج وإتاحة وتداول المعلومات في مصر، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، على الرابط التالي، <http://afteegypt.org/wp-content/uploads/2012/03/pdf-001-25-03-20121.pdf>

٢-٤-٣ مراكز المعلومات في المحافظات:

صدر القرار رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ عن رئاسة الجمهورية لإنشاء مراكز المعلومات في المحافظات والتي تهدف إلى:

- جمع البيانات والمعلومات التي تخدم أهداف الجهة سواء من داخلها أو خارجها .
- تسجيل وتحليل وتنظيم وفهرسة هذه المعلومات والبيانات وتحديثها وتعديلها أولاً بأول لتمكين المعاونة في اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب .
- تنظيم وتحليل مصادر المعلومات بحيث يسهل الوصول إلى أي منها بأقل جهد وأسرع وقت.
- تقديم أوسع دائرة من خدمات المعلومات للباحثين والمخططين وغيرهم.

٣-٤-٣ دار الوثائق التاريخية القومية:

بناء على القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤، أنشئت دار الوثائق القومية التي تعنى بالحفاظ على التاريخ المصري. ومن اختصاصات الدار جمع الوثائق التي تعد مادة لتاريخ مصر وما يتصل به في جميع العصور وحفظها وتيسير دراستها والعمل على نشرها مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن إنشاء دار الوثائق القومية^{٣٦}.

يضاف إلى تلك الجهات مجموعة من المشروعات التي انشئت في إطارها كيانات تعمل على توثيق المعلومات الخاصة بموضوعات معينة ومن بينها مشروع مركز الوثائق الاستراتيجية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

مربع ٢-٣ مركز الوثائق الاستراتيجية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

أنشئ مركز الوثائق الاستراتيجية تحت مظلة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء عام ٢٠٠٦ لتوثيق وتسجيل سياسات التحولات الاقتصادية والإصلاح الشامل في مصر خلال الـ ٢٥ عاماً السابقة. من خلال حصر وتصنيف الوثائق المصاحبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في مصر منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن. وقد تم اختيار عام ١٩٧٥ كنقطة بداية للتوثيق. حيث إنه شهد بداية التعثر المالي الذي أعقب حرب ١٩٧٣. وصاحب ذلك بداية الاقتراض من الخارج لتعويض ما تم إنفاقه على الحرب. كما بدأت في هذه الأونة مرحلة الانفتاح الاقتصادي وصدر قانون الاستثمار.

وهدف هذا المشروع إلى تجميع الوثائق التاريخية الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بمصر والمتناثرة في شتى الجهات ولا يوجد حصر لها. وإتاحتها في مكان واحد. والإسراع بتوثيق ما هو موجود من حقائق ومعلومات كانت موجودة فقط في ذاكرة هؤلاء الذين شاركوا في تنفيذ برامج الإصلاح.

٣٦- قانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن إنشاء دار الوثائق التاريخية القومية، برنامج الحق في المعرفة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، على الرابط التالي، <http://right2know.aftegypt.org/index.php?newsid=36>



الفصل الرابع

حرية تداول المعلومات في مصر من منظور النخب المصرية ومستخدمي البيانات

١-٤ مقدمة

٢-٤ استطلاع رأي النخبة المصرية حول حرية تداول المعلومات

٣-٤ المقابلات مع مستخدمي البيانات

٤-٤ المقابلات مع مستخدمي بيانات الوزارات



٤-١ مقدمة:

يجيب هذا الفصل عن مجموعة من الأسئلة تتعلق بمدى تأثير نقص المعلومات على القضايا المختلفة في مصر، وكيف يرى مستخدمو البيانات وبالأخص الباحثين والإعلاميين أهمية إتاحة المعلومات.

وببدأ الفصل بعرض نتائج استطلاع رأي النخبة المصرية حول حرية تداول المعلومات في مصر أجراه مركز بصيرة من خلال البريد الإلكتروني شملت استمارته مجموعة من الأسئلة تعكس رأي المشاركين في أهمية توافر وتداول المعلومات، ومدى التأثير الذي ينتج عن نقص المعلومات أو عدم توافرها على العديد من الجوانب والمجالات في مصر، فضلاً عن أسئلة عدة حول إصدار قانون المعلومات. ويعرض القسم الثالث من الفصل نتائج مقابلتين متعمقتين تم إجراء الأولى مع مجموعة من الإعلاميين العاملين في الصحافة والتلفزيون والثانية مع مجموعة من الباحثين العلميين في مجالات مختلفة. ويختتم الفصل بعرض نتائج مقابلات تمت مع ٢٥ من مستخدمي بيانات الوزارات المختلفة لمعرفة رأيهم في مدى إتاحة البيانات في الوزارات المختلفة.

٤-٢ استطلاع رأي النخبة المصرية حول حرية تداول المعلومات:

تم إجراء الاستطلاع بالبريد الإلكتروني على عينة من النخبة المصرية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤، وقد شارك في الرد على الاستطلاع ١٩٧ شخص من النخب المصرية في مختلف المجالات، ٦٧,٧٪ منهم ذكور و٢٣,٣٪ إناث.

جدول ٤-١ توزيع المستجيبين حسب التخصص

التخصص	التدريس الجامعي	البحث العلمي	الإعلام	الطب	الهندسة	مجالات أخرى
العدد	٩٥	٣٢	٦	٨	١٥	٤١

٤-٢-١-٢ تأثير نقص المعلومات على القضايا المختلفة:

تم طرح عدد من المجالات -نورها في الجدول التالي- على المستجيبين لمعرفة رأيهم في مدى تأثير نقص المعلومات أو عدم توافرها عليها، وتم تقييم التأثير على كل مجال باستخدام مقياس يتراوح بين صفر و١٠ حيث الصفر يعني أنه لا يوجد تأثير لنقص المعلومات أو عدم توافرها على تلك المجالات أما العشرة فتفصح عن التأثير السلبي جداً لنقص وعدم توافر المعلومات، والأرقام بين الصفر والعشرة تعكس درجات التأثير السلبي.

ترى النخبة المصرية أن نقص أو عدم توافر المعلومات يؤثر تأثيراً سلبياً جداً على مكافحة الفساد حيث يحتل المرتبة الأولى بمتوسط ٨,٨ درجة.

ويوضح جدول (٤-٢) أن النخبة ترى أن نقص أو عدم توافر المعلومات يؤثر تأثيراً سلبياً جداً على مكافحة الفساد حيث يحتل المرتبة الأولى بمتوسط ٨,٨ درجة. وتأتي عدالة التعيينات الحكومية ونزاهة الإنفاق الحكومي في المرتبة الثانية، فعدم توافر وتداول المعلومات يؤدي إلى انتشار الفساد والمحسوبية. وفي المرتبة الثالثة يأتي تأثير نقص المعلومات على العدالة الاجتماعية حيث بلغ متوسط درجة التأثير السلبي من وجهة نظر المستجيبين ٨,٢ درجة ويتساوى معه في الترتيب تأثير نقص المعلومات على الصورة الذهنية لمصر في الخارج يليه التأثير على حقوق الإنسان وتدفق الاستثمارات الأجنبية.

وترى النخبة أن نقص المعلومات له تأثير سلبي على ممارسة الإعلام لدوره الرقابي بمتوسط بلغ ٧,٩ درجة. بينما رأت النخبة أن نقص المعلومات يؤثر تأثيراً سلبياً أقل على نمو المشروعات الصغيرة وكذلك تنشيط السياحة بحوالي ٧,٤ درجة.



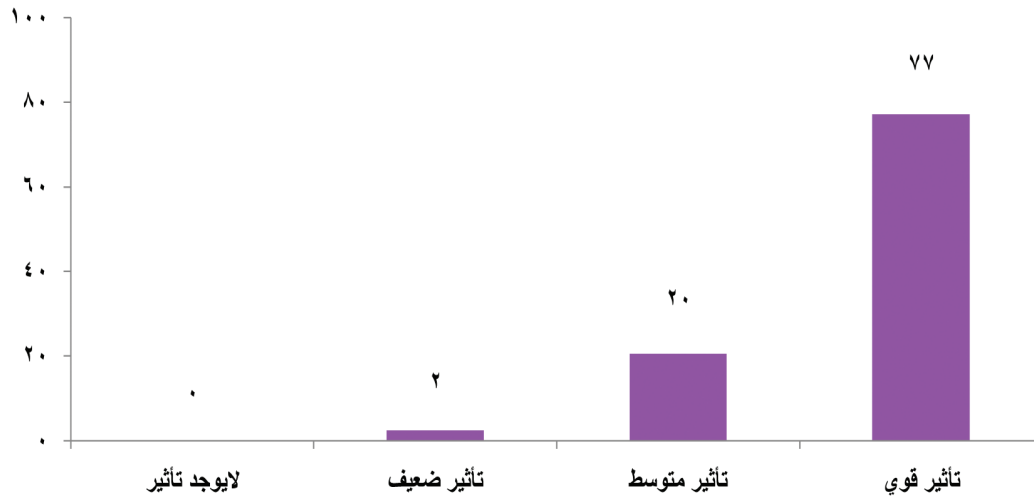
وقد تم تجميع درجة التأثير التي أعطاها المستجيب لكل مجال من المجالات وحساب مؤشر درجة التأثير الذي يعكس متوسط هذه القيم، وتم تقسيم هذا المؤشر إلى أربع فئات (لا يوجد تأثير، تأثير سلبي ضعيف، تأثير سلبي متوسط، وتأثير سلبي قوي).

جدول ٢-٤ متوسط تقييم النخب لدى تأثير نقص المعلومات على المجالات المختلفة

م	المجال	المتوسط
١	مكافحة الفساد	٨,٨
٢	عدالة التعيينات الحكومية	٨,٥
٣	نزاهة الإنفاق الحكومي	٨,٥
٤	العدالة الاجتماعية	٨,٢
٥	الصورة الذهنية لمصر في الخارج	٨,٢
٦	تدفق الاستثمارات الأجنبية	٨,١
٧	حقوق الإنسان	٨,١
٨	ممارسة الإعلام لدوره الرقابي	٧,٩
٩	تنشيط السياحة	٧,٤
١٠	نمو المشروعات الصغيرة	٧,٤

ويوضح شكل (١-٤) أن حوالي ٣ من كل ٤ من النخب الذين استجابوا للاستطلاع يرون أن نقص المعلومات يؤثر تأثير سلبي قوي على الأوضاع في مصر و٢٠٪ يرون أنه يؤثر تأثير سلبي متوسط بينما ٢٪ فقط هم من يرون أنه يؤثر تأثيراً سلبياً ضعيفاً، ولا يرى أي من المستجيبين أن نقص المعلومات ليس له تأثير على الأوضاع في مصر.

شكل ١-٤ رأي النخبة المصرية في تأثير نقص تداول المعلومات على مصر

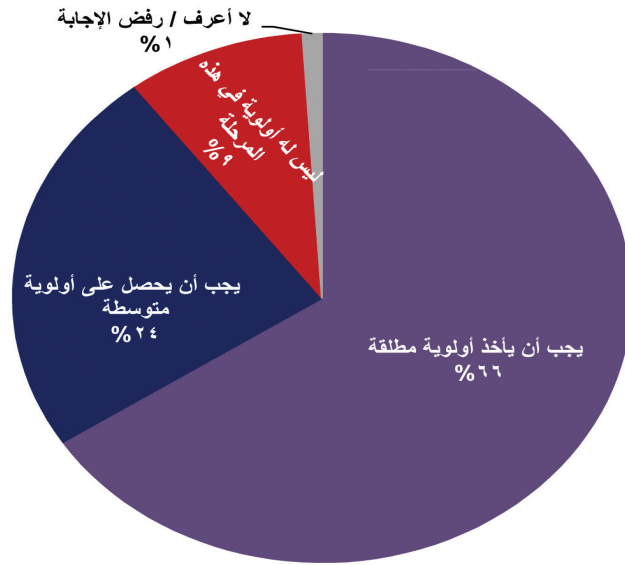


٤-٢-٢- أولوية إصدار قانون حرية تداول المعلومات:

بسؤال النخبة عن رأيها في أولوية إصدار قانون حرية تداول المعلومات الذي يضع المادة ٦٨ من الدستور المصري موضع التنفيذ يرى ٦٦٪ من النخبة المصرية أن قانون حرية تداول المعلومات يجب أن يأخذ أولوية مطلقة، و٢٤٪ يرون أنه يجب أن يأخذ أولوية متوسطة في حين أن ٩٪ فقط يرون أنه ليس له أولوية في هذه المرحلة. هذه النتائج تشير إلى ضرورة وضع قانون حرية تداول المعلومات في أولويات أجندة الحكومة أو مجلس النواب.

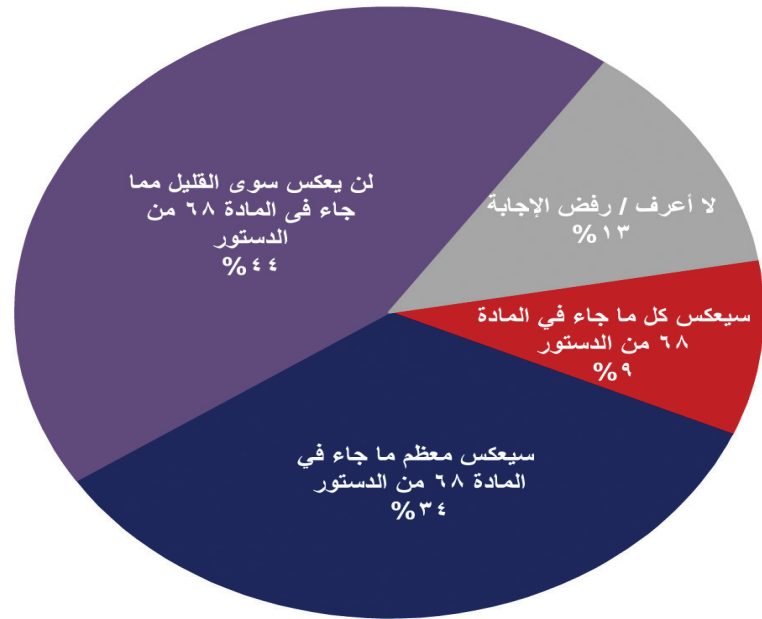


شكل ٢-٤ رأي النخبة بالنسبة لقانون حرية تداول المعلومات في مصر



ويرى ٤٤٪ من المستجيبين أن القانون عند صدوره لن يعكس إلا قليلاً ما جاء في المادة ٦٨ من الدستور بينما ٣٤٪ يرون أنه سيعكس معظم ما جاء في المادة ٦٨ من الدستور و٩٪ فقط يرون أنه سيعكس كل ما جاء في المادة ٦٨ من الدستور، وربما كان جزء من سبب تكون هذه الفكرة لدى المستجيبين تأخر صدور القانون وتعدد المسودات التي أضيف أو حذف من كل منها بعض البنود.

شكل ٣-٤ مدى استجابة القانون للمادة ٦٨ من الدستور

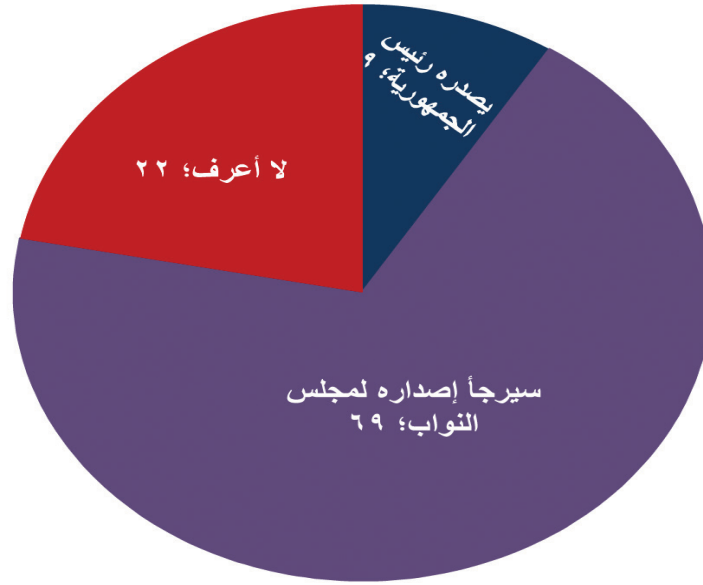


٦٩٪ من المستجيبين يتوقعون أن قانون حرية تداول المعلومات سيرجأ إصداره للبرلمان القادم مقارنةً بحوالي ٩٪ فقط يتوقعون أن يقوم رئيس الجمهورية بإصداره.

وعلى الرغم من أن البرلمان لم يكن قد انتخب بعد وقت إجراء الدراسة، إلا أن ١٩٪ من المستجيبين يتوقعون أن قانون حرية تداول المعلومات سيرجأ إصداره للبرلمان القادم مقارنةً بحوالي ٩٪ فقط يتوقعون أن يقوم رئيس الجمهورية بإصداره بما أنه المسئول عن التشريع في الوقت الحالي، و٢٢٪ من النخبة التي شاركت في الاستطلاع أجابوا بأنهم لا يعرفون.

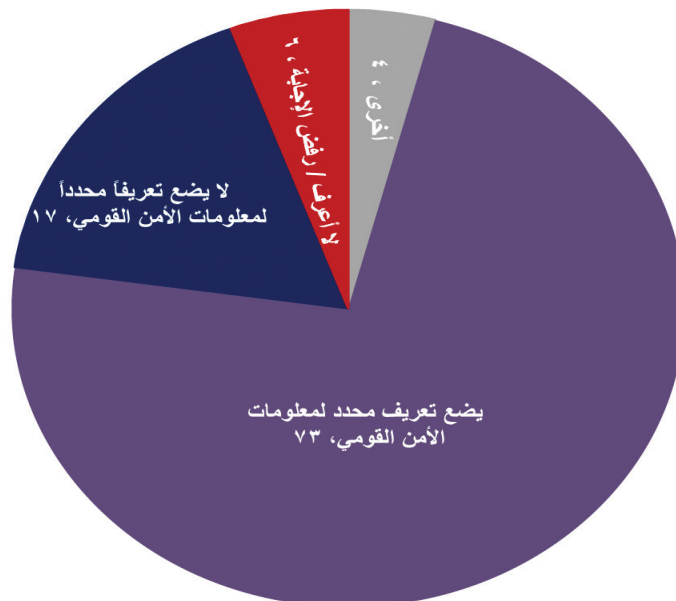


شكل ٤-٤ نسبة التوقعات حول الجهة التي ستقوم بإصدار قانون حرية تداول المعلومات



ويواجه طالبو البيانات والمعلومات عقبات كثيرة في الحصول على المعلومات من أهمها عدم إتاحة المعلومات تحت زعم ضرورة سرية المعلومات لاعتبارات الأمن القومي. لذلك تم طرح سؤال على المستجيبين عما إذا كان القانون يجب أن يضع تعريف للأمن القومي أم لا، وتشير النتائج إلى أن ٧٣٪ من المستجيبين يرون أنه لا بد من وضع تعريف محدد للأمن القومي وتندرج هذه المعلومات ضمن الاستثناءات التي لا تخضع لأحكام القانون وحتى لا تُترك بلا تعريف وتُستغل لمصالح خاصة وكما لا تُفتح أيضاً قنوات جديدة للفساد والمحسوبية متخذة تعريف الأمن القومي ستاراً للفساد، بينما رأى ١٧٪ فقط أنه لا بد من عدم وضع تعريفاً محدد للأمن القومي وليترك تعريفها للجهة الإدارية المختصة، بينما ٤٪ من النخبة كانت لهم آراء أخرى تتفاوت من حيث توفير طرق وقنوات محددة للحصول على معلومات الأمن القومي ومنهم أيضاً من رأى أن معلومات الأمن القومي هي معلومات محظورة يُمنع الإفصاح عنها في كل الأحوال. ويرى آخرون أن القانون لا بد أن يساعد الباحث في الحصول على أي معلومات تساعده في مجال البحث العلمي. وأخيراً، نجد من يرى أن تحديد تعريف معلومات الأمن القومي يجب أن يتم من خلال البرلمان المنتخب وليس من خلال أي جهة أخرى.

شكل ٥-٤ التوزيع النسبي للمستجيبين حسب رأيهم في وضع تعريف محدد للأمن القومي في قانون المعلومات



٤-٣ المقابلات مع مستخدمي البيانات:

في محاولة للتعرف على أهم المشكلات التي يواجهها مستخدمو البيانات والمعلومات في مصر تم إجراء مقابلتين متعمقتين مع مجموعتين من مستخدمي البيانات، ضمت المجموعة الأولى الإعلاميين في مجالي الصحافة والتليفزيون وضمت المجموعة الثانية الباحثين العلميين في المجالات المختلفة وقد تم إجراء المقابلتين في شهر أبريل ٢٠١٥. وفيما يلي أهم نتائج المقابلات.

٤-٣-١- أهم نتائج المقابلة المتعمقة مع الإعلاميين:

تأتي أهمية الإعلام من أن الإعلام لا يعتبر هو المستخدم النهائي للبيانات والمعلومات بل هو وسيلة لتوصيل المعلومات للجمهور العام بصورة يستطيع الجمهور فهمها واستخدامها في القيام بدور فعال في مراقبة ومحاسبة المسؤولين على كافة المستويات. وقد تم إجراء مقابلة متعمقة مع مجموعة من الإعلاميين ضمت صحفيين في صحف حكومية وصحف خاصة ومعدى برامج في قنوات فضائية.

وتشير نتائج النقاش الذي أجري إلى أن الإعلاميين يواجهون ٣ مشكلات أساسية في قضية المعلومات وهي:

- بطء إتاحة المعلومات والمؤشرات المحدثة للإعلام.
- عدم وجود متخصصين في إدارات الإعلام في الوزارات في مجال المعلومات والمؤشرات.
- العلاقات المعقدة بين الوزارات والإعلام والناجئة عن شعور المسؤولين بأن الإعلام هدفه الأساسي هو تصيد الأخطاء للمسؤولين.

وتعرض الأقسام التالية أهم النقاط التي تمت مناقشتها مع الإعلاميين وتعليقاتهم عليها.

٤-٣-١-١- أهمية المعلومات

أشار الإعلاميون الذين شاركوا في النقاش إلى أن المعلومات ضرورية جداً بالنسبة لهم، فجانبا أساسيا في معظم الأخبار والتحقيقات التي يتم نشرها هي المعلومات، كما أن البيانات والمؤشرات التي تتم إتاحتها من الجهات المختلفة قد تكشف قصوراً أو مشكلات معينة في المجتمع على الإعلامي أن يبرزها ويجري حولها تحقيقات تساعد على تسليط الضوء عليها، وقد يمتد ذلك إلى إجراء التحقيقات الصحفية مع المسؤولين لكشف جوانب القصور وإيجاد حلول لها.

وتختلف نوعية البيانات التي يحتاجها الإعلاميون حسب طبيعة الأقسام التي يعملون بها، فمنهم من يهتم بالمعلومات الاقتصادية ومنهم من يهتم بالمعلومات الخاصة بالطاقة والتأمينات الاجتماعية وغيرها.

٤-٣-١-٢- إتاحة المعلومات للإعلاميين

يعتمد الإعلاميون في عملهم على البيانات الصحفية التي ترسلها الوزارات والجهات المختلفة للإعلاميين المسؤولين عن تغطية هذه الجهات، وقلما يعتمدون على المواقع الإلكترونية أو النشرات الورقية التي تصدرها الوزارات للأسباب الآتية:

- تأخر صدور النشرات الورقية للوزارات والهيئات المختلفة وبالتالي تصبح البيانات والمعلومات الواردة فيها قديمة لا تصلح لتداولها في الإعلام الذي يسعى دائماً لنشر أخبار وموضوعات جديدة.
- المواقع الإلكترونية معظمها لا يحدث بصفة دورية فعلى سبيل المثال وزارة التخطيط بالرغم من أنها في السابق كانت تحدث موقعها بصورة دائمة إلا أن الموقع الآن لا يتم تحديثه بنفس الدورية وكذلك وزارة التعاون الدولي ووزارة التضامن، أما وزارة المالية فتعتبر من أفضل الوزارات من حيث تحديث الموقع الإلكتروني في رأى الإعلاميين.

العلاقات بين الوزارات والإعلام علاقات معقدة ناتجة عن شعور المسؤولين بأن الإعلام هدفه الأساسي هو تصيد الأخطاء للمسؤولين.



- هناك وزارات ليس لها مواقع إلكترونية أو يكون محتوى الموقع الإلكتروني الخاص بها مفرغ من أي بيانات أو مؤشرات.
 - البيانات والمعلومات الصادرة في النشرات الورقية والمواقع الإلكترونية أحياناً تكون معقدة من الناحية الإحصائية بحيث يصعب على الصحفي فهمها وتفسيرها وعرضها.
 - بعض مراكز الأبحاث الحكومية تجري أبحاث ودراسات بصورة مستمرة إلا أنها ترفض الإفصاح عن نتائج هذه الدراسات.
- ويجد الإعلاميون أيضاً مشكلات في التعامل مع البيانات الإعلامية الصادرة عن الوزارات ترجع للأسباب الآتية:
- معظم البيانات الإعلامية الصادرة تركز على تحركات الوزراء وأنشطتهم ولا تعرض مؤشرات أداء الوزارة بصورة تصلح للنشر كما هو الحال مع وزارة التضامن ووزارة الدولة للسكان.
 - المسؤولون عن الإدارات الإعلامية في الوزارات غير مدربين وليسوا بالضرورة متخصصين في مجال عمل الوزارة، مما يجعلهم غير قادرين على الرد على استفسارات الإعلاميين حول ما جاء في البيان.
 - هناك العديد من الوزارات ليس لها متحدث رسمي ومن بينها وزارة التخطيط ووزارة التعاون الدولي، والحصول على أي تصريحات يتطلب الرجوع للوزير نفسه مما يصعب الأمر على الإعلاميين.

٣-٤-٣-١. التعامل مع الإعلاميه بطريقة واحدة

أكد الإعلاميون على أن الوزارات تتعامل مع الإعلام بمختلف أنواعه وتبعيته بصورة واحدة فلا يوجد تفريق بين الإعلام الحكومي والإعلام الخاص، ونادراً ما يكون للإعلام الحكومي الأفضلية في الحصول على المعلومات.

وأحياناً عندما يفشل الصحفي في الوصول إلى الوزير لمقابلته والحصول منه على معلومات -خاصةً في حالة عدم وجود متحدث رسمي للوزارة- يضطر الصحفي إلى نشر معلومات منقوصة أو مغلوبة لاستفزاز الوزير حتى يطلب الوزير مقابلته ويجري معه اللقاء الصحفي.

وقد أشار الصحفيون إلى أن بعض الوزارات تقوم بصرف مكافآت للصحفيين المسؤولين عن تغطية الوزارة حتى لا ينشروا أي أخبار سلبية عن الوزارة.

٣-٤-٤-١. دقة المعلومات المتاحة للإعلاميه

يعاني الإعلاميون من عدم قدرتهم على الحكم على دقة المعلومات التي ترد لهم، وفي بعض الأحيان بعد نشر المعلومات يكتشفون عدم دقتها أو أنها معلومات قديمة، فعلى سبيل المثال بعد أن تم نشر البيان الصحفي الوارد من وزارة الصحة بمناسبة اليوم العالمي للصحة أكتشف الصحفيون ان البيان قديم وأرسل لهم قبل اليوم العالمي للصحة بثلاثة شهور ثم تمت إعادة إرساله لهم مرة أخرى لنشره في اليوم العالمي للصحة.

ومن المشكلات التي يعاني منها الإعلاميون هو أنه عندما يشكون في دقة المعلومة لا يجدون من يتأكدون منه من الوزارات.

٣-٤-٥-١. الإعلام والأمن القومي

أشار الإعلاميون إلى أن الأخبار الخاصة ببعض الوزارات السيادية يجب أن تعرض على الوزارات أولاً للموافقة عليها وهي وزارات الدفاع والداخلية والخارجية، وهناك بعض الموضوعات التي لا تنشرها الجرائد ووكالات الأنباء الحكومية كأخبار التفجيرات.

٣-٤-٦-١. قانون تداول المعلومات

يرى بعض الإعلاميين أن قانون تداول المعلومات لن يكون مجدياً إلا إذا كان ملزماً للوزارات بحيث تكون هناك عقوبة رادعة لمن يرفض إتاحة المعلومات، ويجب أن ينص القانون على أن الإتاحة يجب أن تكون سريعة، بينما يرى البعض الآخر أن إصدار القانون لن يكون مجدي لأنه لن يطبق كما هو الحال مع كثير من القوانين الموجودة بالفعل.



كما يرى معظم الإعلاميين المشاركين في المقابلة أن القانون الجديد سينص على أن تتيح الوزارة المعلومات إذا تقدموا لها بطلب لكن ذلك لن يكون مجدياً للإعلاميين لأن الإعلامي يحتاج المعلومات بسرعة ولا يمكن أن ينتظر حتى يتم البت في طلبه وتتاح له المعلومات. وأكد الإعلاميون أنهم غير متخوفين من أن يؤدي القانون الجديد إلى تفضيل الوزارات عدم إنتاج البيانات حتى لا تكون مضطرة لإنتاجها لأنهم يرون أن الوزارة في كل الأحوال مضطرة لإنتاج البيانات والمعلومات.

٤-٣-٧- مقدر حان الإعلاميين لتسهيل حصولهم على المعلومات

بالإضافة إلى معالجة أوجه القصور التي تم ذكرها سابقاً، اقترح الإعلاميون الذين شاركوا في المقابلة ما يلي:

- ١- ضرورة تغيير العلاقة بين الوزارات والإعلاميين حيث يجب أن تتطور رؤية الوزارات للإعلاميين كمعاونين لهم لتحسين أداء الوزارة وليس كرقباء يستهدفون تصيد الأخطاء للوزارة، كما يجب أن يقف دور الإعلامي عند إلقاء الضوء على تقصير الوزارة وليس التحول إلى محاسبة الوزارة ومحاكمتها. وأحد الخطوات الهامة لتحقيق ذلك هو أن يهتم الإعلام بإلقاء الضوء على إنجازات الوزارات المختلفة وليس التوقف على عرض الإخفاقات فقط.
- ٢- أن تختار الوزارات أشخاص ذوي خبرة في مجال المعلومات والمؤشرات للتواصل مع الإعلام.
- ٣- إعادة قيام الجرائد بأنشطة تدريب المكاتب الإعلامية للوزارات كما كان يحدث قبل الثورة حيث كانت كل وزارة ترسل المسؤولين في مكاتبها الإعلامية للاجتماع بالصحفيين ومعرفة الأسلوب الأمثل لكتابة البيان الصحفي ونوعية البيانات التي يحتاجها الإعلامي.
- ٤- أن يكون لكل وزارة أو جهة حكومية متحدث رسمي يمكن الرجوع إليه دون الاضطرار للرجوع للوزير نفسه.

٤-٣-٢- أهم نتائج المقابلة المتعمقة مع الباحثين:

يعد الباحثون من الفئات كثيفة الاستخدام للبيانات والمعلومات حيث تعتمد أبحاثهم جانب كبير منها على البيانات المتوافرة من الجهات المختلفة. وتعرض الأقسام التالية أهم النقاط التي تمت مناقشتها مع الباحثين وتعليقاتهم عليها.

٤-٣-١- أهمية المعلومات

أوضح الباحثون المشاركون في المقابلة أن المعلومات هامة جداً بالنسبة لهم لأنها أساس العمل الذي يقومون به، وتكمن الأهمية الأساسية للمعلومات في أنها أساس التخطيط لأي مشروعات يتم العمل عليها، كما أنها تساعد على تحديد أولويات العمل في المجالات المختلفة.

٤-٣-٢- مصادر المعلومات

يعتمد الباحثون على عدد من المصادر التي تختلف باختلاف تخصصاتهم، لكن كلهم أجمعوا على استخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ومن المصادر الأخرى:

- الوزارات المختلفة،
- المسوح المختلفة كالمسح السكاني الصحي ومسح النشء والشباب،
- قواعد البيانات الدولية،
- التقارير المصرية والدولية كتقرير التنمية البشرية.

ويرى الإعلاميون أن معظم البيانات الإعلامية الصادرة من الوزارات تركز على تحركات الوزراء وأنشطتها ولا تعرض مؤشرات أداء الوزارة بصورة تصلح للنشر كما هو الحال مع وزارة التضامن ووزارة الدولة للسكان.

أحياناً عندما يفشل الصحفي في الوصول إلى الوزير لمقابلته والحصول منه على معلومات يضطر الصحفي إلى نشر معلومات منقوطة أو مغلوطة لاستفزاز الوزير حتى يطلب الوزير مقابلته ويجري معه اللقاء الصحفي.



وفيما يتعلق بالوزارات يعتمد الباحثون على المواقع الإلكترونية للوزارات في الحصول على البيانات التي يتم تحديثها بصورة دورية منتظمة كما يعتمدون على النشرات الورقية أيضاً لأنها عادةً تحتوي على بيانات أكثر تفصيلاً من تلك التي تنشر على المواقع الإلكترونية.

٤-٣-٣- إتاحة المعلومات

أشار الباحثون إلى أن البيانات التي يعتمدون عليها جزء منها متاح مجاناً والجزء الآخر يمكن الحصول عليه مقابل دفع مبالغ مالية للجهات التي تنتجها، لكن المشكلة أن هناك كثير من البيانات التي يحتاجونها غير متوفرة لدى الجهات التي تنتج البيانات وبالأخص البيانات التي تساعد على حساب مؤشرات تساعد على تفسير وربط جوانب مختلفة للظاهرة فمثلاً لا توجد بيانات متاحة تربط كثافة السكان بالمستوى المعيشي وجودة الحياة في المناطق المختلفة، وأيضاً البيانات التي تربط مخرجات التعليم بسوق العمل.

كما أن البيانات التي يتم جمعها من خلال جهات مختلفة يكون من الصعب ربطها ببعضها خاصةً إذا كانت البيانات عن سنوات مختلفة.

كما يواجه الباحثون مشكلة في الحصول على البيانات على المستويات الإدارية الدنيا كمستوى الأقسام/المراكز أو الشياخات/القرى وهي بيانات هامة جداً في وضع الخطط وتنفيذها على هذه المستويات.

كما أشار الباحثون إلى أن المعلومات والبيانات الديموجرافية تكون متوفرة لسنوات الفاصل الزمني بينها كبير مما يعيق استخدامها في عمليات المتابعة والتقييم، بالإضافة إلى أن التقديرات السكانية وكل المؤشرات التي تبنى عليها تختلف من جهة إلى أخرى، وفي كثير من الأحيان لا تفصح الجهة عن الفروض التي تم بناء التقديرات السكانية عليها وحتى في حالة وجودها ليس بالضرورة أن يستطيع الباحث غير المتخصص في الدراسات السكانية أن يختار التقديرات التي سيعتمد عليها. ويتكرر نفس الأمر مع التقديرات التي تجريها جهات مختلفة في مجالات متعددة.

وقد أشار الباحثون إلى أن الهيكل الإداري الذي تنشره الوزارات المختلفة على مواقعها الإلكترونية قد لا يكون موجود في الواقع خاصةً في المديرية التابعة لهذه الوزارات في المحافظات حيث إن كثير من الإدارات يكون غير موجود مما يصعب على الباحثين الحصول على البيانات المسئول عنها هذه الإدارات.

وأرجع الباحثون عدم رغبة الجهات الحكومية في إتاحة البيانات إلى عدة أسباب أهمها:

١- عدم ثقتهم في دقة البيانات والمعلومات المتوفرة لديهم،

٢- عدم رغبتهم في تحمل المسؤولية،

٣- ثقافة سرية البيانات واعتبارات الأمن القومي المترسخة في أذهان المسؤولين في الجهات الحكومية،

ومن الأمور الإيجابية التي يراها الباحثون أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أصبح يستجيب لطلبات البيانات التي ترسل له من خلال البريد الإلكتروني.

إتاحة المعلومات بمقابل:

أشار بعض الباحثين المشاركين إلى أن معظم البيانات المتاحة تكون مجانية أما إذا كانت البيانات المطلوبة تحتاج إلى الرجوع إلى البيانات لإعداد جداول خاصة فيمكن أن تطلب الجهة صاحبة البيانات في هذه الحالة مبلغ مالي مقابل إعداد الجداول أو البيانات المطلوبة.

وفي حالة أن يكون طالب البيان سيستخدمه في إطار عمله في جهة حكومية قد يحصل على البيان دون

مقابل.



إتاحة المعلومات على مستوى المحافظات:

أشار الباحثون إلى أن مراكز معلومات المحافظات ومراكز معلومات المديرية التابعة للوزارات في المحافظات من أهم مصادر البيانات على مستوى المحافظة والمستويات الإدارية الأقل، وهي المصدر الذي تعتمد عليه الوزارات في معلوماتها عن المحافظات، وقد كان كتاب وصف محافظات مصر بالمعلومات الذي كان مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار يصدره سنوياً حتى عام ٢٠١٠ يعتمد على نفس المصادر، ويعتبر الباحثون أن هذا الكتاب كان من أهم مصادر المعلومات لهم لكنه لم يعد يصدر الآن.

٤-٣-٤. جودة البيانات

بالإضافة إلى مشكلات إتاحة البيانات يعاني الباحثون من عدم دقة البيانات وتضارب البيانات والمؤشرات الصادرة من جهات مختلفة أو تلك التي يتم إتاحتها من خلال التسجيلات القومية والتي تتيحها المسوح بما يضع الباحث في مأزق بسبب الاعتماد على بيانات غير موثوقة. وأرجع الباحثون جزء من هذا التضارب إلى تعدد الجهات التي تنتج المعلومات فمثلاً على مستوى المحافظات يوجد في كل محافظة مركز معلومات تابع للمحافظة وآخر تابع لوزارة التنمية المحلية، ونتيجة عدم التنسيق بينهما يمكن أن ينتج كل منهما نفس البيان لكن بقيمة مختلفة.

ومن بين أسباب عدم الدقة التي أشار إليها الباحثون تسييس البيانات فمثلاً إذا كان هناك بيان سيضر المحافظ -نتيجة عدم تحقيق مستهدفات الخطط القومية - يتم تعديل البيانات لتحسين وضع المحافظة، وقد يعود ذلك إلى أن المستهدفات الموضوعية تكون غير واقعية وأكبر من إمكانيات المحافظة.

٤-٣-٥. التعامل مع الباحثين بطريقة واحدة

أشار الباحثون الذين يعملون في الجهات الحكومية إلى أنهم يحصلون على البيانات من الوزارات والجهات الحكومية المختلفة بصورة أسهل مقارنةً بالباحثين الذين يعملون في القطاع الخاص، فطلب البيانات بين الجهات الحكومية خاصةً إذا كان صادر من مكتب الوزير يقابل برد سريع بالبيانات المطلوبة.

٤-٣-٦. إصدار قانون تداول المعلومات

ترى مجموعة من الباحثين أن قانون تداول المعلومات سيكون مفيد في تسهيل الحصول على المعلومات لأنه لن يكون من حق الموظفين حجب المعلومات، فحالياً قانون العاملين بالدولة ينص على أنه يحظر على العاملين بالوظائف الحكومية الإفصاح عن أي معلومات دون إذن وهو نص سيتوقف العمل به بعد صدور قانون المعلومات.

أما المجموعة الأخرى فتري أن القانون لن يغير كثيراً وأن المسؤولين عن إتاحة المعلومات لن يلتزموا به لأنهم يشعرون أن سيطرتهم على المعلومات مصدر قوة لهم.

ويرى الباحثون أن القانون يجب أن يتوافق به ما يلي:

١- أن يوضح الجهة المسؤولة عن إصدار كل بيان،

٢- أن يتضمن عقوبات تصل إلى الحبس لمن يرفض إتاحة المعلومات ولا يتوقف على الغرامات

المالية لأن بعض الجهات ستفضل حمل الغرامات المالية على إتاحة المعلومات،

٣- أن يضمن إتاحة كل البيانات وأن يكون هناك تعريف واضح للبيانات المتعلقة بالأمن القومي،

٤- يجب أن يضمن القانون حقوق مصدر البيان، وحقوق مستخدم البيان، وواجبات مستخدم البيان حتى

لا يستخدم البيان بصورة خاطئة.

يرى الباحثون أن قانون المعلومات يجب أن يضمن حقوق مصدر البيان، وحقوق مستخدم البيان، وواجبات مستخدم البيان حتى لا يستخدم البيان بصورة خاطئة.



٤-٣-٧- مقترحات الباحثين لتحسين إتاحة المعلومات

- ١- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في مراقبة الجهات التي تنتج البيانات والتأكد من إتاحتها للبيانات،
- ٢- سرعة إصدار قانون تداول المعلومات،
- ٣- التوسع في إتاحة المعلومات من خلال المواقع الإلكترونية،
- ٤- ضرورة مراجعة البيانات والتأكد من جودتها قبل إتاحتها.

٤-٤ المقابلات مع مستخدمي بيانات الوزارات:

أجرى فريق العمل استبياناً عن أهمية الحق في المعلومات وكيف ترى القطاعات المختلفة والأفراد الأداء المعلوماتي للحكومة، وما هي أهم المشكلات التي يرون أنها أساسية في التعامل مع الوزارات المختلفة. وتتكون العينة من ٢٥ فرداً اختيروا تبعاً لتعاملهم مع الوزارات المختلفة ووظائفهم (مرفق الاستبيان)^{٣٧}. وكان أغلب العينة من الباحثين أو السياسيين أو الأكاديميين (١٦ فرد)، بالإضافة إلى ٤ أفراد من العاملين بالقطاع الحكومي و٥ بالقطاع الخاص.

٤-٤-١- إنتاج وإتاحة المعلومات في الوزارات:

أعرب خمساً المستجيبين عن دربتهم بالمعلومات التي تنتجها الوزارات بينما تتراوح النسبة المتبقية من المستجيبين بين لا أعرف وأعرف بعضها.

ويرى ٧٥٪ من العينة أن الوزارة المختصة هي المسؤولة عن نشر البيانات الخاصة بالقطاع الذي تعمل فيه، ويرى ٢٠٪ من العينة أن الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء هو المسؤول عن إنتاج المعلومات. في حين يرى ٩٪ من العينة أن مسؤولية إنتاج المعلومات الخاصة بالقطاعات المختلفة تشترك فيها الوزارة والجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء.

كما يرى ٧٥٪ من العينة أن الوزارات تنتج معظم المعلومات التي يحتاجها طالب المعلومة، ويرى ٢٠٪ أن الوزارات تنتج القليل من المعلومات محل اهتمامها، بينما يرى ٥٪ أن الوزارات لا تنتج أياً من المعلومات التي يريدون الحصول عليها.

ويستخدم ٦٥٪ من العينة المعلومات التي حصل عليها في دراسات بحثية في الأساس، كما يستخدم ٤٠٪ من العينة البيانات في اهتمامات واتجاهات مختلفة منها الأبحاث، إصدار تقارير، عمل أوراق توصيات سياسية. و٨٪ من العينة يستخدمونها في اهتمامات أخرى.

أما عن إرشاد الوزارة المختصة طالب المعلومة لمكان إتاحتها حال توافرها لدى الوزارة محل السؤال، فأعرب ٨١٪ من العينة أن الوزارة لا تقوم بإرشاد طالب المعلومة إلى مكان إتاحة المعلومة في حين يرى ١٨٪ أنها تقوم بإرشادهم للمكان الصحيح و١٪ أجابوا بأنهم لا يعرفون.

وتجدر الإشارة إلى أن طالب المعلومة لا يهتم بكل أنواع المعلومات التي تتيحها/لا تتيحها الوزارة، بل هناك نوع معين من المعلومات يهتم به. فنذكر على سبيل المثال، أن الباحثين العاملين على نمو خدمات قطاع الصحة لا يهتمون بالمعلومات الخاصة بميزانية الوزارة أو بالحساب الختامي، إنما ينصب اهتمامهم الأكبر على المعلومات التي تتعلق بانتشار الأمراض على نطاق المحافظات وكذلك الخطط التي تضعها الوزارة للقضاء على هذه المشكلات.

وتبعاً لإجابات ٤٠٪ من العينة، فإن الوزارات لا تنتج أبداً المعلومات بناءً على الطلب، وتتساوى تقريباً نسبة كل من قال أن الوزارة قليلاً ما تنتج المعلومات بناءً على الطلب ومن أجابوا بأنها أحياناً ما تفعل ذلك (٦ أفراد بنسبة ٢١٪). أما النسبة المتبقية (٣٪)، فجاءت موزعة بين من يرى أنها تنتجها أغلب الوقت ومن لم يطلب من قبل إنتاج الوزارة للمعلومة.



٣٧- الاستبيان قائم على أساس المعلومات المطلوبة لتكوين نظرة عامة عن حالة المعلومات في مصر وبالإستعانة بدراسة قام بها مركز دعم لتقنية المعلومات واستبيان قامت به كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية (الإمارات العربية).

٤-٤-٢- أشكال إتاحة المعلومات:

يرى ٧٠٪ من العينة أن الأفضل هو الحصول على المعلومات من الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارات، بينما يرى ١٠٪ أن الطريقة المثلى هي البريد الإلكتروني، لتصبح النسبة الكلية لتفضيل العينة لاستخدام التكنولوجيا ٨٠٪.

أما عن أفضل طريقة للتعامل مع المعلومات فأوضح ٤٩٪ من العينة أن الطريقة المثلى - بالنسبة لهم - في التعامل مع المعلومات يكون في صورة Excel Sheet، وتليه صيغة pdf بنسبة ٢٩٪، والنسبة الباقية تراوحت إجاباتها بين Word وبين العروض التقديمية Power Point. وعند سؤالهم عن جودة مواقع الوزارات، رأى ثلث العينة ٣٣٪ أن موقع الوزارة متوسط الجودة في الجمل، وسئى عند ٢٥٪، وسئى جداً عند ٢٠٪)، في حين أنه كان جيداً في رأي ٨٪ فقط.

٤-٤-٣- التلوج للمعلومات:

فيما يتعلق بالولوج، يرى ما يقرب من ٢٠٪ من العينة أن إجراءات الولوج إلى المعلومات صعبة جداً، في حين تتساوى نسبة كل من يرى أن إجراءات الحصول على المعلومات صعبة أو متوسطة (١٧٪)، والنسبة الباقية لم تحاول من الأساس الوصول إلى المعلومات من خلال التعامل المباشر مع الوزارة.

ويرى ٣٤٪ من العينة أن تكلفة المعلومة معقولة، في حين يرى ١٦٪ أن التكلفة متوسطة، ٢٢٪ قيمتها التكلفة مرتفعة، والنسبة الباقية أجابوا بأنهم لا يعرفون.

وتشير النتائج إلى أن معظم العينة لا تتضح بالنسبة لها المعايير التي يتم بناء عليها الموافقة على أو رفض الإفصاح عن المعلومات.

٤-٤-٤- كفاية وجودة المعلومات:

تم تقسيم المعلومات التي تنتجها الوزارة إلى معلومات خاصة بالحكومة وأخرى خاصة بالأنشطة الوزارية، ولم تستطع أغلب العينة تقييم المعلومات التي تتعلق بالحكومة لأسباب منها أنها لا تتيحها من الأساس، أو لأنهم غير ملمين بتعريف المعلومات الخاصة بالحكومة وما يتعلق بها أو يندرج تحتها.

ولم يستطع ثلث المستجيبين تقييم دقة المعلومات الخاصة بالحكومة، بينما يرى ربع المستجيبين أن هذه النوعية من المعلومات متوسطة الدقة و٨٪ فقط من المستجيبين وصفوها بأنها دقيقة.

وفيما يخص المعلومات المتعلقة بالأنشطة الوزارية، أعرب معظم المستجيبين عن أن المعلومات متوسطة الدقة، في حين تساوى عدد الأفراد الذين يرون أن المعلومات دقيقة مع أولئك الذين يرون أنها غير دقيقة.

ويرى ٢١٪ من العينة أن المعلومات المتاحة حديثة نسبياً، بينما ٤٥٪ من العينة يرون أن المعلومات متوسطة الحداثة والنسبة الباقية يرون أنها غير حديثة وغير حديثة على الإطلاق.

ومع سؤالهم عن السلاسل الزمنية للمعلومات المتاحة، أجابت نسبة ٤٥٪ من العينة أنها غير موجودة، بينما أعرب ٣٠٪ أن هذه السلاسل الزمنية موجودة، ولم تستطع بقية العينة الإجابة على هذا السؤال.

يرى ٧٥٪ من العينة أن الوزارات تنتج معظم المعلومات التي يحتاجها طالب المعلومة، ويرى ٢٠٪ أن الوزارات تنتج القليل من المعلومات محل اهتمامها، بينما يرى ٥٪ أن الوزارات لا تنتج أياً من المعلومات التي يريدون الحصول عليها.



٤-٤-٥- المشكلات الرئيسية التي تواجه الوزارات فيما يتعلق بإتاحة المعلومات من وجهة نظر المستجيبين:

- ١- عدم وجود إمكانيات كافية لإتاحة المعلومات بشكل فعال بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية.
- ٢- انتشار الفساد في الجهاز الإداري وثقافة عدم الشفافية المنتشرة بين الموظفين بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية لمكافحة وإصلاح هذه المشكلات.
- ٣- غياب المتخصصين فيما يتعلق بإتاحة المعلومات وما هو المتاح وما هو غير المتاح.
- ٤- رفض الإفصاح عن المعلومات لخوف الموظفين الدائم من عقاب الجهات العليا لهم والتحجج بأن الإفصاح عن المعلومات يضر بالأمن القومي. وفي ظل غياب تعريف واضح للأمن القومي، من الممكن أن تصبح كل المعلومات معلومات أمن قومي.
- ٥- البيروقراطية المنتشرة بين الموظفين الحكوميين وعدم وضوح إجراءات الحصول على المعلومات، وغياب العقوبة لمن يعتمد إخفاء المعلومات أو يهمل فيها.
- ٦- غياب قانون إتاحة المعلومات.
- ٧- غياب البنية التحتية الأساسية لقاعدة البيانات وتحديثها، وغياب الوعي الكافي لدى الوزارات بأهمية الإفصاح عن المعلومات لتنمية المجتمع.
- ٨- إهدار الوقت في عمليات جميع البيانات بشكل يدوي من الوحدات الإدارية المختلفة ومعالجتها وإدخالها على المواقع الإلكترونية.



الفصل الخامس

حالة المعلومات في بعض الوزارات الحكومية

١-٥ مقدمة

٢-٥ وزارة الصحة

٣-٥ وزارة التربية والتعليم

٤-٥ وزارة الداخلية

٥-٥ وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

٦-٥ وزارة العدل



يعد النظام الإحصائي المصري نظاماً مركزياً يقوم بالدور الرئيسي ويكاد يكون الدور الأوحيد فيه الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء. وقد أنشئ الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء بموجب قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاءات كبديل لمصلحة التعبيئة العامة والإحصاء، ويكون هيئة مستقلة تابعة لرئاسة الجمهورية. ويقوم الجهاز بإعداد الإحصاءات وإجراء التعدادات التي تحتاجها الدولة ونشر نتائجها. كما أن الجهاز هو الجهة المنوط بها منح الموافقات لأي جهة ترغب في إجراء أي مسح بالمقابلات الشخصية بعد دراسة استمارة المسح والعينة.

ويتكون الجهاز حالياً من خمسة قطاعات هي قطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات، قطاع تكنولوجيا المعلومات، قطاع الإحصاءات الاقتصادية والتعبوية، قطاع الأمانة العامة، وقطاع الفروع الإقليمية، بالإضافة إلى الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس الجهاز واللجنة الاستشارية للتخطيط والتنسيق الإحصائي.

ويتولى الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء بالإضافة إلى نشر نتائج المسوح والتعدادات التي يجريها نشر إحصاءات التسجيلات القومية المتعلقة بوزارات وخدمات ومرافق أخرى في الدولة من بينها الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات) وإحصاءات الزواج والطلاق والإحصاءات الزراعية وغيرها، وكثير من هذه الإحصاءات لا تنشره الجهات المنتجة للبيانات وتعتمد في نشره على الجهاز. وهو ما يجعل دراسة إتاحة المعلومات من خلال الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء جزء لا يتجزأ من عملية إتاحة المعلومات التي تنتجها الوزارات المختلفة.

ويتيح الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء من خلال موقعه الإلكتروني والنشرات الورقية التي يصدرها بصورة دورية -عادةً سنوية- إحصاءات في مجالات مختلفة لا تقتصر فقط على البيانات التي ينتجها الجهاز ولكن تمتد إلى البيانات التي تنتجها الوزارات الأخرى كوزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الزراعة ووزارة السياحة. وتشمل هذه الإحصاءات مايلي:

- ١- إحصاءات السكان،
- ٢- الإحصاءات الحيوية،
- ٣- إحصاءات القوى العاملة،
- ٤- التعليم،
- ٥- الصحة،
- ٦- البيئة،
- ٧- الزراعة واستصلاح الأراضي،
- ٨- الصناعة والتعدين والبتترول،
- ٩- الإسكان،
- ١٠- النقل والاتصالات،
- ١١- الثقافة،
- ١٢- السياحة،
- ١٣- العدل،
- ١٤- المنظمات غير الحكومية،
- ١٥- الأسعار والتجارة الداخلية والخارجية،

يتولى الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء بالإضافة إلى نشر نتائج المسوح والتعدادات التي يجريها نشر إحصاءات التسجيلات القومية المتعلقة بوزارات وخدمات ومرافق أخرى في الدولة.

وبالرغم من أن فكرة تجميع المعلومات المتاحة في جهة أو موقع واحد لإتاحتها قد يسهل

على مستخدم البيانات الوصول لها دون عناء البحث في كل جهة من الجهات المسؤولة عن إنتاج البيانات إلا أن هذا الكم الكبير من البيانات يولد تحديات لا يمكن إغفالها نورها فيما بعد.



وقد شهد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تطور كبير خلال العشر سنوات الماضية يمكن إيجازه فيما يلي:

- ١- تطوير البنية التكنولوجية والموقع الإلكتروني للجهاز لإتاحة المزيد من البيانات والمعلومات في مجالات مختلفة.
- ٢- بناء قدرات شباب الباحثين العلميين بالجهاز من خلال إرسالهم لحضور دورات تدريبية ومؤتمرات علمية داخل وخارج مصر.
- ٣- الاتجاه لإتاحة بيانات بعض المسوح التي يجريها الجهاز للهيئات والباحثين من خارج الجهاز لتحليلها والاستفادة من نتائجها.
- ٤- العمل على توحيد البيانات من خلال التنسيق بين جهاز الإحصاء والجهات الأخرى المنتجة للبيانات الإحصائية.
- ٥- استخدام تقنيات حديثة في جمع البيانات كأجهزة الحاسب اللوحي PDA.
- ٦- إنشاء حساب للجهاز بوسائل الإعلام الاجتماعي (فيس بوك وتويتر).

ويواجه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عدة تحديات في إتاحة البيانات، نوجزها فيما يلي:

تشير مخرجات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن الجهاز هو «المصدر الرسمى لإمداد جميع أجهزة الدولة والهيئات والجامعات ومراكز الأبحاث والمنظمات الدولية بالبيانات والإحصاءات والتقارير التي تساعد في أعمال التخطيط والتطوير والتقييم ورسم السياسات واتخاذ القرار»^{٣٨}، هذا العبء الذي يضعه الجهاز على كاهله يحتاج إلى إمكانيات بشرية وتكنولوجية هائلة.

وفي هذا الإطار يعاني الجهاز من ضعف الإمكانيات البشرية فبالرغم من أن عدد الموظفين بالجهاز كبير إلا أن الموظفين المتخصصين في مجالات الإحصاء ومعالجة البيانات والمزودين بمعرفة كافية ببرامج الحاسوب غير كافٍ.

بالإضافة إلى ذلك فإن التوسع في مجالات البيانات التي يتيحها الجهاز تتطلب من الجهاز جميع بيانات من مختلف الوزارات والهيئات وهو ما يحتاج إلى جهد كبير ويؤدي إلى تأخر صدور الإحصاءات، وهو ما يؤثر بالسلب على عمليات المتابعة والتقييم التي تعتمد على هذه الإحصاءات. فعلى سبيل المثال يصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إحصاءات المواليد والوفيات لكل عام ميلادي بعد أكثر من سنة ونصف من انتهاء العام محل الدراسة. هذا التأخر في صدور البيانات يعيق متابعة وتقييم الجهود التي تبذلها الدولة لخفض معدلات المواليد وخفض معدلات الوفيات.

ويعد عدم إتاحة الإحصاءات على المستويات الإدارية الدنيا أحد المشكلات التي يواجهها التنفيذيون والباحثون في الإحصاءات التي يصدرها الجهاز بالرغم من توافرها هذه الإحصاءات من التعدادات السكانية المختلفة، ويتطلب الحصول على هذه الإحصاءات تقديم طلب للجهاز للحصول عليها وفي بعض الحالات التي تكون فيها البيانات مطلوبة لجهة غير حكومية يتطلب الأمر دفع رسوم للحصول على هذه البيانات. بالإضافة إلى ذلك، فإن إتاحة الجهاز للمعلومات الخاصة بالوزارات الأخرى يرتبط بسرعة هذه الجهات في إنتاج البيانات.

ويناقش هذا الفصل - وكذلك الفصل الذي يليه - حالة المعلومات في مصر (العرض والطلب) من خلال عدد من الوزارات، مع محاولة لرصد حجم الفجوة بين المعلومات المتاحة والمعلومات المطلوبة. وقد قام فريق العمل - أولاً - باختيار الوزارات التي يتوافر لديها موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت ثم اختيار تلك التي تلعب دوراً مهماً في الحياة اليومية للمواطنين وتقسيهم إلى قسمين: وزارات خدمية وأخرى غير خدمية. وأخيراً، البحث في كل موقع عن المعلومات التي تخص: الحكومة داخل الوزارة من ناحية وكذلك أنشطة الوزارة من ناحية أخرى وتقييم مدى إتاحتها.

والفصل الذي بين أيدينا، سيتم تخصيصه للوزارات الخدمية. وقد تم اختيار خمس وزارات هي وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الداخلية، وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ووزارة العدل. ومع الانتهاء من عرض المعلومات المتاحة على المواقع الإلكترونية وجودتها والفجوة بينها وبين تلك التي يطلبها المواطنون سنقوم بعقد مقارنة سريعة بين موقع الوزارة المختارة وبين موقع نظيرتها في جمهورية الهند والتي تشبه مصر في معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي، فضلاً عن أنها سبقتنا في إقرار وتطبيق قانون حرية تداول المعلومات.



The screenshot shows the official website of the Ministry of Health of Egypt. At the top, there is a search bar and a navigation menu with options like 'الرئيسية', 'عن الوزارة', 'المركز الإعلامي', 'إصدارات الوزارة', 'البرامج الصحية', 'الخدمات', and 'دليل الوزارة'. Below the menu, there are several news articles and sections. One prominent article is titled 'من أجل صحة أفضل' (For a better health) and features an image of a child being vaccinated. Other sections include 'صحتك في رمضان' (Your health in Ramadan), 'البحث عن؟' (Search for?), and 'الصحة العاهة' (Disability health). The website also displays a sidebar with categories like 'الإعلانات الهامة' (Important advertisements), 'أحدث الإصدارات' (Latest publications), 'الأحداث مؤتمرات و أحداث عامة' (Events, conferences and general events), 'الخدمات الخدمات المقدمة للمواطنين' (Services provided to citizens), and 'الاخبار اخبار الوزارة و الصحة العامة' (News of the ministry and public health).

٢-٥-١- تعريف عام بالوزارة:

وتنقسم إلى ثلاث أقسام هي القطاع العام، القطاع الخاص، والقطاع الأهلي.

ويتكون القطاع العام من مجموعة من المؤسسات الصحية الحكومية التي تتبع مباشرة وزارة الصحة مثل هيئة التأمين الصحي، المؤسسة العلاجية، الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية. ويقدم هذا القطاع الخدمة الصحية لعدد كبير من المواطنين. وتضم المستشفيات التابعة له أكبر عدد من الأسرّة ويعمل بها أكبر عدد من الأطباء، لكن يُعاب على هذا القطاع عدم الانتشار الجغرافي في ربوع الجمهورية بطريقة تتناسب مع إقبال المواطنين عليه، فضلاً عن ضعف جودة الخدمات.

ففي العقد الأخير، تراجع القطاع العام لصالح القطاع الخاص بسبب بعض السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة، وهو ما انعكس على مستوى الخدمة الصحية وجودتها. فبعد أن كانت تُقدم الخدمة الصحية بالمجان، اتجهت الحكومة إلى مزيد من الخصخصة وأصبح للخدمة تكلفة رمزية في بعض الحالات وبمقابل جزئي أو كامل للخدمة في حالات أخرى. كما تم تحويل ٢٦,٢٪ من أسرة المستشفيات العامة التابعة لوزارة الصحة إلى أسرة بأجر ما كان له بالتأكيد تأثير سلبي على عدد كبير من المواطنين. ولأن مصر بها نسبة فقررة تصل إلى ٤٣٪^{٣٩} فقد صارت هذه التكلفة مقابل الخدمة عائقاً أمام حصول الفقراء على حقهم في العلاج.

تشير مخرجات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن الجهاز هو «المصدر الرسمي لإمداد جميع أجهزة الدولة والهيئات والجامعات ومراكز الأبحاث والمنظمات الدولية بالبيانات والإحصاءات والتقارير التي تساعد في أعمال التخطيط والتطوير والتقييم ورسم السياسات واتخاذ القرار»، هذا العبء الذي يضعه الجهاز على كاهله يحتاج إلى إمكانيات بشرية وتكنولوجية هائلة. الجهاز من ضعف الإمكانيات البشرية.

٣٩- محمد العجاتي، كريم سرحان، خلود خالد، الإلهامي الميرغني، الحق في تداول المعلومات في مصر قطاع الصحة والدواء نموذجاً، منتدى البدائل العربي للدراسات، الموقع الإلكتروني لمنتدى البدائل العربي للدراسات على الرابط التالي، http://www.afaegypt.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=274:%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1&Itemid=305#.UyIY7-OSw2Q

أما عن القطاع الخاص، فهو خاضع للإشراف الفني لوزارة الصحة لكنه غير خاضع لإدارة وإشراف مباشرين من الوزارة. وكما ذكر سابقاً، فإن مساهمته في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين زادت تبعاً للسياسات الاقتصادية الحكومية المتجهة نحو المزيد من التخصص، فضلاً عن تمييزه بالخدمة الصحية والطبية المميزة.

وبمقارنة الأرقام الواردة بالكتاب الإحصائي السنوي^٤ لعام ٢٠١٣ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ وعلى الرغم من الفارق الإجمالي بين عدد أسرة القطاع العام والخاص، إلا أننا سنلاحظ أن عدد الأسر بمستشفيات وزارة الصحة وبالجهات التابعة لها في تراجع وعدد الأسر في مستشفيات القطاع الخاص في إزدياد.

جدول ١-٥ تطور عدد الأسر بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ في القطاعات المختلفة

الجهة	عدد الأسرة في ٢٠١١	عدد الأسرة في ٢٠١٢	الفارق بين العامين
مستشفيات وزارة الصحة	٤١,٦٤٧	٤٠,٨٠١	-٨٤٦
الجهات التابعة لوزارة الصحة	٢٥,٢٨٢	٢٤,٤٢٤	-٨٥٨
مستشفيات القطاع الخاص	٢٩,٣٩٣	٣١,٦٥٣	+٢٢٦٠

أما القطاع الأهلي، فهو يتبع الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النشاط الخيري والإغاثي والتي توفر الخدمات الصحية للمواطنين دون مقابل أو بمقابل رمزي جداً، ويخدم هذا القطاع عدداً كبيراً من المواطنين وقد تنامي دوره في السنوات الأخيرة لتعويض أوجه القصور التي طالت القطاع العام، فهو من ناحية -وعلى عكس القطاع العام- منتشر في مناطق كثيرة في مصر، ومن ناحية أخرى يقدم مستوى خدمة جيد مجاناً أو بمقابل مالي رمزي. وعلى الرغم من أن القطاع يعمل وفقاً لقواعد وزارة الصحة إلا أنه لا يوجد بيانات واضحة لدى الوزارة تخص تقديرات عدد الأسر أو عدد المستفيدين من خدمات هذا القطاع.

ويمكن تلخيص الأهداف المعلنة للوزارة فيما يلي:

- رسم السياسة الصحية طبقاً للسياسة العامة للدولة.
- العمل على تسجيل البيانات الصحية وإجراء الدراسات الإحصائية والاقتصادية على أن يتم تحليل هذه البيانات واستخراج المعلومات اللازمة للتخطيط والمتابعة.
- توفير الخدمات الصحية المركزية بما فيها المعامل المركزية لشئون الدواء والتسجيل وتدريب العاملين.
- مراقبة جودة الدواء.
- الإدارة الفعالة أثناء الأزمات الصحية.
- إدارة خدمات ومراكز الصحة والسكان.
- التنسيق بين الأنشطة الصحية على المستوى المحلي في جميع المحافظات وتطويرها.

٢-٢-٥ حالة المعلومات في الوزارة:

١-٢-٥ عرض المعلومات:

من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة، تم رصد المتاح من المعلومات والبيانات مع التركيز تحديداً على الخاص منها بالحوكمة وبأنشطة الوزارة.

٤٠ - الكتاب الإحصائي السنوي - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
<http://www.capmas.gov.eg/pdf/Electronic%20Static%20Book2014//PDF/health/Untitled.pdf>



أولاً - بيانات عن الحكومة:

يعرض موقع وزارة الصحة الهيكل المؤسسي للوزارة، فمن حيث الشكل والعرض فالبيان واضح، لكنه غير وافي. فالمعروض على الموقع هو الهيكل الداخلي الإداري والتنظيمي، لكن تنقصه الإشارة إلى علاقة هذه القطاعات ببعضها وعلاقتها بالجمهور أو الخدمات التي تقدمها للمواطنين. ومن الملاحظ أن الوزارة تتيح فقط معلومات لا تعكس بشكل مباشر مستوى الخدمة وكفاءة العمل، فمثلاً المعلومات الخاصة بالاستراتيجيات والخطط التي تعمل الوزارة وفقاً لها للقضاء على الأمراض غير موجودة على الموقع، كما أن الدراسات والإحصاءات الخاصة بأسباب انتشار الأمراض ونوعها وأعراضها وكيفية الوقاية منها غير متاحة أيضاً. والوضع نفسه ينطبق على المعلومات الخاصة باليات الوزارة سواء ما يخص الموازنة العامة أو المشتريات الخاصة بها.

ثانياً - المعلومات الخاصة بأنشطة الوزارة

مع البحث وجدنا أن المعلومات ذات الصلة بماهية أنشطة الوزارة والمتعلقة بالتطوير أو الإحلال أو إنشاء وحدات صحية جديدة، متاحة على الموقع وتأتي في صيغة أرقام، لكن لا يوجد ذكر لأي تفاصيل عن التكلفة والموازنات ذلك ولا أي تفاصيل عن الوحدات، وهذه البيانات تخص فقط الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩). أما إجراءات الحصول على الخدمات التي تقدمها الوزارة، فالبيانات غير كافية حيث إنه توجد بعض البيانات التي تشير إلى وجوب الحصول على الاستمارة المطلوبة (بعد الإشارة إلى المكان دون ذكر عنوانه) ثم معرفة الاستمارات المطلوبة من خلال هذه الاستمارة الورقية. أما عن الإرشادات والمعلومات عن البيانات المحفوظة فهي غير متاحة من الأساس.

وبالنسبة للمؤشرات التنموية التي تقع في نطاق عمل الوزارة فهي غير متوفرة على الموقع، مطبوعات الوزارة البعض منها متاح على الموقع لكن لا توجد معلومات توضيحية بخصوص هذه المطبوعات (تاريخ ومناسبة النشر - كيفية الحصول على المطبوعات الورقية) فضلاً عن أن القسم غير محدث. وآخر المنشور على الموقع يرجع إلى عام ٢٠٠٨. كما أن التقرير الإحصائي السنوي للوزارة غير متاح على الموقع الإلكتروني ولا في صورة مطبوعة إلا بعد تقديم طلب للحصول عليه يتم البت فيه من قبل المسؤولين بالوزارة بالقبول أو الرفض خاصة إذا كانت الجهة التي تطلب التقرير ليست جهة حكومية^{٤١}.

٥-٢-٢-٢-٥ - طلب المعلومات:

بناءً على ما سبق، نلاحظ أن المعلومات والبيانات المتاحة على موقع وزارة الصحة غير وافية، فهي إما معلومات ناقصة (أو غير موجودة) أو أنها معلومات غير محدثة، فمثلاً تتيح الوزارة نظرة عامة على الأمراض الموجودة في مصر في شكل عرض Power Point، تذكر فيه الوزارة نبذة عن الأمراض الموجودة ونوعها ولا تتطرق إلى مزيد من التفاصيل.

من ناحية أخرى، يعاني موقع وزارة الصحة من بعض المشاكل التقنية التي يجب التوقف عندها والتي تعد عائقاً أساسياً أمام أي باحث عن المعلومة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- صعوبة تحميل عدد من الملفات والبيانات رغم أنها متاحة بالفعل لزائري الموقع للإطلاع عليها.
- هناك مشكلة تقنية في التنقل بين الصفحات الداخلية للموقع.
- القائمة الرئيسية للموقع (main menu)، تختلف في الصفحات الداخلية عن الصفحة الرئيسية للموقع، وفي أحيان كثيرة تكون بعض الأقسام بها غير قابلة للضغط وللدخول عليها.

٥-٢-٢-٣-٥ - الولوج:

كما ذكرنا سابقاً، فإن المعلومات الأساسية الخاصة بالحكومة وكذا الخاصة بأنشطة الوزارة فضلاً عن معلومات أخرى تهتم المواطن غير متاحة إلكترونياً، في أحيان ناقصة وفي أحيان أخرى حول المشاكل التقنية للموقع دون الوصول إليها. أما عن إمكانية الحصول على المعلومات في صيغة ورقية من مقر ديوان عام وزارة الصحة، فالمعلومات غير متاحة للجميع. كما أن التعقيدات الإدارية والأمنية تمنع طالب المعلومات من الحصول عليها ولا يتم إعلان أسباب الرفض.

٤١ - نتيجة محاولة إجراها فريق العمل في بصيرة للحصول على التقرير.

عدد الأسرة بمستشفيات
وزارة الصحة والجهات
التابعة لها تراجع في
تراجع وعدد الأسرة في
مستشفيات القطاع الخاص
في إزدیاد زاد بين عامي ٢٠١١
و ٢٠١٢.



٤-٢-٥- تكلفة المعلومة:

تعتبر تكلفة الحصول على المعلومات كبيرة نسبياً، حيث تبلغ تكلفة الحصول على الكتاب السنوي (الورقي) ٣٠٠ جنيه، فضلاً عن أنه غير متاح في معظم الأحوال.

٥-٢-٥- جودة المعلومة:

• دقة المعلومات:

المعلومات المتاحة على الموقع الإلكتروني غير دقيقة وغير مفصلة فلا يتيح الموقع المؤشرات الهامة التي تساعد على متابعة الوضع الصحي في مصر وكذلك الخدمات الصحية، بل يقتصر الموقع على إتاحة بيانات أشبه بعرض عام عن الأمراض المنتشرة في مصر.

• السلاسل الزمنية:

كما أشرنا سابقاً، لا تتاح المعلومات لسنوات متعددة إلا بتكلفة كبيرة، أما الإتاحة الإلكترونية المجانية لا تحتوي على سلاسل زمنية تساعد في عمل دراسات على نطاق واسع أو دراسات تراكمية تحدد الإنجازات والعقبات أمام تحسين مستوى الأداء الصحي في مصر، وهو ما يجب الاهتمام به في ظل تزايد حجم السكان وانتشار الأمراض.

٥-٢-٦- الفجوة بين العرض والطلب:

فيما يتعلق بمستوى رضا المواطنين عن الخدمة التي تقدمها الحكومة فقد أوضح المسح الذي أجريناه على عينة من مستخدمي بيانات الوزارة ما يلي:

ينعكس غياب المعلومات على مستوى الخدمة المقدمة من جانب الحكومة للمواطن العادي وهو ما يظهر في انخفاض رضا المواطن عن أداء الوزارة والخدمات التي تقدمها، فقد عبر ثلثا العينة عن عدم رضاهم عن الأداء الخدمي للوزارة في حين يرى الثلث الآخر أن الخدمة التي تقدمها الوزارة جيدة.

وعلى الرغم من أن البعض أشاد بالخدمة فقد كانت أهم ملاحظاتهم هو أن المواطن لا يعرف كيفية الحصول على الخدمة المطلوبة، وقد عبر أحدهم عن غضبه من أنه لا يعرف كيفية الحصول على العلاج على نفقة الدولة وأنه نتيجة للإجراءات الروتينية وعدم تعاون الموظفين في إرشاده إلى كيفية الحصول على الخدمة فقد توفي أحد أقاربه!

كما كانت المحسوبة إحدى المشكلات التي أدلى المواطنون عن استيائهم منها، ومنهم من عبر عن أهمية تعديل النظام حتى يصبح أكثر سهولة لأن الموظفين لا يوفرون المعلومات كاملة ويجب الذهاب إليهم عدة مرات للحصول على ما يحتاجونه.

٥-٢-٣- النموذج الهندي:

إذا نظرنا إلى الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة والأسرة في جمهورية الهند، نلاحظ أن هناك اهتماماً كبيراً بحملات التوعية والتطعيم وحملات الطب الوقائي والصحة العامة. وينقسم الموقع لعدد من الأقسام الرئيسية هي الصحة العامة، قسم رعاية الأسرة (الذي يوفر معلومات عن الصحة الإيجابية، صحة الأم، طب الأطفال)، المعلومات والتعليم والاتصالات، التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمساعدات الدولية، والخدمات الصحية في المناطق الريفية.



وهناك موقع تابع لوزارة الصحة الهندية يسمى Department of health research ، يهدف في الأساس إلى توفير التكنولوجيا الصحية الحديثة للجمهور العام من خلال تشجيع الابتكارات المتعلقة بتشخيص الأمراض وطرق العلاج، فضلاً عن لقاحات الوقاية، وترجمة تلك الابتكارات في المنتجات أو العمليات من خلال تسهيل تضافر الجهود مع الإدارات الأخرى من وزارة الصحة وإدخال هذه الابتكارات في الخدمات الصحية العامة من خلال بحوث النظم الصحية. ويساعد الباحثون على القيام بأبحاث على أسس علمية وهو ما لا يتاح على الموقع المصري⁴².

يتيح الموقع كم غزير من المعلومات وعلى قدر جيد من التفصيل وإمكانية تحميل أي من تلك المعلومات التي يوفرها الموقع: ومن بين تلك المعلومات معلومات تتعلق بالإحصاءات والتعداد السكاني بالإضافة إلى عدد من التقارير السنوية، ولكن يمكن ملاحظة أن آخر تقرير تم نشره لسنة ٢٠١١⁴³، بالإضافة إلى عدد من المنشورات⁴⁴.

كما يتيح الموقع، إمكانية التواصل المباشرة مع الوزارة عن طريق البريد الإلكتروني لاستقبال أي استفسارات، توصيات، مقترحات وآراء حول الوزارة. ويتيح الموقع أيضاً آليات الحصول على المعلومات عن طريق الاتصال المباشر بالمكتب المسئول عن توفير المعلومات داخل الوزارة وكذلك إمكانية التواصل مع كل قسم من أقسام الوزارة⁴⁵.

أما فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالحوكمة، فالموقع يوضح التشريعات والقوانين الحاكمة، كما يوفر الإطلاع عليها وتحميلها⁴⁶ وكذلك الميزانية الختامية⁴⁷ وميزانية الإنفاق للأقسام المختلفة للوزارة⁴⁸.

أما عن الأنشطة وكيفية الحصول على الخدمات من الوزارة فهي متاحة على الموقع، كما تتاح أيضاً المدة التي من المتوقع أن يستقبل خلالها المواطن رداً على استفساره وطلبه. ويعد ذلك جزءاً من «ميثاق المواطنين» وهي وثيقة يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني وتضم الالتزامات التي تقدمها الوزارة للمواطنين وكيف تقوم الوزارة بتقييم تلك الخدمات في مجالات مختلفة⁴⁹. كما يحتوي الموقع على آلية التظلم في حالة عدم استيفاء الخدمة أو في حالة تواجد نوع من الشكاوى. وتأكيداً من الهند على أهمية الحق في المعلومات وحقوق المواطن في الحصول عليها يتيح الموقع قسم خاص عن الحق في المعلومات والذي ينطوي على أهمية الحق في المعلومات وتاريخ تبني العمل بمبدأ الحق في المعلومات والقانون الذي يجب إتباعه وأهم بنود هذا القانون⁵⁰.

وفيما يخص بيانات الحوكمة، ينشر الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة والأسرة الهندية بيانات ثلاث سنوات متتاليات لتسهيل المقارنة بين الإنجازات التي حققها الوزارة كل عام، هذا بالإضافة إلى وجود البيانات الخاصة بسنوات سابقة وإن كان أقدم سنة متاح عنها بيانات على نفس مستوى تفصيل البيانات اللاحقة هو عام ٢٠٠٥.

تعتبر تكلفة الحصول على المعلومات من وزارة الصحة كبيرة نسبياً، حيث تبلغ تكلفة الحصول على المعلومة وتحديد الكتاب السنوي (الورقي) ٣٠٠ جنيه، فضلاً عن أنه غير متاح في معظم الأحوال.

لكن جدر الإشارة إلى أن آخر خبر على الموقع الإلكتروني الهندي يرجع تاريخه إلى ٣ مارس ٢٠١٤ في حين أن موقع وزارة الصحة الإلكتروني تم تحديثه في ١٦ من مارس ٢٠١٤ وهو ما يدل على متابعة الموقع يومياً (دخل الباحث على الموقع في ١٧ مارس ٢٠١٤). إضافةً إلى أن موقع وزارة الصحة والأسرة الهندية لا تخصص خانة لمتابعة التشريعات قيد النقاش المجتمعي إلا أنه ينشر كل القرارات التي تم اتخاذها موقعاً من المسئول عن إصدار القرار.

ومن هذا العرض يمكن ملاحظة الفارق الكبير بين الموقعين الإلكترونيين المصري والهندي خاصةً وأن الموقع الإلكتروني الهندي متاح باللغة الإنجليزية لكل المستخدمين حول العالم في حين أن الموقع المصري متاح فقط باللغة العربية ويفتقر إلى أغلب أنواع المعلومات كما هو موضح في العرض السابق.

42-<http://www.dhr.gov.in/>

43-http://www.dhr.gov.in

44-<http://www.dhr.gov.in/>

45-<http://mohfw.nic.in/index4.php?lang=1&level=0&linkid=320&lid=615>

46-<http://mohfw.nic.in/index1.php?lang=1&level=1&sublinkid=2525&lid=1809>

47-<http://mohfw.nic.in/index1.php?lang=1&level=1&sublinkid=1728&lid=1620>

48-<http://mohfw.nic.in/index1.php?lang=1&level=1&sublinkid=2536&lid=1992>

49-<http://mohfw.nic.in/showfile.php?lid=1533/>

50-<http://mohfw.nic.in/index1.php?lang=1&level=1&sublinkid=1709&lid=1604>



٣-٥ وزارة التربية والتعليم :

٣-٥-١- تعريف عام بالوزارة:

تختص وزارة التربية والتعليم والإشراف على التعليم في مصر، وتضم الوزارة عدد من الإدارات والمراكز التابعة التي نصت أدوارها - وفقاً لما ورد على الموقع الإلكتروني للوزارة - على مساعدة الوزارة في وضع السياسات العامة والخطط لتحسين الأداء التعليمي في مصر، بالإضافة إلى جميع البيانات والمعلومات اللازمة لطبيعة عمل الوزارة وكذا إتاحة المعلومات المتعلقة بالمنظومة التعليمية والمعلومات الخاصة بالمشروعات التي تشرف الوزارة فيها وتطور الأداء بمختلف تلك المشاريع والخطط.

وتضم الجهات التي تشارك الوزارة في عملها على تحسين وضع التعليم المركز القومي لتطوير المناهج والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية والمركز القومي للامتحانات والتقييم التربوي.

وينقسم قطاع التعليم في مصر إلى قطاعين: القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

وتتلخص رؤية الوزارة في أنها^{٥١} «تسعى للنهوض بنظام التعليم قبل الجامعي لتحقيق أكبر قدر من الإتاحة والاستيعاب من خلال نظام تعليمي عالي الجودة، بهدف بناء المواطن المصري وفقاً لمنظومة القيم الحضارية والإنسانية بنظام لا مركزي يعتمد على المشاركة المجتمعية الفاعلة والمنتجة».

ورسالة الوزارة هي أنها^{٥٢} «تتعهد بتوفير فرص متكافئة وعادلة لجميع الطلبة المصريين للحصول على تعليم عالي الجودة لإكسابهم مهارات التفكير العلمي والتعليم المستمر ليصبحوا مواطنين فاعلين في مجتمع متماسك».

٥١- الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، <http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Pages/vision.aspx>
٥٢- الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، <http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Pages/Message.aspx>



٥-٣-٢- حالة المعلومات في الوزارة:

٥-٣-١- عرض المعلومات:

أولاً - بيانات عن الحكومة:

في قسم الإدارات التابعة للوزارة، نجد كل الإدارات والقطاعات التابعة للوزارة معروضة بطريقة مفهومة والمتاح منها مُحدث، إلا أن الإدارة العامة للمعلومات وللحاسب الآلي والمذكورة على عدد من الملفات على الموقع لا يوجد أي تفاصيل خاصة بها، ولا يحتوى الموقع الخاص بوزارة التربية والتعليم على الهيكل الوظيفي الخاص بها، أو حتى أسماء المسؤولين في الوزارة باستثناء السيد الوزير. أما المعلومات الخاصة بالميزانية وبعض البيانات الخاصة بالحكومة من تقييم الخطط التي قامت الوزارة بتنفيذها وما إلى ذلك فهي غير موجودة في الأصل على موقع الوزارة وغير متاحة لمن يطلبها.

وتوجد قائمة مخصصة للممارسات والمناقصات ولكنها لا تحتوي سوى على تفاصيل لمناقصة واحدة فقط، ويحتوى فقط على ميعاد سحب كراسة الشروط الخاصة بها ولا توجد أية تفاصيل عن أية مناقصات أخرى خاصة بالوزارة ولا الأطراف المتعاملة داخلها أو معلومات عن المشتريات التي تخضع للمناقصات.

ثانياً - المعلومات الخاصة بأنشطة الوزارة محل النظر:

نلاحظ أن كل البيانات الخاصة بمجال عمل الوزارة والمؤشرات الخاصة بالتعليم والتسرب والمدرسين في المراحل التعليمية المختلفة، والمطبوعات متاحة على الموقع الإلكتروني للوزارة. ويوجد جدول زمني للقاءات السيد وزير التربية والتعليم الأسبوعية مقسمة على محافظات الجمهورية ولكن تلك اللقاءات لا تعد اجتماعات مفتوحة للجمهور.

٥-٣-٢- طلب المعلومات:

على عكس الوزارة الأولى التي بدأنا بها -وزارة الصحة- فإن الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، أفضل بكثير من سابقه، سواء من الناحية المعلوماتية أو من الناحية التقنية. فمعظم البيانات التي كانت محل سؤال والتي تعد من المعلومات الأساسية للمواطن في تعامله مع وزارة التربية والتعليم متوافرة وواضحة ووافية. فمثلاً إذا أراد أي طالب/ مواطن معرفة عدد المدارس (عامّة - خاصة - تجريبية) الموجودة في محافظة من محافظات الجمهورية (بل وفي الإدارة التعليمية) سيمكنه الوصول إلى ذلك بسهولة، والوضع نفسه بالنسبة لأي طالب/ مواطن يبحث عن خطط التعليم ما قبل الجامعي أو عن القرارات والقوانين الحاكمة للمنظومة التعليمية. فضلاً عن كتاب الإحصاء السنوي، الذي سيجده أي طالب/ مواطن كاملاً على الموقع الإلكتروني.

٥-٣-٣- الولوج:

الموقع متاح للجميع، ويطلب فقط تسجيل الدخول في حالة البحث والاستفسار عن بيانات الأفراد (مثل نتائج الشهادات وأرقام الجلوس وبيانات المعلم ... إلخ). كما تتيح الوزارة آلية تلقي الشكاوى التي تعد إحدى أدوات الولوج إلى المعلومة، ففي حالة رفض الجهات المعنية الإفصاح عن المعلومة يلجأ طالب المعلومة إلى التقدم بشكوى محاولاً الحصول عليها. أما كتاب الإحصاء السنوي الذي يحتوي على عدد من الإحصاءات التي جُمعها وتقوم بها الوزارة، فهو متاح على الموقع دون أي تعقيدات.

أما عن الوصول للمعلومة من الوزارة، فقد حاول الباحث التواصل مع وزارة التربية والتعليم من خلال رقم الهاتف المتاح على الموقع الإلكتروني للوزارة إلا أن الوزارة لا ترد على اتصالات المواطنين. وتختلف أرقام الهاتف على

كل البيانات الخاصة
بمجال عمل وزارة التربية
والتعليم والمؤشرات
الخاصة بالتعليم والتسرب
والمدرسين في المراحل
التعليمية المختلفة.
والمطبوعات متاحة على
الموقع الإلكتروني للوزارة.



موقع الوزارة عن أرقامها على موقع استعلامات مصر. وللأسف غياب التنسيق بين المسؤولين سواء المسئول عن تحديث بيانات الموقع الإلكتروني أو المسئول عن وسائل الاتصالات في الوزارة ينتج عنه صعوبة في تعامل المواطن مع الوزارات وفي الوصول إلى المعلومات. أما عن الحصول على المعلومة من الوزارة عن طريق التوجه إلى مقر الوزارة، فهناك بعض الإجراءات التي يجب أن تُستوفى أولاً قبل أن يحصل المواطن على المعلومة. فيجب عليه أولاً أن يأخذ تصريحاً من مكتب الأمن ليتأكد من البحث ويسأل عن موضوعه ثم يطلب ورقة مختومة من الجهة التابع لها طالب المعلومة تفيد بانتائه لهذه الجهة، مع ذكر اسم البحث والمعلومات التي يحتاجها الباحث أو طالب المعلومة، وذلك إذا ما كانت المعلومات المطلوبة غير متاحة على موقع الوزارة أو في مطبوعاتها.

وبعد أن يحصل طالب المعلومة على ما يفيد بأهمية المعلومة بالنسبة له يتخذ الأمن قراراً من جهات أمنية أعلى من القائمين على حراسة الوزارة بالإتاحة أو الحجب.

ففي حالة الإتاحة يذهب طالب المعلومة إلى مكتب الإحصاءات لكي يحصل على المعلومات، وقد يأخذ إيجاد المعلومة في مكتب الإحصاءات وقتاً. وفي أغلب الأحيان يحتاج الأمن مدة تتراوح ما بين ٣ إلى ٤ أسابيع لاتخاذ قرارات بشأن تحديد هل المعلومات المطلوبة عادية أما معلومات على درجة من السرية، وإذا كانت من النوع الثاني فإنها تأخذ وقتاً أطول.

٥-٣-٤-٤- تكلفة المعلومة:

لا تتكلف المعلومة أي مقابل مادي في وزارة التربية والتعليم حتى لا تصبح التكلفة عائقاً أمام العديد من الفئات التي لا تملك تكاليف الحصول على المعلومات التي تطلبها وبعد ذلك الأمر إحدى النقاط شديدة الإيجابية في وزارة التربية والتعليم.

٥-٣-٤-٥- جودة المعلومات:

• دقة المعلومة:

المعلومات المتاحة على الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم دقيقة، مفصلة، واضحة ووافية. وتتيح المؤشرات الهامة التي تساعد على متابعة وضع المنظومة التعليمية في مصر، كما أن المعلومات متاحة على موقع الوزارة باللغتين العربية والإنجليزية.

• السلاسل الزمنية:

تراعي وزارة التربية والتعليم (خاصة على الموقع الإلكتروني الخاص بها) نشر السلاسل الزمنية للعديد من المؤشرات التي تتيحها، وتمثل هذه المؤشرات في إحصاءات عن القطاع، فمثلاً نجد كتاب الإحصاء السنوي متاح على الموقع بدءاً من عدد عام ١٩٩٨ وحتى العدد الأخير.

وعلى الرغم من نشر السلاسل الزمنية فإنه توجد بعض البيانات التي لا تراعي فيها الوزارة التسلسل الزمني ويعود ذلك إلى بعض الأسباب منها عدم وجود موظف مختص عن تحديث المعلومات بشكل دوري، وعند تحديث المعلومات يتم استبدال المعلومات القديمة بالحدثة فيفقد طالب المعلومة الارتباط الزمني بين السنوات المختلفة مما يؤثر على الرؤية العامة للأداء الوزاري.

٥-٣-٤-٦- الفجوة بين العرض والطلب:

بمقارنة المعلومات المتاحة من الوزارة بالمعلومات التي يهتم بها مستخدمو بيانات الوزارة نجد أن الفجوة بين العرض والطلب ليست كبيرة، فمعظم البيانات التي يحتاجها مستخدمو البيانات خاصة تلك التي تكون ذات فائدة في الدراسات التنموية متاحة على الموقع وفي التقارير المطبوعة.

وتظهر فجوة المعلومات في حالة طلب بيانات غير متاحة حيث يحتاج ذلك إلى إجراءات عديدة للحصول

على المعلومة.



٣-٣-٥ النموذج الهندي:

يختلف نظام التعليم في الهند عن نظيره المصري. ففي الهند، نجد أن الوزارة المسؤولة عن التعليم هي وزارة التنمية البشرية، وتنقسم إلى قسمين: التعليم العالي والتعليم الثانوي والأمين.

ويحتوي الموقع على معلومات أكثر كثيراً مما يتيح الموقع المصري. فبتيح الموقع الهندي - على سبيل المثال - الهيكل المؤسسي للوزارة بقسميها (التعليم العالي والثانوي)^{٥٣} والخطط الخمسية منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الخطة السارية منذ ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧^{٥٤}. كما يعرض الموقع دراسة عن الحالة التعليمية في الهند والعالم والأهداف التي تسعى الوزارة للوصول إليها منذ عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢^{٥٥}.

كما نتاح معلومات عن موازنة قطاع التعليم الأساسي ومحو الأمية (منذ عام ٢٠١١)، أما الميزانية فهي متاحة منذ عام ٢٠٠٩ في القسم الخاص بالتعليم العالي^{٥٦}. وعلى الرغم من عدم إتاحة معلومات عن الاجتماعات المفتوحة إلا أن تقارير هذه الاجتماعات متاحة على الموقع الإلكتروني وهو مفيد في معرفة كيف تدور الاجتماعات ومتابعة القرارات التي تتخذها الدولة من أجل إصلاح التعليم وتحسين مستواه^{٥٧}.

وعلى نقيض موقع وزارة التربية والتعليم المصرية الذي لا يذكر معلومات عن ماليات الوزارة، يعرض الموقع الهندي معلومات عن المنح والقروض التي تحصل عليها الوزارة. وتأكيداً من الهند على أهمية المعلومات وحقوق المواطن في الحصول عليها يتيح الموقع بعض المعلومات عن الحق في المعلومات وأهميته وتاريخ تبني العمل مبدأ الحق في المعلومات في كل من التعليم العالي والتعليم الأساسي^{٥٨}.

أما عن الأنشطة وكيفية الحصول على الخدمات من الوزارة فهي متاحة في جدول على نفس الصفحة من الموقع، ومتاحة أيضاً المادة التي يتوقع المواطن أن يجاب له على طلبه خلالها مع الإشارة إلى وجود آلية للتظلم في حالة عدم استجابة الوزارة لطلبه^{٥٩}.

كما يتيح موقع التنمية البشرية الهندي الاستثمارات التي يجب على المواطن أن يملأها من أجل الحصول على الخدمة مشجعاً بذلك الحكومة الإلكترونية في قطاع التعليم^{٦٠}، ويتساوى في ذلك مع الموقع المصري الذي يتيح بعض الاستثمارات على الموقع الإلكتروني من أجل الحصول على الخدمة وهو ما يجب الإشادة به والعمل على دعمه وتحسينه.

وفي كل من الموقعين المصري والهندي، فإنه لا توجد معلومات وافية عن المحفوظات، إلا أن الموقعين يتيحان المعلومة على مدار عدد من السنوات المتتالية والذي يساعد على تكوين سلاسل زمنية عن المعلومة المطلوبة.

في الجمل فإن عرض المعلومات على الموقع الخاص بوزارة التربية والتعليم المصرية يعد أفضل من المواقع الخاصة بالوزارات الخدمية الأخرى إلا أنه يظل ضعيفاً مقارنةً بنظيره الهندي ويضاف إلى ذلك عدم توافر بعض البيانات وعدم دقتها في بعض الأحيان وهو ما يجب العمل عليه من أجل تحسين القطاع التعليمي الذي يعد حجر الأساس في بناء البلاد وتقديمها.

المعلومات المتاحة على الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم دقيقة، مفصلة، واضحة ووافية. وتتيح المؤشرات الهامة التي تساعد على متابعة وضع المنظومة التعليمية في مصر، كما أن المعلومات متاحة على موقع الوزارة باللغتين العربية والإنجليزية.

٥٣- الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، <http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Pages/Message.aspx>
 ٥٤- الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، <http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Pages/Message.aspx>
 ٥٥- الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، <http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Pages/Message.aspx>
 ٥٦- الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، <http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Pages/Message.aspx>
 ٥٧- الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، <http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Pages/Message.aspx>
 ٥٨- الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، <http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Pages/Message.aspx>
 ٥٩- الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، <http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Pages/Message.aspx>
 ٦٠- الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، <http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Pages/Message.aspx>



٤-٥ وزارة الداخلية:



٤-٥-١- تعريف عام بالوزارة:

تختص وزارة الداخلية بشئون الأمن الداخلي في نطاق الجمهورية، وتعمل على حفظ الأمن ومحاربة الجريمة بأنواعها وتنظيم وإصدار أوراق ووثائق الثبوتية المنظمة لحياة المواطنين، ويرأس وزارة الداخلية وزير يتولى مهام تخطيط العمل بالوزارة بما يتوافق مع المتطلبات والرؤية العامة للدولة، وهو عضو في مجلسي الدفاع الوطني^{١١} والأمن القومي^{١٢} وفقاً للدستور. ويتبع وزير الداخلية العديد من الإدارات العامة والمصالح^{١٣} التي تعاون الوزير على تحقيق سياسات الوزارة والتي تعكس الشكل الهرمي المنظم لعمل الوزارة^{١٤}، وتعد الشرطة بمثابة الذراع التنفيذية لوزارة الداخلية.

ووفقاً للدستور المصري، فإن الشرطة هيئة مدنية نظامية تسهر على حفظ النظام العام، والآداب العامة، وتلتزم بما يفرضه عليها الدستور والقانون من واجبات، واحترام حقوق الإنسان وحيثياته الأساسية، وتكفل الدولة أداء أعضاء هيئة الشرطة لواجباتهم، وينظم القانون الضمانات الكفيلة بذلك^{١٥} والقانون المنظم لذلك هو قانون الشرطة (القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ والمعدل في عام ٢٠١٢).

ويختص المجلس الأعلى للشرطة بمعاونة وزير الداخلية في تنظيم هيئة الشرطة وتسيير شئون أعضائها^{١٦}.

٦١- المادة ٢٠٣ من الدستور المصري.
٦٢- المادة ٢٠٥ من الدستور المصري.
٦٣- الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية، دليل الجهات الشرطة.
٦٤- الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية، رسم توضيحي لهيكل الوزارة.
٦٥- المادة 206 من الدستور المصري.
٦٦- المادة 207 من الدستور المصري.



٥-٤-٢- حالة المعلومات في الوزارة:

٥-٤-١- عرض المعلومات:

أولاً - بيانات عن الحكومة:

فيما يتعلق بالحكومة فالموقع يتيح هيكلية الوزارة وإداراتها، كما يوضح عمل كل إدارة واختصاصاتها وما تستند عليه من نصوص دستورية وقوانين منظمة لعملها لكنها في حاجة إلى التحديث. وهي معلومات ذات قدر جيد من التفصيل، أما عن الخطط والاستراتيجيات وتقييمها وموازنة الوزارة وأوجه إنفاقها فهي كسأن باقي الوزارات غير متاحة من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة.

ثانياً - المعلومات الخاصة بأنشطة الوزارة محل النظر:

فيما يخص الأنشطة، فالموقع يتيح التعرف على أنواع أنشطة كل إدارة شرطية من إدارات الوزارة، كما أنه يقدم إرشادات عامة تتعلق بالأمن، أو إرشادات للمواطنين للاستفادة منها في حال طلب الحصول على خدمات تلك الإدارات، والتي يُتاح بعضها إلكترونياً من خلال الموقع. والوزارة لا تتيح على الموقع المعلومات التي تنتجها، فلا يحتوى الموقع أي إحصاءات متعلقة بعمل الوزارة.

٥-٤-٢- طلب المعلومات:

وفي محاولة للوصول إلى المعلومات من خلال الوزارة، هناك إجراءات يجب إتباعها حتى يُسمح بالدخول إلى الوزارة ومقابلة أحد المسؤولين الجوليين بتقديم المعلومات. فيجب أولاً، إحضار خطاب معتمد رسمياً من الجهة التابع لها سواء كلية أو جهة أخرى وأن يشمل على خطاب مسيب، واضح فيه الغرض من طلب المعلومات وماهي المعلومات المطلوبة تحديداً ثم يتم توجيه الخطاب للسيد اللواء مدير العلاقات العامة. وبعد الانتهاء من تلك الإجراءات، يتم الانتظار لمدة تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ يوم وبعدها إما أن يتم الموافقة على المقابلة أو يتم رفض الطلب. وتعتبر هذه إحدى عقبات التعامل مع الوزارات للحصول على رؤية شاملة عن كيفية إدارة المعلومات.

٥-٤-٣- الولوج:

الموقع الإلكتروني متاح للجميع ولا يوجد أي شروط للدخول إليه، وجميع المعلومات الموجودة فيه متاحة للجميع سواء أفراد أو مؤسسات بمجرد الضغط على الرابط الخاص بها إلا أن الموقع غير سهل في الاستخدام فلا يستطيع المستخدم -على سبيل المثال- الحصول على المعلومات الخاصة بالخدمات الإلكترونية بسهولة.

تقدم الوزارة بعض الخدمات الإلكترونية منها استخراج بدل فاقد للرقم القومي، ففي بادئ الأمر، يكون الوصول إلى الصفحة الخاصة بإدخال البيانات المتعلقة باستخراج البطاقة صعب، وبعد الوصول إلى الصفحة الصحيحة وإدخال البيانات المتعلقة بالفرد فإن الخدمة تكون غير متاحة، وقد حاول الباحث التعامل مع الخدمة ولم تنجح محاولته ولم يحصل على بدل الفاقد.

وفي خدمة جديدة قدمتها الوزارة أنشأت موقع جديد تابع للموقع الأصلي لوزارة الداخلية^{١٧} يقدم الخدمة للمواطن، وحاول الباحث استخدام الخدمة، متاح الخدمة للأفراد الذين لم تتخط بطاقتهم مدة انتهاء البطاقة (أكثر من ٧ سنوات)، كما أن الحصول عليها يتم في ٣ أيام، مع التسليم للمكان الذي يطلبه المتقدم بالطلب.

ما يعيق هذه الخدمة الجديدة أن شبكات الإنترنت لدى الوزارة ضعيفة فاستغرق إرسال بريد إلكتروني للوزارة

٣ أيام حتى تستقبله الوزارة.

٦٧ - قطاع مصلحة الخدمة المدنية، على الرابط التالي، <https://secure.cso.gov.eg/prerequest.aspx?serviceid=2>

موقع وزارة الداخلية يتيح التعرف على أنواع أنشطة كل إدارة شرطية من إدارات الوزارة، كما أنه يقدم إرشادات عامة تتعلق بالأمن، أو إرشادات للمواطنين للاستفادة منها في حال طلب الحصول على خدمات تلك الإدارات.



وتتيح الوزارة آلية تلقي الشكاوى التي تعتبر إحدى أدوات الولوج إلى المعلومة لأنه في حالة رفض الجهات المعنية الإفصاح عن المعلومة يلجأ طالب المعلومة إلى التقدم بشكاوى سعياً للحصول عليها، وتقديم الشكاوى متاح للجميع - للمصريين وللأجانب، كما يتيح الموقع أيضاً الردود على شكاوى المواطنين بعد إثبات هوية مقدم الشكاوى.

٥-٢-٤-٥- تكلفة المعلومة:

بصفة عامة، لا يوجد تكاليف مادية للمعلومات، وهو ما يعد نقطة إيجابية هامة فيما يتعلق بالحق في المعلومات. أما في حالة استخراج أوراق رسمية جديدة كالرقم القومي مثلاً، فينص الموقع الإلكتروني على أن دفع تكاليف استخراج بطاقة جديدة تتم وقت التسليم وتزيد تكلفة الحصول على الخدمة ٢٥ جنيهاً عن تكلفتها الأصلية (تكلفتها الأصلية ٥٠ جنيهاً).

٥-٢-٤-٥- جودة المعلومات:

تتميز المعلومات المقدمة على موقع وزارة الداخلية بوجود بعض التفاصيل إلا أن تشعب الموقع وعدم وضوح هيكله وكيفية عمله يصعب من القدرة على الحكم على الموقع.

• دقة المعلومة:

على الرغم من وجود تفاصيل تساعد نظرياً على ترسيخ قواعد الشفافية إلا أن هناك بعض المشاكل فيما يتعلق بالتحديث، فبعض المعلومات المتاحة في الموقع قديمة ولم يتم تحديثها، مثل الأسانيد الدستورية والقانونية المنظمة لعمل الوزارة. ويقدم الموقع الإجراءات الواجب إتباعها للحصول على الخدمات التي تقدمها الوزارة، كما يقدم إرشادات حول تلك الخدمات، ويتيح تقديم بعض من تلك الخدمات إلكترونياً مثل استخراج بطاقة رقم قومي جديدة، ولكن وفق الإرشادات فإن ما يستخرج إلكترونياً فقط هو ما لم يمر عليه ٧ سنوات، أما إذا مر ٧ سنوات على إصدار آخر بطاقة رقم قومي فيتوجب على المواطن أن يذهب إلى مكتب السجل المدني ويقوم باستخراج البطاقة. ويقدم الموقع الخدمات للمصريين والأجانب المقيمين في مصر، كما يتلقى الشكاوى وبلاغات المواطنين.

• السلاسل الزمنية:

البيانات الإحصائية غير متاحة على موقع الوزارة وبالتالي لا يوجد لها أي سلاسل زمنية.

٥-٢-٤-٥- الفجوة بين العرض والطلب:

تنعكس الفجوة بين العرض والطلب على أداء الوزارة والأقسام الملحق بها، فالشبكة المعلوماتية ضعيفة وبطيئة وغير محدثة، فإن حدث استخدام للشبكة من قبل الأحياء المجاورة ضعفت الشبكة ولا يستطيع أي من العاملين داخلها استخدامها، وأعرب الموظف عن أن أجهزة الكمبيوتر قديمة وبطيئة وأن الأقسام تحتاج لتحديث الأجهزة، ويترتب على هذا البطء انقطاع العمل في القسم لمدة ساعات. وفي حالة وزارة كتلك الوزارة الهامة، يبقى السؤال كيف تستطيع الوزارة تحديث قدرتها على التسليح وإنتاج التقارير الأمنية كـ «تقرير الأمن العام» ولا تستطيع تحديث شبكة الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر.

وبناءً على استطلاع الرأي، أعرب خمسا المستجيبين من طالبي خدمات هذه الوزارة عن عدم رضاهم عن الأداء الخدمي للوزارة بينما أجاب باقي المستجيبين بأن الخدمة جيدة.

ويعكس وضع المعلومات في الوزارة فجوة كبيرة بين العرض والطلب إذ أن المعلومات المتاحة هي تلك المتعلقة بتقديم الخدمات فقط أما المعلومات الإحصائية التي يمكن أن يستفيد منها المواطن العادي والباحثون والمخططون فهي غير متوافرة على الإطلاق وأبرزها بالطبع تقرير الأمن العام الذي لا يتم نشر أي أجزاء منه.



٥-٤-٣- النموذج الهندي:

وفي الهند، تتولى وزارة الشؤون الداخلية^{٦٨} مسؤولية الأمن، ويختلف موقعها الإلكتروني عن موقع نظيرتها في مصر اختلافاً كبيراً. فهو يتيح قدراً كبيراً من المعلومات، يمكننا وصفه بالضحك إذا ما قارناه بموقع وزارة الداخلية المصرية. ويوفر الموقع إمكانية تحميل كل تلك المعلومات بصيغة (PDF). فعلى سبيل المثال وفيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالحوكمة، يوفر الموقع معلومات عن الخطط والميزانيات^{٦٩} التي تعمل بها الوزارة، مثل خطط تحديث السجون التي تم اعتمادها في عام ٢٠١١^{٧٠} وكذلك خطط تمويل المحالين إلي التقاعد، مع تقديم الميزانية المطلوبة لتحقيق تلك الخطة^{٧١} وهو ما يغيب تماماً عن الموقع المصري سواء من حيث الخطط أو الميزانيات.

أما عن الإتاحة، فالموقع ينتج كم غزير من المعلومات، والكثير منها يحمل تفاصيل دقيقة لا يستطيع التعامل معها سوى المتخصصين، وهو ما يعكس مقدراً جيداً من الشفافية، بالإضافة إلى أن المواطن الهندي يمكنه الحصول على الخدمات التي تقدمها الوزارة إلكترونياً^{٧٢}. كما يتيح الموقع المطبوعات السنوية التي تصدر بشكل دوري والخاصة بإنجازات الوزارة وإجراءات كل إدارة من إداراتها^{٧٣}.

والموقع متاح لجميع الأفراد والمؤسسات في الهند وخارجها، والإطلاع على ما يحتويه من معلومات غير مقيد بأي نوع من القيود، كما أنه يمكن تحميل ما ينتجه الموقع من معلومات للجميع ومجاناً.

ويتيح الموقع إمكانية التواصل مع الوزارة عن طريق البريد الإلكتروني من أجل أي استفسارات، كما يتيح الموقع إرسال التوصيات والمقترحات والآراء حول الوزارة وأدائها من خلال الموقع أيضاً^{٧٤}.

وإذا ما قارنا الموقع الهندي بنظيره المصري، فإن الموقع الهندي يتيح المعلومات الخاصة بالحوكمة والتي يحجبها الموقع المصري، فالموقع يتيح الخطط والاستراتيجيات والسياسات والإرشادات وخطط العمل، وإن كان الموقع لا يتيح الميزانية العامة للوزارة إلا أنه يتيح ميزانيات الإدارات والميزانيات اللازمة للخطط الموضوعية، مما يكسب الإدارة الهندية تقيماً عالياً في مستوى الشفافية.

وفيما يتعلق بالوثائق التي تستخدم كأساس لاتخاذ القرار فالموقع الهندي يتيحها بشكل أكبر حيث يحتوي على وثائق القوانين وحتى الأوامر إلى جانب الوثائق الدستورية القديمة والحديثة المنظمة لعمل الوزارة^{٧٥}.

إتاحة الموقع لقسم خاص بالحق في المعلومات^{٧٦} فيعتبر اعترافاً ضمناً من الدولة بحق الأفراد في الحصول على المعلومات الخاصة بعمل الإدارة الهندية، مما يضيف إلى رصيد الدولة من الشفافية ويسهل عملية المساءلة الشعبية.

ويتيح الموقع آليات الحصول على المعلومات، عن طريق الاتصال المباشر بالمكتب المسئول عن توفير المعلومات داخل الوزارة^{٧٧}، كما أنه في حالة تعنت أحد المسئولين في تقديم معلومة فإنه يتعرض للعقاب. ويتيح قسم الحق في المعلومات العديد من الوثائق بصيغة (PDF) تقدم معلومات بشأن أعمال القسم وما أجزه، مثل وثيقة توضح عدد الأفراد الذين تقدموا بطلب الحصول على معلومات وماتم قبوله وما تم رفضه وعدد الضباط المعاقبين لتعنتهم في تقديم المعلومات وكذلك إيرادات خدمة تقديم المعلومات خلال عام^{٧٨}.

وجميع المعلومات على الموقع الإلكتروني متاحة للجميع ومجانية، أما تلك التي يتم

الحصول عليها من الوزارة فتكلفتها (١٠ روبية)، وهو ما يعد أحد مصادر إيرادات الوزارة، ففي عام (٢٠١٠/٢٠٠٩) حصلت الوزارة ٣٨٤٤٧٢ روبية كرسوم تقديم معلومات.

البيانات الإحصائية غير متاحة
على موقع وزارة الداخلية،
وبالتالي لا يوجد لها أي
سلاسل زمنية.

٦٨- <http://www.mha.nic.in/> الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الداخلية الهندية،
٦٩- <http://www.mha.nic.in/scheme8> - المرجع السابق،
٧٠- http://www.mha.nic.in/sites/upload_files/mha/files/SchemeMP-131011.pdf
٧١- http://www.mha.nic.in/sites/upload_files/mha/files/CCA_PensionScheme_1.pdf - المرجع السابق،
٧٢- <http://mha1.nic.in/idcard/default.aspx> - المرجع السابق،
٧٣- <http://www.mha.nic.in/AnnualReports> - المرجع السابق،
٧٤- <http://www.mha.nic.in/feedback> - المرجع السابق،
٧٥- <http://www.mha.nic.in/acts> - المرجع السابق،
٧٦- <http://www.mha.nic.in/rti> - المرجع السابق،
٧٧- المرجع السابق http://www.mha.nic.in/sites/upload_files/mha/files/CPIOs_270114.pdf
٧٨- http://www.mha.nic.in/sites/upload_files/mha/files/rti_ar09-10.pdf - المرجع السابق،

٥-٥ وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية:



EN اتصل بنا خريطة الموقع الصفحة الرئيسية

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
Ministry of Housing, Utilities & Urban Communities

نشاط الوزارة

الخدمات المتاحة

فرص تدريبية فرص عقارية اجراءات ادارية

خدمات متنوعة خدمات بحثية ارتشيف الصور

كلمة الوزير
نبذة عن الوزارة
اهم الانجازات
الجهات التابعة
تشريعات قانونيه
اخبار الوزارة
اعلانات
عطاءات و مناقصات
بيانات استشاري/شركه
دليل الوزارات
جولة مصوره
سجل الزوار
اسعار مواد البناء

اهتمامنا المشترك
التسويق العقاري

انت تسأل ونحن نجيب
هذا الجزء مخصص للاجابة على استفساراتكم. برجاء التكرم بأرسال

٥-٥-١- تعريف عام بالوزارة:

- تنقسم الجهات العاملة في قطاع الإسكان في مصر إلى قطاعين: القطاع الخاص والقطاع الحكومي.
- ويضم القطاع الحكومي عدداً من الأجهزة الحكومية وهي:
- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.
 - الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان.
 - جهاز المشروعات المشتركة.
 - صندوق تمويل الإسكان.

أما القطاع الخاص:

يتمثل في العديد من شركاء الحكومة في مجال التنمية العمرانية في مصر. وكان البنك الدولي من بين الشركاء البارزين الذين قدموا استثمارات ضخمة في مشروعات البنية التحتية في مجالات الكهرباء والصرف الصحي والغاز الطبيعي والتنقل، بالإضافة إلى إسكان محدودي الدخل، وكذلك المستثمرين العقاريين.

هذا بالإضافة إلى القطاع التعاوني الذي يعد مكملاً للقطاع الخاص، وكذلك الإسكان الأهلي.

ويمكن تلخيص الأهداف المعلنة للوزارة في أنها إحدى قطاعات الدولة المعنية بالتنمية الشاملة بجمهورية مصر العربية، والتي تشمل التنمية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، فهي تضطلع بالأساس بمسئولية تخطيط وإنشاء منشآت ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي والطرق وعناصر البنية التحتية المختلفة والمتنوعة للمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة وكذلك التوسع في تطوير البنية التحتية الحالية. وعادة ما تبدأ تلك المسئولية بدراسة الحيز العمراني بجمهورية مصر العربية ومسح للإمكانات المتوفرة لها، وبناءً على ذلك يتم وضع المخططات الشاملة والهيكلية للتنمية والتي تترجم إلى مخططات تفصيلية لشبكات البنية الأساسية.



٥-٥-٢- حالة المعلومات في الوزارة:

٥-٥-٢-١- عرض المعلومات:

أولاً - بيانات عن الحكومة:

تعرض الوزارة هيكلها المؤسسي على موقعها لكن بشكل عام دون تحديد المهام والوظائف المنوط بها كل على حدى. وبالبحث عن بيانات خطط المشروعات، فبعض الموجودة حديثة، لكن يوجد صعوبة في التأكد من صحة هذه المعلومات حيث إن الحالة العمرانية في بعض المناطق المطروحة في المشروعات لا تدل على وجود أعمال عمرانية فيها. أما عن التقارير وتقييم الخطط والاستراتيجيات، فلم نجد معلومات كاملة عن المشروعات التي نفذت كما أن التقرير السنوي المتاح على الموقع الذي يوضح أهم الإنجازات موجود لسنة واحدة فقط (٢٠٠٩)، فضلاً عن أن المعلومات الخاصة بالموازنة غير متاحة. والوضع ذاته فيما يخص الدعم والمشتريات الحكومية فهي غير واضحة لأن كل البيانات المتاحة على الموقع يرجع تاريخها إلى عام ٢٠١٥. أما الاجتماعات المفتوحة لحضور العامة فيمكن الوصول إلى البيانات الخاصة بها عن طريق موقع المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء لا عن طريق موقع وزارة الإسكان.

ثانياً - المعلومات الخاصة بأنشطة الوزارة محل النظر:

كل ما يتعلق بماهية أنشطة الوزارة، التشريعات المطروحة للنقاش وكذلك التشريعات الحالية فهو متاح على الموقع ومتاح أيضاً للتحميل. أما كل ما هو متعلق بالإرشادات، المطبوعات والمعلومات عن البيانات المحفوظة وكذلك الكتيبات والنسخ من الاستمارات للحصول على الخدمة والمواعيد النهائية للحصول على الخدمة فهي غير متاحة على الموقع.

٥-٥-٢-٢- طلب المعلومات:

المعلومات المتاحة للإفصاح هي المعلومات التي تنتجها الوزارة، والوزارة كانت تنتج كتيب سنوي (بجودة عالية) عن إنجازات الوزارة وحالة الإسكان في مصر لكنها توقفت عن إصداره وإنتاجه خلال الخمس سنوات الماضية فالنسخة الأخيرة تعود لعام ٢٠١٠. وعن النسخ المتاحة من الكتيب، فإن المسؤولين لم يجدوا نسخ من الكتاب السنوي ولم يعرفوا إن كان هناك نسخ متاحة أم لا، فحصل الباحث على عدد قديم لعدم توافر الجديد. أما عن المعلومات التي نتاح على الموقع الإلكتروني (الإفصاح الاستباقي) فهي كثيرة: إلا أن هذا النوع من المعلومات الموجودة على الموقع الإلكتروني للوزارة لا يرتقي إلى مستوى المعلومات المتعلقة بالمشكلات التي تواجهها مصر، مثل قضية الإسكان والمشكلات المرتبطة بها المتمثلة في رفع مستوى الخدمات بالمجتمعات المحرومة والمهمشة.

٥-٥-٣- الولوج:

يتاح الموقع لكافة الأفراد، لكن ليس سهل في الاستخدام ويصعب الحصول على المعلومات لصعوبة عمليات التصفح. وتتيح الوزارة آلية تلقي الشكاوى فهي تعتبر إحدى أدوات الولوج إلى المعلومة، لأنه في حال رفض الجهات المعنية الإفصاح عن المعلومة بلجأ طالب المعلومة إلى التقدم بشكاوى لمحاولة الحصول على المعلومة المطلوبة.

وللحصول على المعلومة من الوزارة، فهناك بعض الإجراءات التي يجب أن تستوفى أولاً

قبل أن يحصل المواطن على المعلومة. فيجب الذهاب - أولاً - لرجال الأمن ليتعرفوا على نوع ومضمون المعلومة التي يطلبها ومن ثم يسألون عن تفاصيل المعلومات المطلوبة، ثم يقومون بالتصريح ببعض المعلومات وبعدها يتم تحويل طالب المعلومة إلى القطاع المختص بالمعلومة.

التقرير السنوي المتاح على موقع وزارة الإسكان الذي يوضح أهم الإنجازات موجود لسنة واحدة فقط (٢٠٠٩)، فضلاً عن أن المعلومات الخاصة بالموازنة غير متاحة.



وكي يحصل المواطن على المعلومات التي يريدتها يجب أن يأخذ تصريحاً من مكتب الأمن الذي طلب ورقة مختومة من جهة حكومية بعد أن تأكد مسئول الأمن من البحث وسأل عن موضوعه وأسباب اختيار هذه المعلومات، كما أنه من اللافت للنظر أن كل شخص كنا نسأله عن المعلومات يطلب جواباً معتمداً من الكلية أو الجهة التي يعمل بها طالب المعلومة تفيد بعمل طالب المعلومة أو في حالة الدراسات العليا أن الطالب مسجل لدى الكلية مع ذكر اسم البحث والمعلومات التي يحتاجها الباحث أو طالب المعلومة. من الملاحظ أن الحصول على المعلومات من الوزارة أمر شاق خاصةً إذا تم طلب المعلومة من الموظفين الصغار فهم نتيجة الخوف من الجزاء وعدم فهمهم للمهام الأساسية للوزارة لا يفصحون عن المعلومات.

ففي زيارة فريق العمل إلى وزارة الإسكان، استطاع الباحث الحصول على الكتاب السنوي عن إنجازات الوزارة من مساعد الوزير بعد جولة داخل الوزارة وسؤال عدد كبير من الموظفين عن المكان الصحيح الذي يجب الذهاب إليه وكانت أغلب الإجابات «لا أعرف» أو إيصال الفريق إلى مكان خاطيء يؤدي به إلى مسئول آخر حتى وصل إلى المكان الصحيح.

٥-٢-٤-٥- تكلفة المعلومة:

لا يتكلف الحصول على المعلومة أي مبالغ مالية.

٥-٢-٥-٥- جودة المعلومات:

• دقة المعلومة:

لا تتاح البيانات الخاصة بالحوكمة كتلك الخاصة بالخطط والسياسات العامة والميزانية.

كذلك توقف التقرير السنوي لوزارة الإسكان، فأخر تقرير صادر عن إنجازات وخطط وموازنة الوزارة يعود إلى سنة ٢٠١٠ ولا توجد أي تقارير صدرت بعد ذلك التاريخ والسبب في ذلك هو التغير السريع للوزراء^{٧٩}. وترتب على ذلك إنتاج غير دقيق للمعلومات تأتي باستقرارات غير مطابقة للواقع.

• السلاسل الزمنية:

لا تراعى وزارة الإسكان إتاحة السلاسل الزمنية الخاصة بإنجازات الوزارة وذلك على الرغم من وجود سلاسل زمنية غير تفصيلية، كما أن المعلومات المتوافرة عن أنشطة الوزارة قديمة جداً.

٥-٢-٥-٦- الفجوة بين العرض والطلب:

على الرغم من أن نسبة رضا عينة المتعاملين مع الوزارة عن مستوى الخدمة المقدمة من الوزارة مرتفعة نسبياً في مقابل عدم الرضا إلا أن هناك بعض السلبيات التي ذكرها المواطنون وتسببت في معاناتهم. فقد أعرب أحد المواطنين عن استيائه نتيجة لما وصفه بالتمييز الطبقي في تعامل موظفي الوزارة مع المواطنين، فالتعامل مع المستثمر له طبيعة مغايرة تماماً عن تلك التي يلقيها المواطن محدود الدخل الباحث عن عقار محدود الدخل أو الذي يأتي إلى الوزارة للحصول على خدماتها.

وكان مما أثار غضب مواطن آخر هو تعنت الموظفين في التعامل معه حيث قال: «لكي أحصل على إجابة سؤال يجب أن أمر على جميع موظفي الإدارة، مما يتسبب في إهدار الكثير من الوقت والمجهود دون داع».

٧٩- حديث مع أحد موظفي وزارة الإسكان، وزارة الإسكان.



وفيما يتعلق بإتاحة المعلومات هناك فجوة واسعة بين المعلومات المطلوبة والمتاحة، وترجع هذه الفجوة إلى عدم تحديث المعلومات المتاحة بالإضافة إلى محدودية الموضوعات التي تتاح عنها المؤشرات والمعلومات.

٥-٣- النموذج الهندي:

إذا نظرنا إلى النظير الهندي وهو موقع وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الهندية فسنجد أن الوزارة في الهند تعد وكالة تابعة للحكومة الهندية وهي مسؤولة في الأساس عن تنفيذ أنشطة التنمية التي تنطوي على الحد من الفقر ومكافحة مشكلة البطالة وتوفير العمالة وبرامج الدعم والإسكان، وهي تشارك في اتخاذ قرارات السياسة الوطنية وكذلك التنسيق والتفاوض مع مختلف الإدارات الحكومية الهندية ومنها الجهاز المركزي للوزارات الهندية وبرامج الراعي الرسمي وحكومات الولايات. أما عن تقسيم الوزارة فهو يأتي في شكل أجهزة وهيئات تابعة للوزارة وهو ما يشبه وزارة الإسكان المصرية^{٨٠} كما أن الوزارة لها الرقابة والسيطرة الإدارية على منظمة البناء الوطني وهي تعد مكاتب تابعة للوزارة^{٨١}. كما أنها مسؤولة عن الهيئات القانونية وأجهزة الحكم الذاتي التالية: مجلس ترويج مواد البناء والتكنولوجيا، منظمة رعاية الإسكان وموظفي الحكومة المركزية، الإتحاد الوطني للإسكان التعاوني ومكتب الحساب الرئيسي^{٨٢}.

ويحتوي موقع وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الهندية^{٨٣} على معلومات واضحة سهل الوصول إليها مقارنةً بالموقع المصري، كما يتيح الموقع الإطلاع على ما يصدر من مطبوعات خاصة بإنجازات وتقارير الوزارة وكذلك أهم الخطط والاستراتيجيات سواء التي تم تنفيذها أو التي تطمح الوزارة في تنفيذها إذ يتوافر على الموقع قسم خاص يسمى الأرشيف. ويحتوي الأرشيف على جميع أنشطة الوزارة منذ عام ١٩٨٦، سواء كانت تتعلق بأنشطة البنية الأساسية والصرف الصحي وكذلك أهم المؤتمرات التي عقدتها الوزارة فضلاً عن أهم المناقصات، مع إمكانية تحميل تلك المطبوعات رقمياً بصيغة (PDF)^{٨٤}.

والموقع متاح لجميع الأفراد والمؤسسات في الهند وخارجها، والإطلاع على ما يحتويه من معلومات غير مقيد بأي نوع من القيود، كما أنه يمكن تحميل ما ينتجه الموقع من معلومات للجميع ومجاناً.

كما يتيح الموقع إمكانية التواصل مع الوزارة مباشرة من خلال إتاحة قائمة بأرقام هواتف الإدارات المختلفة وكذلك توفر إمكانية التواصل مع الوزارة عبر البريد الإلكتروني^{٨٥}.

ويمكن ملاحظة نوع من التشابه بين موقعي الوزارة المصرية والهندية فيما يتعلق بالوثائق التي تستخدم كأساس لاتخاذ القرار فالموقعين يحتاجان إلى نوع من التجديد والتفصيل بشأن القوانين التي تحكم ذلك.

وتأكيداً من الهند على أهمية المعلومات وحقوق المواطن في الحصول عليها يتيح الموقع بعض المعلومات عن الحق في المعلومات وأهميته وتاريخ تبني العمل مبدأً الحق في المعلومات في كل من قطاعي الإسكان والتخفيف من وطأة الفقر^{٨٦}.

لا تراعي وزارة الإسكان إتاحة السلاسل الزمنية الخاصة بإنجازات الوزارة وذلك على الرغم من وجود سلاسل زمنية غير تفصيلية، كما أن المعلومات المتوافرة عن أنشطة الوزارة قديمة جداً.

80-http://mhupa.gov.in/W_new/ORG_CHART_26_11_2012.pdf
81-<http://mhupa.gov.in/ministry/associates/attachedoffices/index.htm>
82-<http://mhupa.gov.in/ministry/associates/autonomousbodies/index.htm>
83-<http://mhupa.gov.in/>
84-<http://mhupa.gov.in/archive.htm>
85-<http://mhupa.gov.in/contact/index2.htm>
86-http://mhupa.gov.in/rti/rti_index.htm

٦-٥- وزارة العدل:



٦-٥-١- تعريف عام بالوزارة:

لا يوجد ما ينص على المهمة الأساسية لوزارة العدل وعلاقتها بالجهات والمؤسسات القضائية، إنما يوجد تعريف للقطاعات التي تقع تحت الوزارة، وهي: المحاكم، النيابة العامة، مجلس الدولة، هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية. وبالتالي فإن دور الوزارة غير معروف للمواطن العادي من خلال المعلومات التي تتيحها على موقعها الخاص، لكن يمكن حصر الدور الأساسي للوزارة في الأعمال الإدارية فهي جهة تنفيذية لا تتبع الجهات القضائية وتقوم على توفير الخدمات للعاملين بالجهات والمؤسسات القضائية: كتوفير مرتباتهم والنفقات الخاصة بهم وما إلى ذلك من مهام إدارية^{٨٧}. يضطلع بمهام الجهاز القضائي المجلس الأعلى للقضاء وهو الوحيد المعني بالأحكام القضائية وما يختص بتصميم العمل القضائي.

٦-٥-٢- حالة المعلومات في الوزارة:

٦-٥-١-٢-١- عرض المعلومات:

بعد زيارة الموقع الإلكتروني لوزارة العدل والإطلاع على كل أقسامه، يمكننا القول أنه موقع خال من المعلومات، فأبسط البيانات المتعارف عليها والتي يجب توافرها للتعرف على أي وزارة وعلى كيفية عملها غابت عن الموقع، كما أن المعلومات الخاصة بكيفية سير العمل والتقاطع بين المجلس الأعلى للقضاء والوزارة واختصاصات كل منها أيضاً غير موجودة، والشيء ذاته فيما يخص المعلومات الخاصة بميزانية الوزارة، كما أنه لا يمكن الحصول على المعلومات الخاصة بالأحكام القضائية غير تلك التي تتاح في مذكرات حيثيات الحكم، ولا يوجد أي إطار زمني للحصول على المعلومة أو اتخاذ قرار برفض الإفصاح عن المعلومة. كل ما يحتويه الموقع هو مجموعة من الإعلانات عن دورات التدريبية وما يشبهها من أنشطة.

٨٧- اتصال هاتفي مع المستشار/ معتز شقير، مستشار بمجلس الدولة، ٢٠١٤/٥/١٤



٥-٢-٢-٥- طلب المعلومات:

لا يستطيع كل طالب للمعلومة الحصول على ما يريد لأنه كما ذكرنا سابقاً، الموقع خال من المعلومات. فمثلاً الشخص العادي هو الأقل فرصة في الحصول على المعلومات فبعضهم لا يدخل الوزارة أصلاً. أما إذا كان طالب المعلومة من جهة رسمية معينة أو محامي معني بحقوق إنسان أو ما شابه أو على علاقة شخصية مع أحد العاملين بالوزارة فإنه يُعامل معاملة أفضل من المواطن العادي، ولا يعني هذا حصوله على كل المعلومات التي يريدها، بل فقط يعني أن يحصل على معاملة أفضل وقدر أعلى من المعلومات المتاحة.^{٨٨}

٥-٢-٣-٥- الولوج:

نظراً لندرة المعلومات الخاصة بالوزارة على موقعها، لا يوجد تمييز فيما هو متاح ويمكن لجميع المستخدمين الإطلاع على المتاح من المعلومات.

وفي محاولة للتواصل مع وزارة العدل من خلال الهاتف، تعامل الموظف مع المتصل بشكل غير مهني، وعلى الرغم من أنه أوصل الباحث إلى المكان الصحيح، إلا أنه في معاودة للاتصال مرة أخرى بالوزارة أُحيل المتصل إلى موظف آخر ما أدى إلى إعادة الاستفسار وسرد الطلب على الموظف والسير في نفس الإجراءات التي سبق وقام بها من جديد.

ولأن أغلب من تتعامل معهم الوزارة من أقارب المرفوع عليهم القضايا فبالتالي لاتتيح لهم الوزارة المعلومات في إشارة إلى أنهم مدانون وليس لهم حق في الحصول على المعلومات^{٨٩}، أما في حالة كان طالب المعلومة يمثل جهة ما سواء كانت منظمة تعمل على حقوق الإنسان أو كان محامياً فإن فرصة دخوله الوزارة أكبر لكن في بعض الأوقات لا يسمح بالتواجد داخل الوزارة أصلاً بسبب بعض المشكلات الأمنية على الرغم من أن هذا التواجد ضروري لأشخاص مثل المحامين.^{٩٠}

وهناك من يرى أن أحد المشكلات الأساسية هو الوصول إلى الجهة المختصة بالمعلومة المطلوبة، فكثير من الإدارات تقوم بإرسال طالب المعلومة إلى إدارة أخرى دون أن تكون مختصة بالطلب، فلا يوجد تحديد للأدوار والاختصاصات التي تلعبها كل إدارة، بالإضافة إلى البيروقراطية التي تزيد من تعقيد الحصول على المعلومات.

٥-٢-٤-٥- تكلفة المعلومة

لا توجد أي تكاليف للمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها المواطن.

٥-٢-٥-٥- جودة المعلومات:

• دقة المعلومة:

أغلب المعلومات غير واضحة كما ذكر سابقاً وهي في الأصل موجهة إلى فئة معينة «القضاة» فقط بحيث تعلن عن الجديد من أنشطة يمكن للقضاة أن يستفيدوا منها.

• السلاسل الزمنية:

الموقع الخاص بوزارة العدل حديث الإنشاء ولا توجد عليه معلومات مفيدة أو حتى معلومات عن سنوات سابقة وحتى تلك المتاحة لدى الوزارة تكون متاحة لسنة واحدة أما السلاسل الزمنية فهي غير متاحة وإن كانت منتجة بالفعل.

نظراً لندرة المعلومات الخاصة بالوزارة على موقعها، لا يوجد تمييز فيما هو متاح ويمكن لجميع المستخدمين الإطلاع على المتاح من المعلومات.

الموقع الخاص بوزارة العدل حديث الإنشاء ولا توجد عليه معلومات مفيدة أو حتى معلومات عن سنوات سابقة وحتى تلك المتاحة لدى الوزارة تكون متاحة لسنة واحدة أما السلاسل الزمنية فهي غير متاحة وإن كانت منتجة بالفعل.



٨٨- المرجع السابق.

٨٩- المرجع السابق.

٩٠- اتصال هاتفي مع المحامي/ فهد البناء، المحامي السابق مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٢٠١٤/٥/١٧.

٥-٢-١- الفجوة بين العرض والطلب:

من خلال الحديث مع المتخصصين والمتعاملين مع الوزارة فإن مستوى الرضا منخفض، فالوزارة تعامل المواطنين بصورة غير مهنية، ولا تعطيهم المعلومات المطلوبة. فوزارة العدل لها طبيعة خاصة فهي إدارية بالأساس، وتتعامل في الأغلب مع القضاة، وبناءً على العينة التي أجرينا معها استطلاع الرأي، أعرب ٨٠٪ من هذه العينة عن عدم رضاهم عن الخدمة، في حين قال أحدهم أنه لا يعرف ما هي أهمية الوزارة وما هي المهام المنوطة بها.

٥-٦-٣- النموذج الهندي:

وإذا قارنا الموقع المصري بنظيره الهندي وهو موقع وزارة القانون والعدل الهندي، نجد أن أغلب المعلومات الناقصة في الموقع المصري متاحة على موقع الوزارة المختصة نفسها في الهند، على الرغم من اختلاف النظام القضائي في كل من النظام المصري والهندي.

وينقسم الموقع الهندي إلى قسمين الأول خاص بالقضاء الهندي والآخر بالدعم الفني، ويحتوي الموقع على كل المعلومات التي يجب توافرها دعماً للشفافية، بدءاً من التشريعات^{٩١} التي تنظم العمل بالمؤسسات القضائية وكيفية تعيين العاملين بها^{٩٢} وميزانية الجهاز القضائي وكذلك المنح التي تحصل عليها الوزارة. ومن الملاحظ أن التقارير التي تنشرها الوزارة كل عام ما زالت قيد التحميل على الموقع حيث تشير الصفحة أن «ينتظر المحتوى»^{٩٣}، فضلاً عن الخدمات التي يمكن للمواطن الحصول عليها من الوزارة والهيئات القضائية. كما يتيح الموقع الإلكتروني متابعة القضايا التي تناولها المحاكم من الموقع الإلكتروني إلا أن ذلك يتطلب تسجيل رقم القضية وهو ما يمكن الحصول عليه من المحكمة ذاتها^{٩٤}.

كما يعرض الموقع المدن الهندية والمحاكم الموجودة في كل مدينة، والمطبوعات التي تصدرها الوزارة بالإضافة إلى الهيكل المؤسسي وهواتف العاملين بالوزارة والبريد الإلكتروني الخاص بهم من أجل التسهيل على المواطن في الحصول على الخدمات أو وجود أي من الاستفسارات متاحة على الموقع.

ومع رصد الفرق الكبير بين موقعي وزارة العدل المصرية ووزارة القانون والعدل الهندي، يجب الإشارة إلى أن الموقع المصري يحتاج لتطوير معلوماتي.

٩١- اتصال هاتفي مع المحامي/ فهد البناء، المحامي السابق مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٢٠١٤\٥\١٧
 ٩٢- اتصال هاتفي مع المحامي/ فهد البناء، المحامي السابق مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٢٠١٤\٥\١٧
 ٩٣- اتصال هاتفي مع المحامي/ فهد البناء، المحامي السابق مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٢٠١٤\٥\١٧
 ٩٤- اتصال هاتفي مع المحامي/ فهد البناء، المحامي السابق مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٢٠١٤\٥\١٧



الفصل السادس

حالة المعلومات في الوزارات غير الخدمية

١-٦ مقدمة

٢-٦ وزارة المالية

٣-٦ وزارة الاستثمار



١-٦ مقدمة:

في الفصل السابق تم عرض حالة المعلومات في الوزارات الخدمية. ويركز هذا الفصل على حالة المعلومات في الوزارات غير الخدمية وسنركز فيه على وزارة المالية ووزارة الاستثمار.

وسنطبق في هذا الفصل المنهجية ذاتها المتبعة في الفصل السابق.

٢-٦ وزارة المالية:

The screenshot shows the official website of the Ministry of Finance of the Arab Republic of Egypt. The header includes the ministry's name in Arabic and English, along with navigation links for English, site map, work, and contact. The main content area is divided into several sections: a news section with a headline about fiscal discipline, a section for the Minister of Finance (Dr. Hany Fathy Demian), and a video player for a press conference. The right sidebar contains a list of goals and a navigation menu for various ministry services.

١-٢-٦ تعريف عام بالوزارة:

تهدف وزارة المالية إلى رسم وتطوير السياسات والخطط المالية للدولة وتنسيق الموازنات وترشيد وضبط الإنفاق الحكومي وتنمية حصيلة الضرائب وتطوير نظمها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية ومواكبة مسيرة التطوير التي تنتهجها الحكومة وكذلك الأهداف الاجتماعية. وقد قام القطاع المالي في مصر بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في القطاع المصرفي والأدوات المالية المتنوعة والبنية الأساسية للسوق. ومضاعفة القيمة الصافية لدى قطاع البنوك المؤسسية من خلال برنامج تم تخطيطه بنجاح لإصلاح القطاع المالي.

ويقتصر القطاع المالي وأدوات التمويل على المؤسسات الصادر لها ترخيص رسمي من الحكومة المصرية والتي تخضع لرقابة الجهات والسلطات الرسمية المعنية.

وتنقسم الجهات التي تشارك الوزارة في عملها على تحسين وضع الاقتصاد في مصر إلى:

- الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية: والتي تهدف في الأساس إلى إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث الخاصة بالسياسات المالية والاقتصادية. هذا بالإضافة إلى تنظيم الندوات والمؤتمرات وحلقات البحث بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ويقتصر القطاع المالي وأدوات التمويل على المؤسسات الصادر لها ترخيص رسمي من الحكومة المصرية والتي تخضع لرقابة الجهات والسلطات الرسمية المعنية.



- جمعية الخدمات الاجتماعية بوزارة المالية: وأُنشئت عام ١٩٨٦، وتهدف إلى خدمة العاملين من أبناء الوزارة.

والأهداف المعلنة للوزارة وفقاً لما ورد على الموقع الإلكتروني للوزارة هي أن تقوم على تنفيذ الموازنة العامة للدولة وتأشيراتها وتسجيل وتبويب العمليات المالية التي تجريها، وضع قواعد الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي وإظهار وتحليل النتائج التي تعبر عنها المراكز المالية والحسابات الختامية لهذه الجهات بحيث تعكس الصورة الحقيقية لها. بالإضافة إلى تجميع البيانات والمعلومات اللازمة لطبيعة عمل الوزارة وكذا إتاحة المعلومات المتعلقة بالمنظومة المالية والمعلومات الخاصة بالمشروعات التي تشترع الوزارة فيها وتطور الأداء بمختلف تلك المشروعات والخطط.

٦-٢-٢- حالة المعلومات في الوزارة:

١-٢-٢-٦- عرض المعلومات:

تتيح الوزارة قدر جيد من المعلومات، وتعد من أكثر الوزارات إتاحةً للمعلومات للأفراد كما هو موضح في الجدول الملحق في نهاية التقرير.

أولاً - بيانات خاصة بالحكومة:

ويحتوي الموقع على أدق المعلومات عن وزارة المالية وعن أهدافها واختصاصاتها وأنشطتها العامة فالموقع يتيح هيكله الوزارة وأجهزتها وهيئاتها المختلفة، كما يوضح عمل كل هيئة واختصاصاتها، بالإضافة إلى أهم المصطلحات المالية ومعلومات عنها وأيضاً إحصاءات وتقارير ومؤشرات المالية في مصر، أما عن الخطط والاستراتيجيات وتقييمها وموازنة الوزارة فهي تتاح على الموقع إلا أنه لا يوجد تقييم جيد لأهم إنجازات وإيرادات الوزارة والتي تعتبر معيار لقياس مدى شفافية الوزارة ومحاربة الفساد فيها.

ثانياً - معلومات عن أنشطة الوزارة محل النظر:

يقدم الموقع نبذة عن عمل الوزارة ويوضح الهدف من إنشائها وكذلك أهم الأنشطة التي تقوم بها، ويقسم الموقع أنشطة الوزارة إلى أنشطة عامة وبداخل كل نشاط يوضح الموقع الأنشطة الفرعية، ولكن يمكن الملاحظة أن تلك الأنشطة تحتاج إلى شيء من التفصيل، فهناك تقرير ومعلومات عن أهم الخدمات التي تقدمها الوزارة والشروط التي يجب توافرها للحصول على تلك الخدمة، لكنها لا توفر معلومات عن الإجراءات التي يجب إتباعها وكذلك الاستثمارات التي يجب تعبئتها.

١-٢-٢-٦- طلب المعلومات:

بالنسبة لغير المتخصصين، فإن المعلومات المتاحة على الموقع جيدة أما بالنسبة للمتخصصين فإن الكثير من المعلومات التي تنتجها الوزارة غير موجودة على الموقع الإلكتروني وغير متاحة للأفراد ولا بد من مخاطبة الوزارة رسمياً (من خلال المؤسسة التي يعمل بها الفرد) من أجل الحصول على المعلومات، وفي حديث مع المعنيين بالمعلومات التي تنتجها الوزارة، كانت مشكلة المعلومات الأساسية أنها ليست كلها متاحة للجميع، كما أن إنتاج المعلومات ليس كاملاً، فمثلاً المعلومات الخاصة بالحساب الختامي للوزارة والمصروفات السنوية وكافة المشروعات والمناقصات غير متاحة للإطلاع عليه^{٩٥}.

كما يلاحظ أن المعلومات المتاحة على الموقع الإلكتروني في صورة PDF وهذه الصيغة ليست عملية بالنسبة للباحث خاصةً إن كانت المعلومات فنية، وإذا أراد طالب المعلومة الحصول عليها من الوزارة، فإن السبيل الوحيد لإنتاجها هو الإصدار الورقي وهو أيضاً غير عملي في الاستخدام ويتطلب وقتاً ومجهوداً كبيراً في نقل البيانات إلى جهاز حاسب آلي.

٩٥- المرجع السابق، أ.إيناس زكريا.



الموقع متاح لكافة الأفراد ولا يوجد أي شروط للدخول إليه، وجميع المعلومات على الموقع متاحة للجميع سواء أفراد أو مؤسسات بمجرد الضغط على الرابط الخاص بها دون أي تعقيدات. والجدير بالذكر، أن كتاب الإحصاء السنوي الذي يحتوي على عدد من الإحصاءات التي جمعتها وتقوم بها الوزارة متاح على الموقع أيضاً.

ويعد الموقع الإلكتروني من المواقع سهلة الاستخدام مقارنةً بالمواقع الإلكترونية لباقي الوزارات، فهو لا يتطلب الكثير من الوقت للحصول على المعلومات إن كانت متاحة.

أما البيانات الخاصة بالحكومة مثل تلك الخاصة بتقييم الخطط والسياسات العامة فهي غير متاحة، حيث لا يوجد على الموقع تقييم للإنفاق العام والمساءلة المالية لنظام إدارة الشؤون المالية العامة.

ومع استمرار مثل هذه الممارسات، فلن تقوم الدولة باكتشاف المشكلات في النظام المالي والاقتصاد المصري ولن تقوم بإصلاحها خاصة أنه لا يوجد رقابة على الإيرادات، والنفقات الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية، والمستندات الخاصة بالعمليات المالية وبالموجودات المختلفة، وتصنيف البيانات لاستخدامها لأغراض الرقابة وتنفيذ البرامج الحكومية بكفاءة. وفي المقابل، يوجد قسم على الموقع خاص بالشفافية ومكافحة الفساد، ما يعد نقطة إيجابية.

أما فيما يتعلق بمحاولة الوصول للمعلومة من خلال الوزارة، فلا توجد إجراءات مشددة لدخول الوزارة مثل الوزارات الأخرى فالدخول سهل جداً وكذلك الوصول إلى مركز المعلومات لا يتطلب إجراءات أكثر من ترك البطاقة عند المدخل، ولكن يمكن الملاحظة أنهم يصرحون فقط بالمعلومات المتواجدة على الموقع الإلكتروني ولكي يحصل المواطن على المعلومات غير المتواجدة على الموقع يجب أن يستوفي بعض الإجراءات المتمثلة في ورقة مختومة من جهة حكومية أو الجهة التابع لها.

وتتعامل الوزارة شأنها شأن باقي الوزارات المصرية مع المؤسسات فقط فلا يحصل طالب المعلومة على ما يريد إلا من خلال مؤسسته. وفي محاولة للتواصل مع الوزارة من خلال الهاتف، يتم الرد على الهاتف، وتتعامل هذه الوزارة بشكل أسرع من غيرها من الوزارات الأخرى، كما أن الموظفين في الوزارة على مستوى أعلى في الكفاءة من الآخرين، فمع طلب التحدث إلى مسئول الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة تم ذلك بسرعة دون الاضطرار للتنقل بين موظفي الوزارة للوصول إلى الشخص المعني.

١-٢-٤- تكلفة المعلومة:

لا يوجد أي تكاليف أو رسوم مادية تدفع مقابل الحصول على المعلومات.

١-٢-٥- جودة المعلومات:

تنسجم المعلومات التي تنتجها و تتيحها وزارة المالية بالوزارة والتفصيل الجيد، مقارنةً بعدد من الوزارات الأخرى.

• دقة المعلومة:

المعلومات التي تتيحها الوزارة ليست على قدر كبير من الدقة فهي تتضارب في بعض الأوقات مع المعلومات في الوزارات الأخرى أو تتضارب مع المعلومات التي يتيحها البنك المركزي، ويرجع ذلك إلى اختلاف تعريف المصطلحات، فمثلاً تعرف وزارة السياحة بأنها كل ما له علاقة بالسائحين دون حساب المطاعم، في حين تدخل المطاعم في تعريف البنك المركزي فتخرج أرقام مختلفة من كل جهة.

تتعامل الوزارة شأنها شأن باقي الوزارات المصرية مع المؤسسات فقط فلا يحصل طالب المعلومة على ما يريد إلا من خلال مؤسسته.



• السلاسل الزمنية:

تراعي وزارة المالية (خاصةً على الموقع الإلكتروني الخاص بها) إتاحة السلاسل الزمنية لبعض المعلومات. مثل كتاب الإحصاء السنوي للموازنة العامة فهو متاح منذ سنة ٢٠٠٥ على الموقع الإلكتروني.

١-٢-١- الفجوة بين العرض والطلب:

من المهم وضع الفئة التي تتعامل مع وزارة المالية وضع الاعتبار، فالفئة التي تتعامل مع الوزارة ليست على نفس مستوى المادي والاجتماعي بالنسبة للفئات التي تتعامل مع الوزارات الأخرى التي تقدم خدمات أساسية للشرائح الأكثر فقراً مثل الصحة والتعليم والإسكان. ويتوقع المواطن ذو الفئة الأعلى في الشرائح الاجتماعية مستوى أعلى في الخدمات الحكومية، ومستوى أفضل في تلبية الاحتياجات وأسرع في نفس الوقت فلا يضطر إلى إضاعة الكثير من الوقت للحصول على ما يريد.

ويمكن أن نرى هذا في مستوى رضا المواطنين عن الخدمة في وزارة المالية. فعلى الرغم من أن الوزارة أفضل في التعامل إلا أن ذلك لا ينعكس على رضا المواطنين. فقد لقي أداء موظفي وزارة المالية المتعاملين مع الجمهور درجة عالية من التباين في الآراء وذلك من خلال نتائج استطلاع رأي قام بإجرائه الباحث حول قياس رضا المواطنين على خدمات الوزارة. وبناءً على عينة المواطنين طالبي الخدمة من الوزارة فقد عبر ٨٠٪ عن عدم رضاهم عن الأداء الخدمي للوزارة مقابل ٢٠٪ من العينة قالت أن الخدمة جيدة.

يرجع ارتفاع مستوى عدم الرضا عن خدمات الوزارة في الأساس إلى عدد من المشاكل التي أشار المواطنون إلى استيائهم منها وأهمها سوء معاملة الموظفين في الوزارة وأنهم يعملون بنفس البيروقراطية التي يتعامل بها أي موظف في جهة حكومية ولذلك يجب إخضاع الموظفين الذين يتعاملون بصورة مباشرة مع المواطنين إلى دورات في فن التعامل مع الجمهور. وأشار المستجيبون إلى أن هناك ماطلة في تنفيذ الخدمة وللحصول على إجابة سؤال يجب المرور على العديد من موظفي الإدارة. مما يتسبب في إهدار الكثير من الوقت والجهد دون داع وهو ما يعتبره المواطن نوع من التهرب من العمل. واقترح أحد المواطنين: «أنا شايف أنه يجب وضع بند يصدر توجيهات وتعليمات للموظفين العاملين في الوزارة بحسب وإجاز الطلبات والخدمات في توقيت زمني محدد ليس طويل وليكن مثلاً لمدة شهر لا أكثر».

٦-٢-٣- النموذج الهندي:

تعد وزارة المالية الهندية أهم الوزارات في الحكومة الهندية نظراً لما تقوم به من مهام. فهي تشرف على إدارة المالية العامة للحكومة بكافة مجالاتها وخاصةً دراسة وإعداد الميزانية العامة والحساب الختامي للحكومة الاتحادية وتهتم أيضاً بالشئون المالية للدولة سواء كانت ضرائب أم تشريعات مالية. كما تهتم بالمؤسسات المالية وتعد الميزانية المالية للدولة وغيرها.

ويعد وزير المالية في حكومة الهند هو المسئول عن السياسة المالية للحكومة نظراً لأنه واحد من كبار المسئولين في مجلس الاتحاد. ومن ثم يجب عليه تقديم الميزانية السنوية للفيدرالية في البرلمان والتي تساعد في وضع خطة الحكومة لفرض الضرائب والموازنة المخصصة للإنفاق في السنة المالية القادمة. ومن خلال الميزانية العامة للدولة. يحدد وزير المالية أيضاً اختصاصات الوزارات والإدارات المختلفة^{٩١} ويساعده في ذلك وزير الدولة للشئون المالية ونائب وزير المالية بالإضافة إلى خمسة أقسام أساسية هي: إدارة الشئون الاقتصادية. قسم النفقات. قسم الإيرادات. قسم الخدمات المالية وقسم سحب الاستثمارات^{٩٧}.

ويتيح موقع وزارة المالية الهندية رؤية ورسالة الوزارة^{٩٨} وهو غير متاح على موقع الوزارة المصرية. كما يعرض الموقع دراسة عن الحالة الاقتصادية في الهند والعالم والأهداف التي تسعى الوزارة للوصول إليها من خلال المسح الاقتصادي وميزانية الدولة منذ عام ١٩٦١ حتى عام ٢٠١٣^{٩٩}.



كما يتيح الموقع كم كبير من المعلومات على قدر من التفصيل مع إمكانية تحميل أي منها؛ فنجد مثلاً هناك قسم خاص بالبيانات الصحفية والتي تنطوي على أهم التطورات والبيانات التي لحقت بالقطاع المالي في الهند. ويتوافر ذلك على الموقع منذ سنة ٢٠٠٨ وهو ما يساعد على سهولة تقييم أداء الوزارة¹⁰⁰.

أما فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالحوكمة. فالموقع يوضح التشريعات والقوانين الحاكمة. كما يوفر الإطلاع عليها وتحميلها¹⁰¹. وكذلك الميزانية الختامية¹⁰². ويحتوي الموقع على المطبوعات الرقمية الصادرة عن الوزارة كالتقارير السنوية¹⁰³ ونصف السنوية وربع السنوية والتي يمكن تحميلها أيضاً. وكذلك أوراق العمل¹⁰⁴. وتتسم المعلومات المتوفرة عن الأنشطة والحوكمة بوفرته. أكثر من نظيراتها في موقع وزارة المالية المصرية. مما ينعكس بالإيجاب على السياسات المالية للهند ومدى قدرتها على علاج المشكلات التي تواجه البلاد في قطاع الاقتصاد مقارنةً بمصر.

ويستكمل الموقع باقي المعلومات عن المنح والقروض التي تحصل عليها الوزارة خلافاً للنظير المصري الذي لا يذكر أيّاً منهم. والملاحظ أن وجود نسخة إنجليزية من الموقع الهندي يسمح بأن يحصل على المعلومات أي شخص موجود حول العالم على عكس الحالة المصرية¹⁰⁵. يتيح الموقع أيضاً إمكانية التواصل مباشرة مع الوزارة عن طريق البريد الإلكتروني من أجل أي استفسارات. كما يتيح إرسال توصيات ومقترحات وآراء حول الوزارة ويعد ذلك نوع من التقييم لأدائها. هذا إلى جانب آليات الحصول على المعلومات عن طريق الاتصال المباشر بالمكتب المسئول عن توفير المعلومات داخل الوزارة¹⁰⁶.

أما عن الأنشطة وكيفية الحصول على الخدمات من الوزارة فهي متاحة على الموقع فتتاح الخدمة وكيفية الحصول عليها. كما نتاح أيضاً المدة التي يتوقع المواطن أن يجاب له على طلبه خلالها. وتنطوي هذه الخدمات على إمكانية دفع الضريبة على الدخل والاستفسار عنها ومليء الاستمارات إلكترونياً. إلى جانب خدمات أخرى¹⁰⁷. كما يحتوي الموقع على آلية التظلم في حالة عدم استيفاء الخدمة أو في حالة تواجد نوع من الشكاوى. وكذلك تظلم المتقاعدين وتظلم الجمارك و الضرائب وتظلم يقدم للهيئات الإدارية¹⁰⁸ وهو ما لا يتاح بشكل كامل على الموقع المصري. ويكتفي موقع الوزارة المصري بالإشارة إلى الخدمات على شكل تقرير ولا يرشد المواطن إلى كيفية الحصول على الخدمة بسهولة. وفي كل من الموقعين المصري والهندي فإنه لا توجد معلومات واقية عن المحفوظات. إلا أن الموقع يتيح المعلومة على مدار عدد من السنوات المتتالية في صورة سلاسل زمنية عن المعلومة المطلوبة وهو أيضاً متاح على الموقع المصري فكتيب الإحصاءات متاح منذ العام المالي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤.

أما عن المطبوعات الصادرة عن الوزارة. فلا يضم أي من الموقعين أي من تلك المطبوعات. وبالتأكيد. الأفضل طرحها للمواطن من أجل تعزيز مبدأ الشفافية.

في الجمل فإن وزارة المالية تعاني من نفس المشكلات التي تعاني منها الوزارات الأخرى وإن كانت أفضل فيما يتعلق بالمعلومات المتاحة لأنها ليست «مؤسسة سيادية أمنية» على حد تعبير أحد المختصين ولكنها على الجانب الآخر تعاني الآثار السلبية للبيروقراطية.

تراعي وزارة المالية (خاصةً على الموقع الإلكتروني الخاص بها) إتاحة السلاسل الزمنية لبعض المعلومات، مثل كتاب الإحصاء السنوي للموازنة العامة فهو متاح منذ سنة ٢٠٠٥ على الموقع الإلكتروني.

- 100-http://www.finmin.nic.in/press_room/index.asp
 101-<http://finmin.nic.in/law/index.asp> المرجع السابق،-
 102-<http://finmin.nic.in/reports/outcomebudget.asp> المرجع السابق،-
 103-<http://finmin.nic.in/reports/annualreport.asp> المرجع السابق،-
 104-<http://finmin.nic.in/WorkingPaper/index.asp> المرجع السابق،-
 105-<http://www.finmin.nic.in/tenders/index.asp>
 106-http://www.finmin.nic.in/contact_us.asp
 107-<http://www.finmin.nic.in/service.asp>
 108-<http://pgportal.gov.in/>



٣-٦ وزارة الاستثمار

The screenshot shows the official website of the Ministry of Investment in Egypt. The header includes the ministry's name in Arabic and English, along with the national emblem. A navigation menu is visible at the top. The main content area features a large image of a cargo ship with the text 'مصر الجديدة' (New Egypt) and 'السويس' (Suez). A sidebar on the right contains a profile picture of the Minister and a 'رسالة من الرئيس' (Message from the President) section. The bottom of the page has three colored boxes with icons and text: 'الخدمات المالية غير المصرفية' (Non-banking financial services), 'إدارة الأصول المملوكة للدولة' (Management of state-owned assets), and 'شهود صناع الاستثمار في مصر' (Industrial witnesses of investment in Egypt).

٣-٦-١- تعريف عام بالوزارة:

تعد وزارة الاستثمار من الوزارات حديثة النشأة، فقد تم إنشاؤها في يوليو من العام ٢٠٠٤^{١٠٩} بهدف مراقبة سياسات الاستثمار والتنسيق بين الوزارات والهيئات ذات العلاقة بجمال الاستثمار في مصر. بالإضافة إلى توفير خدمة فض النزاع للمستثمرين تأكيداً على سياسة الحكومة فيما يخص تحسين مناخ الاستثمار وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة^{١١٠}.

ويتبع وزارة الاستثمار الهيئة العامة للاستثمار والتي تعد الذراع التنفيذية للخطط التي تضعها الوزارة، فهي بمثابة الهيئة الحكومية الرئيسية المختصة بتنظيم وتشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى تقديم العون للمستثمرين المحليين والأجانب. وقد تحولت الهيئة في الوقت الحالي إلى هيئة مختصة ذات دور أكثر فعالية وإيجابية، وذلك بعد أن كان دورها قاصراً على إنجاز المهام التنظيمية التقليدية، حيث شهدت الهيئة العامة للاستثمار العديد من التطورات في مجال

تسهيل وتشجيع الاستثمار في مصر، وأصبحت تمثل مجمع لخدمات الاستثمار يهدف إلى تبسيط وتيسير الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات وبدء النشاط، والترويج للفرص الاستثمارية في القطاعات المختلفة في الاقتصاد المصري، والعمل على حل مشكلات المستثمرين، وتوفير الخدمات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين^{١١١}.

وتخضع الوزارة لعدد من القوانين والتشريعات التي تنظم عملها بدايةً من القرارات الوزارية وحتى القرارات الجمهورية مروراً بقرارات رئاسة الوزراء وتشريعات البرلمان الخاصة بعملية الاستثمار المنظمة له^{١١٢}، مثل قانون رقم ١٣٣ لسنة ٢٠١٠ الخاص بالترخيص لمشروعات تكرير البترول بالعمل بنظام المناطق الحرة، وقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة، وغيرها من القوانين.

^{١٠٩} <http://www.investment.gov.eg/ar/investment/pages/institutionalframework.aspx> موقع وزارة الاستثمار، الإطار المؤسسي

^{١١٠} - المرجع السابق.

^{١١١} - المرجع السابق.

^{١١٢} <http://www.investment.gov.eg/ar/Investment/Pages/maininvestlaws.aspx> القوانين وتشريعات



٦-٣-٢- حالة المعلومات في الوزارة:

١-٢-٣-٦- عرض المعلومات:

أولاً - بيانات خاصة بالحكومة:

بشكل عام، فإن الموقع يحتوي على قدر جيد من المعلومات، ولكنه لا ينتج العديد من المعلومات الهامة والتي تعتبر معيار للقياس في ظل دولة ديمقراطية تنتهج الشفافية في تعاملها مع مواطنيها، مثل المعلومات الخاصة بالموازنة المخصصة لوزارة الاستثمار وأوجه إنفاقها وعائدات الوزارة من الأنشطة الاستثمارية أو خدمات الاستثمار، كما لا توجد معلومات عن خطط الوزارة واستراتيجياتها ولا يوجد تقييم للأداء عما سبق أو إيضاح ما تحقق وما لم يتحقق من أهداف الوزارة حتى يتمكن المواطنون من تقييم أداء الحكومة الاستثماري. وهناك بيانات تنتجها الوزارة ولا تتيحها وبعضها لا تنتجها من الأصل.

ثانياً - معلومات عن أنشطة الوزارة محل النظر:

أما عن أنشطة الوزارة، فالموقع يتيح التعرف على أنشطة الوزارة ويقدم نبذة عن عمل الوزارة ويوضح الهدف من إنشائها وأهم الأنشطة التي تقوم بها، وكذلك يقسم الموقع أنشطة الوزارة إلى أنشطة عامة وبداخل كل نشاط يوضح الموقع الأنشطة الفرعية، كما أن الموقع يقدم في بعض أقسامه إرشادات موجهة للمستثمرين تتعلق بالنشاط الاستثماري، أو إرشادات للمواطنين للاستفادة منها في حال طلب الحصول على خدمات الوزارة مثل تأسيس شركة جديدة، والتي يتيح الموقع تأسيسها إلكترونياً عن طريق رفع الأوراق المطلوبة للتأسيس والتفاعل الإلكتروني مع موظفي الوزارة. وتهدف تلك الإجراءات إلى تيسير إجراءات التأسيس بحيث تصبح زيارة واحدة إلى مقر الوزارة كافية لإعلان إنشاء الشركات.

١-٢-٣-٦- طلب المعلومات:

يتسم موظفو الوزارة بالتعاون فهم يقدمون المساعدة لطالب المعلومة عن طريق أوراق مطبوعة أو شفاهية، كما تقوم الجهة المسئولة بتوجيه طالب المعلومة إلى المكان الذي يمكن أن يحصل منه على الخدمة كما تسمح الوزارة بحضور المواطنين ورش عمل لتقديم المعلومات الخاصة بدعم الأنشطة الصغيرة والمتوسطة وتقديم معلومات عن كيفية بدء النشاط وما هي المساعدات التي ستقدمها الوزارة بدايةً من الاستشارات وحتى التمويل والشراكة. ومن الملاحظات الهامة أن كثير من العاملين بالوزارة من الشباب حديثي التخرج.

١-٢-٣-٦- الولوج:

بمجرد الضغط على الرابط الخاص بالموقع الإلكتروني يتم الدخول إليه من دون أي تعقيدات أو تكاليف. وللحصول على الخدمات المقدمة إلكترونياً، يتوجب على طالب المعلومة عمل حساب خاص به في الموقع وذلك لضمان السرية وحقوق الخصوصية للعميل. حيث إن العميل يقوم برفع مستندات شخصية وأوراق أعمال رسمية لا يريد الإطلاع عليها من قبل أفراد آخرين.

وفيما يخص الولوج للمعلومة عن طريق الوزارة، فالدخول إلى الوزارة كان سهلاً، لكن يتطلب احتفاظ الأمن بصورة ضوئية من الهوية الشخصية. وهذا الإجراء معمول به في وزارة الاستثمار فقط، فالوزارات الأخرى يحتفظ أمن الوزارة بالهوية الشخصية طوال فترة بقاء صاحب الشأن داخل الوزارة ويتم استردادها مع الخروج من الوزارة.

وهناك معلومات تنتجها الوزارة ولا تتيحها، كمعلومات عن الميزانية وتفاصيل العائدات الاستثمارية، فهي متاحة للجهات الحكومية فقط وغير متاحة للمواطن العادي.

هناك معلومات تنتجها
وزارة الاستثمار ولا تتيحها،
كمعلومات عن الميزانية
وتفاصيل العائدات
الاستثمارية، فهي متاحة
للجهات الحكومية فقط
وغير متاحة للمواطن
العادي.



وقد كان تعامل الوزارة مع فريق العمل أسرع من تعامل باقي الوزارات معه، وأكثر كفاءة. وإن كانت الوزارة تعاني من نفس المشكلات التي تعاني منها الوزارات الأخرى لكن بدرجة أقل من نظيراتها. فللوزارة فروعاً في أنحاء متفرقة من القاهرة، ويقوم كل مقر بمهام تختلف عن المهام التي يقوم بها المقر الآخر إلا أن جميعهم على دراية بمهام بعضهم.

وجدير بالذكر أن أفرع الوزارة المختلفة غير واضحة على الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة وهو ما يؤثر على الرؤية العامة لمهام الوزارة.

١-٢-٣-٤- تكلفة المعلومة:

لا يوجد تكاليف مادية للمعلومات، وهو ما يعد نقطة إيجابية هامة فيما يتعلق بالحقوق في المعلومات.

١-٢-٣-٥- جودة المعلومات:

• دقة المعلومة:

يدرك المسؤولون في الوزارة أن معظم المتعاملين مع الوزارة من رجال الأعمال ما يجعل مقدمي المعلومة ينتهجوا نهجاً أكثر احترافية وينعكس على دقة المعلومات بالإيجاب. أما المعلومات التي يتم إنتاجها على الموقع الإلكتروني فهي غير دقيقة، كما أنها مغايرة عن بيانات وزارات وأجهزة أخرى في الدولة. فعلى سبيل المثال، بيانات وزارة الاستثمار في بعض القطاعات مغايرة لتلك الصادرة عن وزارة المالية والبنك المركزي^{١١٣}.

• السلاسل الزمنية:

السلاسل الزمنية للمعلومات غير متاحة على الموقع الإلكتروني للوزارة.

١-٢-٣-٦- الفجوة بين العرض والطلب:

تتميز المعلومات المقدمة على موقع وزارة الاستثمار بوجود بعض التفاصيل، حيث إن الموقع يحتوي على مواقع إلكترونية أخرى خاصة بكل جهة تابعة للوزارة، ما يجعل المعلومات المتاحة عن تلك الجهات أكثر تفصيلاً وأكثر جودة.

ولكن هذه الجودة كافية فقط بالنسبة للمطلعين، أما بالنسبة للباحثين والمتخصصين فلهم في كفاية المعلومات التي ينتجها الموقع رأي آخر. فالعروض التي ينتجها الموقع بالنسبة لهم أقل كثيراً من المطلوب، كما أنها غير محدثة، ولا تنتج بشكل دوري^{١١٤}. وبالتالي فإن المعلومات تكون لفئة معينة من الناس ولا تغطي احتياجات كل الفئات خاصة تلك التي تتعامل مع المعلومات الخاصة بالبحث والتطوير.

ووفقاً لعينة من المواطنين طالبي الخدمة من الوزارة فقد عبر ٢٠٪ من العينة عن عدم رضاهم عن الأداء الخدمي للوزارة مقابل ٨٠٪ من العينة قالوا أن الخدمة جيدة.

وعلى الرغم من أن الأداء المعلوماتي الاستباقي للوزارة ليس بالقدر المطلوب من الكفاءة إلا أنه يعتبر أفضل من الوزارات الأخرى وبالتالي انعكس ذلك على مستوى الرضا عن الأداء. هذا فضلاً عن أن الإفصاح التفاعلي وإن كانت فيه مشقة أكثر من الإفصاح الاستباقي إلا أن إتاحة المعلومات كما يتضح من زيارة فريق العمل تنعكس بشكل واضح في مستوى الخدمة ورضى المواطنين عنها.

١١٣- المرجع السابق
١١٤- مقابلة شخصية مع أ/ إيناس زكريا، الباحثة بمركز المعلومات.



وحيث إن الوزارة معنية بالأساس بالتعامل مع المستثمرين. فإن خلق بيئة شفافة توجد فيها كل المعلومات الخاصة بالاستثمار أمر هام حتى يساعد على جذب الاستثمار الخارجي ويقلل من مخاطر الاستثمار على المستوى الداخلي. وفي حالة وجود بيئة لا تساعد على الاستثمار تضطر الشركات إلى اللجوء إلى سبل مختلفة غير قانونية للحصول على المعلومات مما يخل بمبدأ المساواة بين الشركات وهو ما يساعد على انتشار الفساد ويؤدي إلى خسارة الدولة في حالة حدوث خلاف بين الدولة والشركات الخاصة خاصة في حال لجوء الشركات إلى التحكيم الدولي.

كما عبر المواطنون عن رضاهم عن أداء الموظفين الشباب بالوزارة. حيث قال أحد المواطنين «روح الشباب تقتل البيروقراطية المملة وتتفادى المماثلة والبطء».

٦-٣-٣ النموذج الهندي:

وفي مقارنة مع حالة وزارة الاستثمار الهندية نجد أن الهيكل الإداري للاستثمار يختلف عما هو عليه في مصر. فالهند لا يوجد بها وزارة مستقلة لإدارة الاستثمار بل الاستثمار أحد حقائب وزارة المالية^{١١٥}. لذا فإن إدارة الاستثمار تتبع قسم الاستثمار^{١١٦} الذي يتبع إدارة الشؤون الاقتصادية^{١١٧} بإحدى إدارات وزارة المالية.

وفي واجهة الموقع يوجد قسم لتلقي طلبات اجتماع المستثمرين بالمسؤولين^{١١٨} عن الاستثمار من قبل المستثمرين داخل الهند أو خارجها بهدف توفير كافة المعلومات المتاحة والإجابة عن جميع التساؤلات التي يريد أن يطرحها المستثمر وجهاً لوجه. فقط كل ما عليه فعله هو إرسال رسالة بالبريد الإلكتروني.

كما يتميز الموقع الإلكتروني الهندي عن نظيره المصري بإتاحة البيانات الشخصية وطرق التواصل مع مدير إدارة الشؤون الاقتصادية شخصياً. سواء كان التواصل عن طريق الاتصال الهاتفي أو البريد الإلكتروني أو إحدى وسائل التواصل الاجتماعي^{١١٩}.

ويتيح الموقع كم وفير من المعلومات الخاصة بالاستثمار. فالموقع يتيح معلومات عن الاستثمارات الهندية الخارجية وكذلك المساعدات^{١٢٠}. فعلى سبيل المثال. يحتوى الموقع على معلومات عن الاستثمارات الزراعية الهندية في مصر والتي بلغت ١١ مشروعاً بتكلفة ٦٥٩,٤ مليون دولار أمريكي^{١٢١}. ويوفر الموقع معلومات للمستثمرين عن كيفية تقديم طلبات الاستثمار والرد على جميع الاستفسارات من خلال وحدة لتسهيلات الاستثمار. وكذلك إخبار راغبي الاستثمار بموقف الحكومة الهندية سواء بقبول أو رفض المشروعات المقدمة من قبلهم. كذلك يوضح الموقع الخطوات المتبعة لإنشاء استثمارات أجنبية في الهند. كما تقدم إدارة قسم الاستثمار مقترحات بالتعديل لبعض المشروعات في حال رفضها. وتقوم بالإجابة على كل أسئلة البرلمان فيما يتعلق بالاستثمار^{١٢٢}.

وزارة الاستثمار معنية بالأساس بالتعامل مع المستثمرين، لذلك فخلق بيئة شفافة توجد فيها كل المعلومات الخاصة بالاستثمار أمر هام حتى يساعد على جذب الاستثمار الخارجي ويقلل من مخاطر الاستثمار على المستوى الداخلي.



١١٥- <http://www.finmin.nic.in/> الموقع الرسمي لوزارة المالية الهندية،
 ١١٦- http://finmin.nic.in/the_ministry/dept_eco_affairs/investment_division/invest_div_index.asp المرجع السابق،
 ١١٧- http://finmin.nic.in/the_ministry/dept_eco_affairs/dea.asp المرجع السابق،
 ١١٨- http://www.finmin.nic.in/investor_meeting/investor_index.asp المرجع السابق،
 ١١٩- http://finmin.nic.in/the_ministry/dept_eco_affairs/secy_index.asp المرجع السابق،
 ١٢٠- http://finmin.nic.in/the_ministry/dept_eco_affairs/aids_accounts_audit/aid_index.asp المرجع السابق،
 ١٢١- <http://operations.ifad.org/web/ifad/operations/country/home/tags/egypt> المرجع السابق،
 ١٢٢- http://finmin.nic.in/the_ministry/dept_eco_affairs/investment_division/invest_div_index.asp المرجع السابق،

أما فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالحوكمة، فالمعلومات الخاصة بقسم الاستثمار هي جزء من معلومات وزارة المالية بشكل عام. لذلك فالموقع يوضح التشريعات والقوانين الحاكمة. كما يوفر الاطلاع عليها وتحميلها^{١٢٣}. وكذلك الميزانية الختامية^{١٢٤}. ويحتوي الموقع على المطبوعات الرقمية الصادرة عن الوزارة كالتقارير السنوية^{١٢٥} ونصف السنوية وربيع السنوية والتي يمكن تحميلها. وكذلك أوراق العمل^{١٢٦}. ويتضح من المعلومات المتوفرة عن الأنشطة والحوكمة وفرتها عن نظيراتها في موقع وزارة الاستثمار المصرية. مما ينعكس بالإيجاب على تدفقات الاستثمارات إلى الهند وارتفاع عائداتها مقارنةً بمصر. وكذلك تلك الوفرة في المعلومات تزيد من ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الهندي وتسهل من عملية إجراء دراسات وأبحاث الاستثمار من قبل الشركات العالمية الكبرى.

والموقع متاح لجميع الأفراد والمؤسسات في الهند وخارجها. والإطلاع على ما يحتويه من معلومات غير مقيد بأي نوع من القيود. كما أنه يمكن تحميل ما ينتجه الموقع من معلومات للجميع ومجاناً. ويتيح الموقع مثل نظيره المصري إمكانية التواصل مع الوزارة عن طريق البريد الإلكتروني من أجل أي استفسارات^{١٢٧}.

أما عن جودة المعلومات فتمتاز المعلومات في قسم الاستثمار بالتفصيل الجيد الذي يزود المستثمرين بكل المعلومات التي يحتاجون إليها أثناء عملية اتخاذ قرار الاستثمار. وهي أشمل بكثير من المعلومات الموجودة على موقع وزارة الاستثمار المصرية. وتعكس المعلومات المتوافرة على الموقع الهندي قوة الاقتصاد الهندي مما ينعكس بالإيجاب على مستوى الرضا الشعبي تجاه أداء الحكومة الاقتصادي وكذلك إكساب الهند مرتبة متقدمة في مستويات الشفافية التي تعزز من مكانتها الدولية. وجميع المعلومات قابلة للتحميل باللغة الإنجليزية والهندية.

في الجمل هناك فرقاً كبيراً بين مستوى الإتاحة المصري والهندي. أما وزارة الاستثمار المصرية فمستوى الإتاحة فيها أقل كثيراً. بيد أن الشفافية ليست العامل الوحيد المؤثر على حجم الإستثمار لكنها تؤثر على مستويات الفساد الذي يؤثر بالضرورة على الاستثمار.

^{١٢٣} <http://finmin.nic.in/law/index.asp>، المرجع السابق،
^{١٢٤} <http://finmin.nic.in/reports/outcomebudget.asp>، المرجع السابق،
^{١٢٥} <http://finmin.nic.in/reports/annualreport.asp>، المرجع السابق،
^{١٢٦} <http://finmin.nic.in/WorkingPaper/index.asp>، المرجع السابق،
^{١٢٧} http://finmin.nic.in/contact_us.asp، المرجع السابق،



الفصل السابع

تحديات إتاحة المعلومات والتوصيات

١-٧ التحديات

٢-٧ التوصيات

٣-٧ الترتيبات وخارطة الطريق



١-٧ التحديات:

من العرض السابق لإتاحة المعلومات والمشكلات التي يواجهها مستخدمو البيانات مع الجهات المختلفة التي تتيح هذه البيانات يمكن تلخيص التحديات التي تواجه التوسع في إتاحة المعلومات فيما يلي:

١-٧-١- الفجوة بين العرض والطلب على المعلومات:

أظهرت النتائج وجود فجوة بين المعلومات المتاحة من قبل الوزارات المختلفة والمعلومات المطلوبة من قبل المستخدمين. وتمثل هذه الفجوة بصورة واضحة فيما يلي:

- محدودية حجم المعلومات المتاحة، وتختلف درجة الإتاحة تبعاً لطبيعة عمل الوزارة، فوزارة الداخلية ومعها وزارة العدل كانتا أقل الوزارات من حيث إتاحة المعلومات نظراً لطبيعتها «الأمنية السيادية». وتأتي أيضاً وزارة الصحة في ترتيب متأخر من حيث حجم المعلومات التي تتيحها. وتعد وزارة التربية والتعليم أفضل الوزارات التي تمت دراستها في هذا التقرير من حيث كم وطبيعة المعلومات المتاحة على موقعها الإلكتروني وفي مطبوعاتها. تليها وزارة الاستثمار.
- عدم تحديث المعلومات بصورة كافية، ويظهر ذلك في كل الوزارات التي تمت دراستها فيما عدا وزارة التربية والتعليم التي تتيح البيانات حتى آخر عام دراسي.
- عدم إتاحة سلاسل زمنية للمؤشرات المختلفة، ويظهر ذلك في معظم الوزارات التي تمت دراستها.
- عدم إتاحة المؤشرات على مستوى الوحدات الإدارية الدنيا (المراكز/الأقسام، والقرى/الشيخايات). ويظهر ذلك في معظم الوزارات التي تمت دراستها.
- خضوع إتاحة المعلومات لمفهوم الأمن القومي، وهو بالأساس مفهوم غير محدد ولا يوجد تعريف واضح له.

١-٧-٢- جودة المعلومات:

تعاني الإحصاءات التي تنشرها الوزارات المختلفة من تضارب واضح يمكن عزوه جزئياً إلى اختلاف التعريفات والمفاهيم المستخدمة. مما يصعب على مستخدم المعلومات غير المتخصص التعامل مع المعلومات المتاحة واختيار المفاهيم التي يعتمد عليها.

١-٧-٣- تحديات تشريعية:

- عدم صدور قانون لتنظيم تداول المعلومات يضمن حقوق مستخدمي البيانات ومنتجي البيانات بالرغم من استحداث مادة في دستور مصر الذي تم الاستفتاء عليه في ٢٠١٤ ووافق عليه المصريون بنسبة فاقت ٩٨٪ تضمن حق المواطنين في الحصول على المعلومات.
- تجاهل تنفيذ المعاهدات الدولية التي تنص على حق المواطنين في الحصول على المعلومات.

١-٧-٤- تحديات مؤسسية:

- البيروقراطية الحكومية التي حكمت مصر لسنوات طويلة والتي ترى أن احتكار المعلومات مصدر للقوة، وأن إتاحة المعلومات يجب أن تكون حسب الحاجة، وأن زيادة حجم المعلومات المتاحة للمواطنين تستخدم ضد الحكومة.
- غياب الإطار المؤسسي الذي يسمح بتداول الوثائق.
- غياب الإطار المؤسسي الذي ينظم تداول البيانات الحكومية ذات الصلة بالحكومة.
- وجود قصور في الإطار المؤسسي المنوط به تداول الإحصاءات.

تعد وزارة التربية والتعليم أفضل الوزارات التي تمت دراستها في هذا التقرير من حيث كم وطبيعة المعلومات المتاحة على موقعها الإلكتروني وفي مطبوعاتها.



٧-٥- تحديات ثقافية:

- المناخ العام في مصر ينحاز لحجب المعلومات ولا يتقبل فكرة أن الولوج إلى المعلومات حق أصيل من حقوق المواطنة. والأسباب التي تؤدي إلى استمرار ذلك عديدة، منها أن احتكار المعلومة يشكل قوة لمن يقوم باحتكارها حتى وإن جاءت هذه القوة خصماً من القوة الجمعية للوطن.
- تصور بعض المسؤولين أن مزيداً من إتاحة المعلومات سيُمكن الإعلام من «رقبة» أجهزة الدولة وسيُعطي للإعلام فرصاً أكبر لتوجيه مزيد من السهام للمسؤولين الحكوميين، مما يجعلهم يؤثرون السلامة بعدم إتاحة المعلومات.
- اتساع مفهوم الأمن القومي ليشمل عدد كبير من البيانات والمؤشرات التي يحق للمواطن معرفتها والتي لا تشكل خطراً فعلياً على الأمن القومي خاصةً بعد التطور التكنولوجي الكبير الذي شهده العالم والذي يمكن الكثيرين من الحصول على هذه المعلومات حتى لو لم تفصح عنها الدولة بصورة رسمية.
- عدم وعي المواطن بحقه في الحصول على المعلومات ودوره في المراقبة والمساءلة للمسؤولين.

٧-٢ التوصيات:

التحول إلى مناخ تنساب فيه المعلومات بسلاسة يتطلب تشريع جيد. وهو ما يبدو أنه ممكن في ضوء العمل الذي تم مؤخراً في وزارة العدل. إلا أن التدخل التشريعي يجب أن ينظر إليه على أنه شرط ضروري ولكن غير كافٍ. ومربط الفرص حتى يتحول هذا القانون إلى واقع عملي أن تواكبه حزمة من السياسات والبرامج التي تتضمن تعديلات مؤسسية داخل الحكومة المصرية سواء على المستوى المركزي أو المحلي. كما يتطلب الأمر بناء القدرات الفنية للعاملين في مجال إتاحة المعلومات والتوظيف المناسب لتكنولوجيا المعلومات وتعريف المواطن بحقه في الحصول على المعلومات والارتقاء بنوعية البيانات التي يتم جمعها وسرعة إصدارها والحفاظ على انتظام دوريتها.

٧-٢-١- توصيات على مستوى التشريعات:

- ١- إصدار قانون الحق في المعلومات بشكل يتوافق مع المعايير العالمية على أن تتوافق قوى المجتمع المدني والجهات المعنية على القانون بحيث يراعى أن يلائم الوضع في مصر.
- ٢- التعامل مع القوانين الأخرى التي لها علاقة بالحق في المعلومات أو بالبيانات المنتجة كما في القانون الخاص بالإحصاءات والمسوح على مستوى المحافظات.
- ٣- العمل على التنسيق بين القوانين التي تنظم عمل الجهات المختلفة المختصة بالتعامل مع المعلومات (الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء - دار الوثائق القومية - مراكز المعلومات - الوزارات المختلفة... إلخ) بحيث تتوافق المعلومات لدى الجميع وتتم مشاركة المعلومة المنتجة بين هذه الجهات المختلفة حتى لا يحدث إهدار للوقت والجهد والأموال في إعادة إنتاج معلومات سبق وأن انتجت بالفعل.
- ٤- توحيد المفاهيم القانونية والعملية بين الجهات المختلفة (الأمن القومي - المصلحة العامة... إلخ) حتى لا يحدث تضارب بين المعلومات في المؤسسات المسئولة.

٧-٢-٢- توصيات على المستوى المؤسسي:

- ١- استحداث إطار مؤسسي يكون مسؤولاً عن اتخاذ الإجراءات التي من شأنها ضمان حرية تداول المعلومات، ويُقترح استحداث مفوض عام للمعلومات، يعينه رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من البرلمان، على أن يرأس هيئة يتم استحداثها للقيام بكل ما من شأنه ضمان حرية تداول المعلومات، بما في ذلك:
- رسم سياسات إتاحة المعلومات والإحصاءات.



- مراقبة أداء الأجهزة الحكومية في الإلتزام بقواعد تداول المعلومات.
- إصدار تقارير دورية معلنة لتقييم أداء الأجهزة الحكومية في تنفيذ قوانين تداول المعلومات.
- تعريف المواطن بحقوقه في الحصول على المعلومات.
- تحديد آليات البت في النزاعات المتعلقة بالحصول على المعلومات.
- وضع سياسات التدريب للعاملين في مجال إتاحة المعلومات.
- تقديم التوصيات التي من شأنها بناء ثقافة مواتية لتداول المعلومات.

٢- لا شك أنه في الكثير من الحالات توجد مشكلات إدارية تتعلق بالبيروقراطية والتراتبية الموجودة داخل المؤسسات المسؤولة عن المعلومات وبالتالي من المهم توضيح مهام كل موظف في المؤسسة بحيث يستطيع إرشاد طالب المعلومة إلى المكان الصحيح للحصول على ما يريد من خدمات.

٣- التنسيق بين القطاعات المختلفة داخل الوزارة. ووضع أطر للتعاون بين هذه القطاعات حتى يسهل الحصول على المعلومات التي يريدها طالبها.

٤- إعادة ترتيب الأرشيف بشكل يسمح بالولوج عليه والحصول على المعلومات بشكل سهل. لخلق دورة معلوماتية تفيدها كل من الدولة والمواطنين.

٥- إصلاح المؤسسات من الداخل بصورة تقضي على سياسة الفردية، مما يخلق نظام معلوماتي دوري لا يتوقف على وجود أشخاص بعينها تصدر القرارات المتعلقة بالمعلومات فيتم الإفصاح عن المعلومة بشكل تلقائي لا يعطل أعمال المؤسسة.

- ٦- توعية العاملين بالوزارات ومؤسسات الدولة المختلفة بأن الإفصاح عن المعلومات هو حق أصيل للمواطن وأنه من واجب الموظف الإفصاح السريع عن المعلومات والتعامل مع المواطن بشكل لائق وأن تقديم المعلومة هو أحد واجباته وليس تفضلاً على المواطن.
- ٧- تحديث آلية التعامل مع البيانات كي لا تحدث مغالطات في النتائج النهائية.

٧-٢-٣- توصيات على مستوى الثقافة:

عادةً ما تفرض ثقافة السرية قيوداً على الحق في الحصول على المعلومات. وبالتالي تُعد أحد التحديات. وفي ظل ما ذكرناه سابقاً من بعض السمات الثقافية في بعض الدول مثل ما يتعارف عليه في مصر «داري على شمعك تقيده» فإن هذه الثقافة تمثل عائقاً جوهرياً. فقد يرى المواطنون والموظفون الحكوميون أن المعلومات لا تخص المجتمع بأسره. وذلك يقيد تدفق المعلومات عبر المجتمع. وفي كثير من الحالات، لا تعلم الشركات وأصحاب المصلحة الآخرون من المجتمع المدني أن من حقهم الحصول على المعلومات من الحكومة.

ورغم أنه يلزم العمل سويماً في هذه الحالات، فإنه يتعين على الحكومة أخذ زمام المبادرة بتبني إجراءات تهدف لتغيير ثقافة السرية. ومن بين تلك الإجراءات ما يلي:

- ١- تغيير الثقافة السائدة بأن الحكومة تفضل على المواطن بإعطائه المعلومات.
- ٢- الربط بين الإفصاح عن المعلومات ومحاربة الفساد والقضاء على الوساطة والمحسوبية لدى المواطن العادي مع التشديد على علاقة الإفصاح عن المعلومات بالحياة اليومية.
- ٣- تنظيم حملات للتشجيع وللتوعية بكيفية الوصول إلى المعلومات العامة من خلال التعريف بهذا الحق والحالات المتعلقة به والمتطلبات، بحيث يكون جميع أصحاب المصلحة على معرفة بهذه الآلية وكيفية استخدامها.

على المستوى المؤسسي يجب التنسيق بين القطاعات المختلفة داخل الوزارة، ووضع أطر للتعاون بين هذه القطاعات حتى يسهل الحصول على المعلومات التي يريدها طالبها.

يجب الربط بين الإفصاح عن المعلومات ومحاربة الفساد والقضاء على الوساطة والمحسوبية لدى المواطن العادي مع التشديد على علاقة الإفصاح عن المعلومات بالحياة اليومية.



- ٤- تنفيذ وتوفير موارد ملموسة وفعالة في المجالات الحكومية الملائمة. فكلما كان البلد أكثر تطوراً، كلما كانت المعلومات مكتملة وجيدة التوقيت نظراً لارتفاع تكلفة ترتيب المعلومات وإدارتها وتنظيمها.
- ٥- تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة لإتاحة المعلومات وتقليل الفجوة بين المستخدمين والحكومة.
- ٦- لا يمكن تغيير ثقافة السرية دون مشاركة فعّالة من جانب الحكومة في هذه الإجراءات. فالقيام بهذه الإجراءات مسئولية الحكومة التي يتعيّن عليها القيام بدور نشط في هذا الشأن. كما تفضي جهود الحكومة على هذا الصعيد إلى زيادة مستوى الكفاءة والشفافية لديها.

٧-٢-٤- دور تكنولوجيا المعلومات:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً محورياً في قضية الإتاحة حيث توفر قناة غير مسبقة واسعة الانتشار وهي الإنترنت. والقول بأن أمية استخدام الإنترنت مازالت عالية في البلدان الأقل تقدماً مردود عليه بأن الشواهد تشير إلى أنه في حالة توفر المعلومة فسوف يستعين من يرغب فيها من هو قادر على تصفح الإنترنت.

ومن ناحية أخرى، فإن حزم برامج معالجة البيانات الضخمة وحزم برامج التحليل والتنقيب سوف تلعب دوراً محورياً في وضع الكم الهائل من البيانات الذي سيتاح بشكل مُكّن من الاستفادة منه واستقراره.

ومن الجدير بالذكر، أن تطبيقات المحمول وبالأخص تلك التي تتمتع بخاصية تحديد الموقع الجغرافي سوف يكون لها استخداماً واضحاً في مجال إتاحة المعلومات واستقبال ملحوظات وتعقيبات المواطنين وعلى رأس ذلك على سبيل المثال إمكانية استطلاع رأي المواطن فيما تقدمه الحكومة من خدمات وكذلك فيما تقيمه من مشروعات جديدة وهو ما سيكشف على الفور أي تقارير غير مطابقة للواقع قد يقدمها الموظف لرئيسه في العمل.

٧-٢-٥- بناء القدرات:

إن صدور تشريع ولائحة منظمة له ليس نهاية الطريق بل هو في حقيقة الأمر بداية الطريق. فلا يوجد أية ضمانات لاستخدام القانون. ليس لأن الموظفين الحكوميين لن يطبقونه بل لأن المواطنين أنفسهم قد لا يطالبون بحقوقهم بعد عقود طويلة اعتادوا فيها ألا تتاح المعلومة. وبناءً عليه فإن حملة كبيرة للتوعية وبناء القدرات سوف تكون مطلوبة لكل من الموظفين، المواطنين، نواب البرلمان، والقضاة.

٧-٢-٦- حرية تداول المعلومات: الكلك فائز

بعض البيانات سيؤدي نشرها إلى كشف فساد أو تناقضات غير عادلة ربما لا يدري بها رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء ولكنهم يتحملون وزرها. وبعض البيانات الأخرى قد تبرز ضالة ما يحصل عليه بعض المسؤولين ومن ثم ستدحض شائعات وانطباعات استقرت في وجدان المواطن دون دليل يؤكددها. وفي الحالتين فإنها فرصة للرئاسة أو للحكومة لتسجل هدفاً سهلاً قبل مرور الوقت الضائع في مباراة سياسية حرص الفريقان فيها على التعادل السلبي.

فيما يلي مقترحات محددة في هذا الشأن:

- ١- إتاحة كل قرارات رئيس الجمهورية على موقع إلكتروني والامتناع عن إصدار قرارات تنشر في الوقائع الرسمية تحت ترقيم قرار رقم «... مكرر» والذي تم اللجوء إليه في الماضي بهدف إخفاء هذه القرارات أو بقصد إثبات تاريخها بشكل مزور. وعلى الرغم من مرور أكثر من سنة على تولي الرئيس للرئاسة إلا أنه حتى اللحظة ليس لدى الرئاسة أي موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت.
- ٢- إتاحة كل قرارات رئيس مجلس الوزراء على موقع مجلس الوزراء والذي لا يقدم حالياً الحد الأدنى لمحتوى معلوماتي تقدمه معظم الدول النامية لمواطنيها.



- ٣- نشر أسماء المعتقلين وتاريخ اعتقالهم وتجديد هذه القائمة بشكل دوري مناسب واعتبار وزير الداخلية مسئولاً دستورياً عن دقة هذا البيان.
- ٤- نشر بيانات وافية عن نتائج المناقصات الحكومية وهي أحد مبادرات وزارة التنمية الإدارية التي اختفت من الخريطة في وقت يحتاج إليها المجتمع المصري لتنفيذ مبادرات مسكوت عنها - ربما عن غير قصد - في مجال الحوكمة.
- ٥- نشر بيانات وافية عن التعيينات الحكومية ومدى التزامها مبدأ تكافؤ الفرص.
- ٦- نشر الرواتب (بما في ذلك أي بدلات أو مكافآت) التي يحصل عليها كبار المسؤولين في الدولة بما فيهم رئيس الجمهورية ومساعدوه ومستشاروه ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء المؤسسات الحكومية وشركات القطاع العام، وقيام كل وزارة أو هيئة حكومية بنشر أسماء ورواتب المسؤولين الذين يحصلون على أعلى ٢٠ راتب.
- ٧- نشر المرتبات والمكافآت التي يحصل عليها رئيس وأعضاء مجلس النواب القادم.
- ٨- قيام كل وزارة أو هيئة حكومية بالإفصاح عن عدد السيارات الحكومية التي تحمل لوحات خاصة والتي يستخدمها المسؤولون الحكوميون وعدد المسؤولين الذين يستحوزون على أكثر من سيارة، وتكلفة تشغيل هذه السيارات.
- ٩- نشر إحصاءات عن توزيع الصحف القومية وميزانيات المؤسسات الصحفية التي تصدرها.

٣-٧ الترتيبات وخارطة الطريق:

يجب أن يسري قانون تنظيم الإفصاح وتداول المعلومات على جميع الأجهزة الحكومية. ويشمل ذلك جميع المستويات التي تشكل جزءاً من الحكومة على المستوى القومي وكذلك المحلي (المحافظات، والأقسام والمراكز والقرى)، والمؤسسات والشركات التجارية وغيرها من الهيئات المملوكة أو المدارة من قبل الدولة، والهيئات التي تم إنشاؤها بموجب القانون. كما يمكن -كإجراء أمثل- أن يشمل الهيئات الممولة من قبل الدولة أو التي تقوم بوظائف عامة.

وإذا لم تلتزم الجهات بالإفصاح طوعاً أو ظن القائمون عليها أن هناك بعض المعلومات ليست ذات أهمية ومن ثم تم حجب نشرها يجب أن تكون هناك آلية واضحة يتقدم من خلالها المستثمر أو المواطن بطلب لمعرفة ما تعتقد أنها لدى جهة حكومية، وإجراءات طلب المعلومات هي الآلية التي تقيس مدى إعمال القانون، وهي بذلك تكتسب أهمية فائقة. ونعرض فيما يلي بعض الأمور الإجرائية الرئيسية:

١-٣-٧ تقديم الطلبات:

١- يجب أن يكون تقديم الطلب مجاناً مع تمكين أصحاب الطلبات من تقديم طلباتهم بطرق مختلفة (حضور صاحب الطلب شخصياً، أو إرسال الطلب بالبريد العادي أو الإلكتروني أو موقع الإنترنت) ولا يلزم سوى ذكر التفاصيل الضرورية التي تحدد المعلومات المطلوبة وكيفية تسليمها (استلام باليد - إرسال بالبريد العادي أو الإلكتروني...). ولا ينبغي طلب ذكر أية أسباب في الطلب.

٢- يجب تقديم المساعدة في حالة احتياج مقدم الطلب لها بسبب الأمية أو الإعاقة أو الصعوبة في تعبئة نموذج الطلب واستيفاء البيانات.

٣- يُمنح مقدم الطلب أيضاً عند تقديم الطلب (ورقياً عند التقدم بنفسه أو إلكترونياً) موضعاً فيه الموعد المتوقع أن يتم الرد على طالب البيانات فيه.

٤- البيانات والمعلومات ملك الشعب وقد تم تسديد ثمنها بالفعل من خلال مرتبات موظفي الحكومة التي تدفع من أموال الشعب دافع الضرائب، ومن ثم يجب أن يكون الحصول على المعلومة بسعر الوسيط الذي تقدم عليه والجهد اللازم لإعدادها فقط (الورق أو الإسطوانة المدمجة أو الموقع الإلكتروني على الإنترنت).

لا يجوز رفض الإفصاح عن المعلومات إلا إذا كان الإفصاح سيؤدي إلى إلحاق ضرر بمصلحة مشروعة، وحتى إذا كان من شأن الإفصاح عن المعلومات أن يلحق الضرر بمصلحة مشروعة فإنه يتعين بعد أخذ كل الأمور في الاعتبار أن يتم الإفصاح عن المعلومات عندما تفوق المصلحة العامة المتحققة من الإفصاح الضرر بالمصلحة التي يحميها الاستثناء.



٧-٣-٢- معالجة الطلبات:

- ١- يتعين على الأجهزة الحكومية معالجة الطلبات بأسرع وقت ممكن وألا تتجاوز فترة الاستجابة في أي حال من الأحوال المدة القصوى المحددة بالقانون.
- ٢- يتعين على الأجهزة الحكومية -حسب ما يقتضيه الوضع- نقل الطلب إلى جهاز حكومي آخر يحوز المعلومات إذا لزم ذلك.
- ٣- ينبغي تقديم المعلومات في الشكل الذي يفضله مقدم الطلب (مثل النسخة الإلكترونية أو إتاحة الفرصة لفحص الوثائق).
- ٤- في حالة رفض طلب الحصول على المعلومات، ينبغي تزويد مقدم الطلب بإخطار يوضح أسباب الرفض بدقة.

٧-٣-٣- الاستثناءات:

إذا كانت الإجراءات هي آلية أعمال قانون الحصول على المعلومات فإن نظام الاستثناءات هو قلبه وجوهره باعتباره الخط الفاصل بين الانفتاح والسرية. وتمثل الاستثناءات الجزء الأكثر تعقيداً في القانون من حيث كل من المفاهيم والتطبيق العملي. ومع ذلك يمكن تبسيط القضايا الرئيسية للاستثناءات بعرضها في عدد قليل من المسائل الأساسية كما يلي:

- ١- العلاقة مع قوانين التصنيف والسرية: في الواقع العملي، مثلما هو الحال في معظم البلدان، يوجد تباين جوهري بين كل من وجهة أحكام السرية في القوانين المختلفة وطريقة عمل أنظمة التصنيف من جهة والمعايير الدولية لحق الحصول على المعلومات من الجهة الأخرى. ولذا من الأهمية بمكان أن يقوم قانون إتاحة المعلومات -قدر ما هو موجود من التعارض والتضاد- بإبطال أحكام التصنيف والسرية الواردة في قوانين أخرى. ولكن يجوز لأحكام السرية في القوانين الأخرى أن تسهب في توضيح استثناء ما في قانون الحصول على المعلومات (مثل الخصوصية أو الأمن القومي) طالما أنها تخترم القواعد المنصوص عليها في قانون الحصول على المعلومات.
- ٢- اختبارات الضرر والمصلحة العامة: يقضي مبدأ أساسي في القانون الدولي بإخضاع الاستثناءات لاختبار الضرر، أي أنه لا يجوز رفض الإفصاح عن المعلومات إلا إذا كان الإفصاح سيؤدي إلى إلحاق ضرر بمصلحة مشروعة. ويقضي مبدأ أساسياً آخر بأنه حتى إذا كان من شأن الإفصاح عن المعلومات أن يلحق الضرر بمصلحة مشروعة فإنه يتعين بعد أخذ كل الأمور في الاعتبار أن يتم الإفصاح عن المعلومات عندما تفوق المصلحة العامة المتحققة من الإفصاح الضرر بالمصلحة التي يحميها الاستثناء.
- ٣- قائمة المصالح المشروعة: يتعين على القانون الجيد المعني بالحق في الحصول على المعلومات أن يقدم قائمة كاملة بالمصالح التي تبرر رفض تقديم المعلومات (وهي قائمة مختلفة عن فئات المعلومات السرية). وتشمل هذه المصالح: الأمن القومي؛ والعلاقات الدولية، والصحة والسلامة العامة؛ ومنع الجريمة قبل وقوعها، والتحقيق فيها بعد وقوعها، وملاحقة مرتكبيها، والخصوصية، والمصالح التجارية المشروعة، وإدارة الاقتصاد، والمعلومات المتمتعة بحماية وحصانة قانونية، والحفاظ على البيئة، والإجراءات القانونية لوضع السياسات وأية عمليات أخرى للسلطات العامة.
- ٤- مسائل أخرى: ثمة عدد قليل من المسائل الأخرى التي تحدد معالم نظام الاستثناءات الجيد مثل الحد الزمني المفروض على المعلومات المشمولة بالقيود والاستثناءات (لمدة ٢٠ عاماً على سبيل المثال)، ومتطلبات التشاور مع الغير بشأن المعلومات المقدمة منهم، وشرط قابلية الفصل الذي يتيح إزالة معلومات من الوثيقة لكونها معلومات معفاة من الإفصاح عنها.

٧-٣-٤- مسئول في كل جهة:

تقضى معظم القوانين بتعيين مسئول بكل جهة لتسهيل التنفيذ وليكون محاسباً عن أداء هذه الجهة في تطبيق القانون.



الملاحق

النتائج التفصيلية لتقييم إتاحة المعلومات

أولاً: الوزارات الخدمية

ثانياً: الوزارات غير الخدمية



أولاً: الوزارات الخدمية

وزارة الصحة

بيانات خاصة بالحكومة

المعلومة \ السؤال	هل البيان موجود؟	هل متاح للجميع؟	صيغة الإتاحة word, pdf, excel sheet...et	هل البيان مفهوم/واضح/وافي؟ وسبب ذلك؟	هل البيان يتواجد لسنوات سابقة؟ كم عددها؟
الهيكل المؤسسي	نعم	نعم	في صيغة JPEG	من حيث الشكل والعرض فالبيان واضح. لكنه غير وافي. المعروض على الموقع هو الهيكل الداخلي الإداري والتنظيمي. لكن تنقصه الإشارة إلى علاقة هذه القطاعات ببعضها وعلاقتها بالجماهير أو الخدمات التي تقدمها للمواطنين.	----
الخطط والاستراتيجيات	نعم	نعم	PowerPoint	الخطط غير مفصلة	متاح فقط عرض عن الخطط والاستراتيجيات لسنة واحدة فقط وغير محدث
التقارير وتقييم الخطط والاسـتراتيجيات	لا	لا	----	----	----
البيانات والوثائق التي تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات والقوانين	نعم	نعم	غير واضح (نظراً لمشاكل تقنية بالموقع)	يوجد الدليل الموحد للبيانات والمؤشرات الصحية (الذي يحتوي على كل الإحصاءات والبيانات والمؤشرات الصحية) المشاكل التقنية الموجودة بالموقع تمنع الوصول إلى المعلومات.	لا يمكن تحديد السنوات بسبب عدم قراءة الدليل على الموقع الإلكتروني
معلومات عن الموازنة	لا	لا	لا	----	----
معلومات عن الاجتماعات المفتوحة لحضور العامة	لا	لا	لا	----	----
معلومات عن الدعم والمشتريات الحكومية	لا	لا	لا	----	----
معلومات عن الحق في المعلومات	لا	لا	لا	----	----



المعلومات الخاصة بأنشطة الوزارة محل النظر

المعلومة \ السؤال	هل البيان موجود؟	هل متاح للجميع؟	صيغة الإتاحة word, pdf, excel sheet...et	هل البيان مفهوم/واضح/واقفي؟ وسبب ذلك؟	هل البيان يتواجد لسنوات سابقة؟ كم عددها؟
ماهية الأنشطة	نعم	نعم	Excel sheet	تتاح المعلومات في شكل أرقام: تطوير أو إحلال أو إنشاء لوحدات صحية جديدة ولا يوجد ذكر لأي تفاصيل عن الأموال التي صرفت من أجل ذلك ولا أي تفاصيل عن الوحدات.	البيانات المتاحة تخص فقط الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩)
إجراءات الحصول على الخدمات التي تقدمها الوزارة	نعم	نعم	نص منشور على الموقع الإلكتروني وغير متاح للتحميل.	البيانات غير كافية حيث أنه توجد بعض البيانات التي تشير إلى وجوب الحصول على الاستمارة المطلوبة (بعد الإشارة إلى المكان دون ذكر عنوانه) ثم معرفة الاستمارات المطلوبة من خلال هذه الاستمارة الورقية.	-----
إرشادات	لا	لا	-----	-----	-----
كتيبات ونسخ من الاستمارات للحصول على الخدمة والمواعيد النهائية للحصول على الخدمة	لا	لا	-----	-----	-----
معلومات عن البيانات المحفوظة	لا	لا	-----	-----	-----
معلومات عن المطبوعات	نعم	نعم	PDF	على الموقع "إصدارات الوزارة". يضم عدد من المطبوعات الوزارة. لكن لا يوجد معلومات توضيحية بخصوص هذه المطبوعات (تاريخ ومناسبة النشر - كيفية الحصول على المطبوعات الورقية) بالإضافة إلى أن القسم غير محدث.	آخر المنشور على الموقع يرجع إلى عام ٢٠٠٨



وزارة التربية والتعليم
بيانات خاصة بالحكومة

المعلومة \ السؤال	هل البيان موجود؟	هل متاح للجميع؟	صيغة الإتاحة word, pdf, excel sheet...et	هل البيان مفهوم/واضح/وافي؟ وسبب ذلك؟	آخر تحديث/ امكانية التحميل	هل البيان يتواجد لسنوات سابقة؟ كم عددها؟
الهيكل المؤسسي	نعم	نعم	TEXT	"إدارات تابعة للوزارة" يوضح من خلال هذا القسم البيانات الخاصة بهذه الإدارات وكذلك الإدارات الفرعية المندرجة تحتها دون تفاصيل عن العلاقة الهيكلية وتنظيمية بينها.	غير محدد	غير محدد
الخطط والاستراتيجيات	نعم	نعم	Power Point	يوضح الخطة الاستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي ٢٠١٤ - ٢٠٣٠. وكذلك كالبنية الأساسية للتعليم والبرامج التكنولوجية وبرامج التعليم الأساسي...إلخ	غير محدد/ يمكن تحميله	تم وضعه في عام ٢٠١٤
التقارير وتقييم الخطط والاستراتيجيات	لا	لا	---	---	---	---
البيانات والوثائق التي تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات والقوانين	نعم	نعم	PDF	البيان واضح ومفهوم ووافي ومستوفي لكل البيانات الواجب توافرها في مثل هذا النوع من البيانات.	موجود/ يمكن تحميله	القوانين: بعض منها ١٩٧٢ - ٢٠١٢ القرارات: ٢٠١٢ - ٢٠١٤
معلومات عن الموازنة	لا	لا	---	---	---	---
معلومات عن الاجتماعات المفتوحة لحضور العامة	لا	لا	---	---	---	---
معلومات عن الدعم والمشتریات الحكومية	نعم	نعم	PDF	البيان يوضح المناقصات التي تطرحها الوزارة سواء للقيام بأعمال لصالحها أو لإجراء مشتریات أو مبيعات من مخزون الوزارة.	غير محدد/ يمكن تحميله	تم وضعه في عام ٢٠١٤
معلومات عن الحق في المعلومات	لا	لا	---	---	---	---



المعلومات الخاصة بأنشطة الوزارة محل النظر

المعلومة \ السؤال	هل البيان موجود؟	هل متاح للجميع؟	صيغة الإتاحة word, pdf, excel sheet...et	هل البيان مفهوم/واضح/وافي؟ وسبب ذلك؟	آخر تحديث/ امكانية التحميل	هل البيان يتواجد لسنوات سابقة؟ كم عددها؟
ماهية الأنشطة	نعم	نعم	Text	الموقع يوضح الإدارات التعليمية وأنشطتها داخل الوزارة	غير محدد	غير محدد
إجراءات الحصول على الخدمات التي تقدمها الوزارة	لا	لا	----	ملحوظة.. يتيح الموقع خدمات الدعم الفني للمواطنين من أجل الإجابات على جميع استفساراتهم من خلال التليفون، الفاكس والبريد الإلكتروني.	---	----
إرشادات	لا	لا	---	في قسم الإدارة الإلكترونية للموقع هناك قسم فرعي يسمى «تنويهات». ومع الإطلاع على هذا القسم وجدناه خالياً من أي معلومات (خالياً من أي نصوص مكتوبة - قسم فارغ)	غير موجود	غير معلوم
كتيبات ونسخ من الاستمارات للحصول على الخدمة والمواعيد النهائية للحصول على الخدمة	نعم	نعم	PDF	الموقع يتيح الاستمارات اللازمة للحصول على خدمة من خلال أحد أبوابه المسمى "نماذج طلبات".	غير محدد/ يمكن تحميله	غير معلوم
معلومات عن البيانات المحفوظة	نعم	نعم	Pdf/ Word	يحتوي الموقع على الكتب الإحصائية التعليمية منذ العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤.	٢٠١٣/٢٠١٢ يمكن تحميله	غير معلوم
معلومات عن المطبوعات	نعم	نعم	PDF	فالمحتوى يقدم بيان ملخص لإحصاء التعليم قبل الجامعي، والإحصاء السنوي للعام الدراسي، وبعض مؤشرات والإحصاءات التعليمية للعام الدراسي. كما يوجد تقرير يومي بعنوان «تقرير غرفة العمليات المركزية» والذي ينشر فيه أخبار المدارس في كافة المديرية التعليمية في الجمهورية.	٢٠١٣/٢٠١٢ يمكن تحميله	البيان موجود منذ عام ٢٠١٢ (منذ عامين) وآخر تحديث للتقرير اليومي الخميس ٢٠ مارس ٢٠١٤



وزارة الداخلية
بيانات خاصة بالحكومة

هل البيان يتواجد لسنوات سابقة؟ كم عددها؟	هل البيان مفهوم/واضح/وافي؟ وسبب ذلك؟	صيغة الإتاحة word, pdf, excel sheet...et	هل متاح للجميع؟	هل البيان موجود؟	المعلومة \ السؤال
غير محدد، ولكن وفقا ملحوظة الحقوق الملكية الفكرية. فإن البيان تم إدخاله على موقع الوزارة منذ عام ٢٠٠٧. أي منذ ٧ سنوات.	هناك شكل هرمي يوضح القطاعات والإدارات العامة التي تعاون الوزير، وما يتبعها من إدارات عامة ومصالح. كما يوضح البيان أيضا توزيع مديريات الأمن وفق النطاق الجغرافي للجمهورية. وتبعتها المباشرة للوزير. (تم اختيار الألوان للإيقونات الموضحة للبيان. وتم توضيح الفارق بين كل محتوى وفق اللون المستخدم.	رسم بياني	نعم	نعم	الهيكل المؤسسي
---	---	---	لا	لا	الخطط والاستراتيجيات
---	---	---	لا	لا	التقارير وتقييم الخطط والاستراتيجيات
غير معلوم	حيث أن النص الدستوري المنظم لعمل الشرطة وقانون هيئة الشرطة. والبيان قديم والنص المستند عليه هو المادة ١٨٤ من دستور ١٩٧١ المنتهي العمل به منذ عام ٢٠١١.	تقرير	نعم	نعم	البيانات والوثائق التي تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات والقوانين
غير معلوم	---	---	لا	لا	معلومات عن الموازنة
الفترة ما بين ١٩٩٩ إلى ٢٠١٢	يوجد بالموقع فرع خاص بالإدارة العامة للإعلام والعلاقات. وفيه بيانات صادرة توضح الندوات والمؤتمرات التي تنظمها وزارة الداخلية أو تشارك فيها.	تقارير	نعم	نعم	معلومات عن الاجتماعات المفتوحة لحضور العامة
جميع المناقصات في الموقع (٣) مناقصات في الفترة ما بين ١٥ فبراير وحتى ٣١ مارس من العام الجاري ٢٠١٤	حيث يوجد باب في الموقع عن المناقصات والممارسات يوضح المناقصات التي تطرحها الوزارة وتوضح شروط الدخول إلى المناقصات.	تقرير	نعم	نعم	معلومات عن الدعم والمشتريات الحكومية
غير معلوم	حيث أن الموقع يحتوي على الهدف من إنشاء المركز الاعلامي للوزارة والهدف منه ومن أهدافه كما هو موضح إيصال المعلومات الأمنية إلى المواطنين باستخدام كافة وسائل الاعلام الرسمية. ولكن فقط المعلومات المتعلقة بأداء جهاز الشرطة وحقيقه تقدم في كشف الجريمة والحد منها فقط ويتم ذلك عن طريق النشرات والبيانات الصحفية والأفلام الوثائقية. ولم يتطرق إلى معلومات أخرى مثل تلك المتعلقة بالحكومة ولم يتطرق أيضا إلى حق المواطنين في الوصول إلى تلك المعلومات.	تقرير	نعم	نعم	معلومات عن الحق في المعلومات



المعلومات الخاصة بأنشطة الوزارة محل النظر

المعلومة \ السؤال	هل البيان موجود؟	هل متاح للجميع؟	صيغة الإتاحة word, pdf, excel sheet...et	هل البيان مفهوم/واضح/وافي؟ وسبب ذلك؟	هل البيان يتواجد لسنوات سابقة؟ كم عددها؟
ماهية الأنشطة	نعم	نعم	تقارير	كل جهة شرطية توضح أنشطتها وكيفية استفادة المواطن من تلك الأنشطة.	غير معلوم
إجراءات الحصول لى الخدمات التي تقدمها الوزارة	نعم	نعم	تقارير	الموقع يتيح معرفة الإجراءات اللازمة للمواطنين للحصول على خدمة ما من خدمات الوزارة مثل تجديد جواز السفر أو الإقامة للأجانب أو إصدار أوراق ثبوتية أو شكاوى السائحين وتشمل التقارير الأوراق المطلوبة وتكلفة الخدمة. كما أن بعض الخدمات تقدم إلكترونياً عن طريق الموقع.	غير معلوم
إرشادات	نعم	نعم	تقارير	نعم حيث أنه داخل الموقع يوجد مواقع للجهات الشرطية المختلفة مثل شرطة الأموال العامة والمرور وغير ذلك. وبعض تلك الجهات تقدم إرشادات عامة للمواطنين.	غير معلوم
كتيبات ونسخ من الاستمارات للحصول على الخدمة والمواعيد النهائية للحصول على الخدمة	نعم	نعم	تقارير	الموقع يتيح معرفة الأوراق المطلوبة للحصول على خدمة ما. وكذلك يوجد استمارات إلكترونية للحصول على الخدمة من خلال الموقع. كما يتيح الموقع معرفة الوقت اللازم للحصول على الخدمة.	غير معلوم
معلومات عن البيانات المحفوظة	لا	لا	---	---	---
معلومات عن المطبوعات	لا	لا	---	---	---



وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية
بيانات خاصة بالحكومة

المعلومة \ السؤال	هل البيان موجود؟	هل متاح للجميع؟	صيغة الإتاحة word, pdf, excel sheet...et	هل البيان مفهوم/واضح/وافي؟ وسبب ذلك؟	هل البيان يتواجد لسنوات سابقة؟ كم عددها؟
الهيكل المؤسسي	نعم	نعم	Adobe Flash Player	عرض عام دون تحديد المهام والوظائف المنوط بها كل على حدا.	لا ... وآخر تحديث يرجع تاريخه إلى ١٧ مارس ٢٠١٤
الخطط والاستراتيجيات	نعم	نعم	Text	بعض خطط المشروعات الموجودة حديثه ولكن يوجد صعوبة في التأكد من صحة هذه المعلومات حيث أن الحالة العمرانية في المناطق المطروحة في المشروعات لا تدل على وجود أعمال عمرانية فيها.	لا
التقارير وتقييم الخطط والاستراتيجيات	لا	لا	----	عدم وجود معلومات كاملة عن المشروعات التي نفذت.	التقرير السنوي موجود على الموقع مع أهم الإنجازات. وموجود لسنة واحدة فقط (٢٠٠٩).
البيانات والوثائق التي تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات والقوانين	نعم	نعم	غير متاح للتحميل	لا ... فالموقع يكتفي باسم القانون وتاريخ إصداره دون أن يذكر نص القانون أو كيفية أستخدامه كأساس لاتخاذ القرار	هناك قوانين ترجع للسبعينيات. لكن كما ذكرنا لا يوجد تفاصيل
معلومات عن الموازنة	لا	لا	----	---	---
معلومات عن الاجتماعات المفتوحة لحضور العامة	نعم	لا يمكن الوصول إليها عن طريق موقع وزارة الإسكان ولكن يمكن معرفة موقع المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء.	PDF	واضح	غير محدد
معلومات عن الدعم والمشتريات الحكومية	نعم	نعم	PDF	واضح	غير واضح. لأن كل البيانات المتاحة على الموقع يرجع تاريخها إلى عام ٢٠١٥
معلومات عن الحق في المعلومات	نعم	الحصول على المعلومات من موقع المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء. صندوق البحوث ودراسات التعمير	PDF - word doc	بعض المعلومات عامة وتستوجب التفاصيل	غير محدد



المعلومات الخاصة بأنشطة الوزارة محل النظر

المعلومة \ السؤال	هل البيان موجود؟	هل متاح للجميع؟	صيغة الإتاحة word, pdf, excel sheet...et	هل البيان مفهوم/واضح/وافي؟ وسبب ذلك؟	هل البيان يتواجد لسنوات سابقة؟ كم عددها؟
ماهية الأنشطة	نعم	نعم	PDF	واضحة	غير محدد
إجراءات الحصول على الخدمات التي تقدمها الوزارة	نعم	من خلال البوابة الإلكترونية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.	Word Doc	التسجيل في الموقع يحتاج إلى مهارات متخصص في علوم الكمبيوتر كي يملأ الخانات والأيقونات المتتابعة. وهو يتطلب سرد معلومات كثيرة وصعبة عن تفاصيل التفاصيل في حياة أي مواطن.	غير محدد
إرشادات	لا	لا	---	---	---
كتيبات ونسخ من الاستثمارات للحصول على الخدمة والمواعيد النهائية للحصول على الخدمة	لا	لا	---	---	---
معلومات عن البيانات المحفوظة	لا	لا	---	---	---
معلومات عن المطبوعات	لا	لا	---	---	---
التشريعات الحالية	نعم	نعم	متواجدة ولكن لا يمكن تحميلها	واضحة	غير محدد
التشريعات المطروحة للنقاش	نعم	متواجد على الصفحة الرسمية للتقرير النهائي للهيئة العامة للتخطيط العمراني	PDF	واضحة	غير محدد



وزارة العدل
بيانات خاصة بالحكومة

المعلومة \ السؤال	هل البيان موجود؟	هل متاح للجميع؟	صيغة الإتاحة word, pdf, excel sheet...et	هل البيان مفهوم/واضح/وافي؟ وسبب ذلك؟	هل البيان يتواجد لسنوات سابقة؟ كم عددها؟
التشريعات الحالية	لا	لا	---	---	---
التشريعات المتوقعة	لا	لا	---	---	---
الهيكل المؤسسي	لا	لا	---	إحدى الملحوظات هو تواجد مجموعة من القطاعات التابعة للوزارة دون وجود شكل يوضح العلاقة بين هذه القطاعات وبالتالي لا يمكن معرفة الهيكل المؤسسي للوزارة.	---
الخطط والاستراتيجيات	لا	لا	---	---	---
التقارير وتقييم الخطط والاستراتيجيات	لا	لا	---	---	---
البيانات والوثائق التي تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات والقوانين	لا	لا	---	---	---
معلومات عن الموازنة	لا	لا	---	---	---
معلومات عن الاجتماعات المفتوحة لحضور العامة	لا	لا	---	---	---
معلومات عن الدعم والمشتريات الحكومية	لا	لا	---	---	---
معلومات عن الحق في المعلومات	لا	لا	---	---	---



المعلومات الخاصة بأنشطة الوزارة محل النظر

المعلومة \ السؤال	هل البيان موجود؟	هل متاح للجميع؟	صيغة الإتاحة word, pdf, excel sheet...et	هل البيان مفهوم/واضح/وافي؟ وسبب ذلك؟	هل البيان يتواجد لسنوات سابقة؟ كم عددها؟
ماهية الأنشطة	لا	لا	---	---	---
إجراءات الحصول لى الخدمات التي تقدمها الوزارة	لا	لا	---	---	---
إرشادات	لا	لا	---	---	---
كتيبات ونسخ من الاستثمارات للحصول على الخدمة والمواعيد النهائية للحصول على الخدمة	لا	لا	---	---	---
معلومات عن البيانات المحفوظة	لا	لا	---	---	---
معلومات عن المطبوعات	لا	لا	---	---	---



ثانياً: الوزارات غير الخدمية

وزارة المالية بيانات خاصة بالحكومة

المعلومة \ السؤال	هل البيان موجود؟	هل متاح للجميع؟	صيغة الإتاحة word, pdf, excel sheet...et	هل البيان مفهوم/واضح/وافي؟ وسبب ذلك؟	آخر تحديث/ امكانية التحميل	هل البيان يتواجد لسنوات سابقة؟ كم عددها؟
الهيكل المؤسسي	نعم	نعم	PDF	مفهوم وواضح ووافي. ويوضح في شكل تنظيمي الهيكل المؤسسي للوزارة وأسماء المسؤولين عن كل قطاع أو إدارة.	٢٠١٣٩١٥ / يمكن تحميله	غير محدد
الخطط والاستراتيجيات	نعم	نعم	PDF	تأتي في صور مختلفة تقارير عن تطبيق مشروعات	غير محدد/ يمكن تحميله	غير محدد
التقارير وتقييم الخطط والاستراتيجيات	نعم	نعم	PDF	تقارير سنوية عن سياسات وإجازات الوزارة. آخر تقرير عن أهم إنجازات الوزارة والجهات التابعة لها خلال الفترة من ٢٠١٣-٧-١ إلى ٢٠١٣-٩-٣٠	٢٠١٣ يمكن تحميله	تم وضعه لعام ٢٠١٣-٢٠١٤
البيانات والوثائق التي تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات والقوانين	نعم	نعم	PDF	القرارات الوزارية الصادرة لتنظيم العمل داخل الوزارة وأخر هذه القرارات القرار رقم ٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر في ٢٤ فبراير ٢٠١٤. بالإضافة إلى عدد من المنشورات العامة	القرارات الوزارية والمنشورات العامة يمكن تحميلها	غير محدد
معلومات عن الموازنة	نعم	نعم	Pdf	تأتي في صورة بيان مالي للموازنة العامة للدولة بما في ذلك الهيئات الاقتصادية المختلفة وكذلك موازنات شركات القطاع الخاص والقطاع العام.	٢٠١٤ يمكن تحميله	٢٠١٤-٢٠١٥
معلومات عن الاجتماعات المفتوحة لحضور العامة	لا	لا	--	--	--	--
معلومات عن الدعم والمشتريات الحكومية	نعم	نعم... ولكن يوجد على موقع الهيئة العامة للخدمات الحكومية	Pdf	يوضح المناقصات التي تطرحها الوزارة سواء للقيام بأعمال لصالحها أو لإجراء مشتريات أو مبيعات من مخزون الوزارة. وكذلك دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأيضاً الشراء المركزي.	غير محدد/ يمكن تحميله	تم وضعه ٢٠١٤
معلومات عن الحق في المعلومات	لا	لا	لا يوجد	لا يوجد	غير محدد	غير معلوم



المعلومات الخاصة بأنشطة الوزارة محل النظر

المعلومة \ السؤال	هل البيان موجود؟	هل متاح للجميع؟	صيغة الإتاحة word, pdf, excel sheet...et	هل البيان مفهوم/واضح/وافي؟ وسبب ذلك؟	آخر تحديث/ امكانية التحميل	هل البيان يتواجد لسنوات سابقة؟ كم عددها؟
ماهية الأنشطة	نعم	نعم	PDF	الموقع يوضح الأنشطة الرئيسية للوزارة: الموازنة العامة، الحساب الختامي الدين العام وأهم البعثات والأبحاث....إلخ	غير محدد	غير معلوم
إجراءات الحصول على الخدمات التي تقدمها الوزارة	نعم	نعم وكذلك على موقع الهيئة العامة للخدمات الحكومية	غير متاح للتحميل بأي صيغة من هذه الصيغ.	ملحوظة.. يتيح الموقع خدمات الدعم الفني للمواطنين من أجل الإجابات على جميع استفساراتهم من خلال التليفون، الفاكس والبريد الإلكتروني	غير محدد	غير معلوم
إرشادات	نعم	نعم	PDF	من خلال كتيبات تطلق عليها "قواعد و تعليمات"	٢٠١٣ يمكن تحميله	غير معلوم
كتيبات ونسخ من الاستثمارات للحصول على الخدمة والمواعيد النهائية للحصول على الخدمة	نعم	نعم	PDF	ملحوظة.. يعد مكتب مفوض المالية هو المسئول عن تقديم الخدمات للمستثمرين والتي تدخل في اختصاصات الوزارة وكذلك الموافقة على أية قرارات أو مستندات أو عقود يلزم الحصول عليها من رئيس الهيئة أو الجهة لإنهاء تقديم خدمات الاستثمار التي تدخل في اختصاصاتها وزمن أداء الخدمة خلال ٢٤ ساعة بلا دون مقابل.	غير محدد/ يمكن تحميله	غير معلوم
معلومات عن البيانات المحفوظة	نعم	نعم	PDF/ word	الموقع يحتوي على كتيبات الإحصائيات العامة للموازنة العامة للدولة وكذلك البيان الإحصائي للموازنة للهيئات الاقتصادية (موجود منذ عام ٢٠٠٥)	٢٠١٠/٢٠٠٩ يمكن تحميله	غير معلوم
معلومات عن المطبوعات	نعم	نعم	PDF	يوجد تقرير شهري بعنوان "التقارير المالية الشهرية" والذي ينشر فيه أخبار الأداء الاقتصادي و المالي و كذلك إجراء مقارنة لأداء أهم المؤشرات الاقتصادية. كما يوجد مجموعة من الإصدارات والكتب الدورية التي تقدمها الوزارة	٢٠١٣/٢٠١٢ يمكن تحميله	التقرير الشهري آخر تحديث مارس ٢٠١٤



وزارة الاستثمار
بيانات خاصة بالحكومة

هل البيان يتواجد لسنوات سابقة؟ كم عددها؟	آخر تحديث/ امكانية التحميل	هل البيان مفهوم/واضح/وافي؟ وسبب ذلك؟	صيغة الإتاحة word, pdf, excel sheet...et	هل متاح للجميع؟	هل البيان موجود؟	المعلومة \ السؤال
غير محدد	يمكن التحميل والتحديث النهائي في ٥ يوليو ٢٠١٤	القرارات الرسمية واضحة وهي عبارة عن مسح ضوئي لما أقر من الشخص المسئول.	PDF	نعم	نعم	التشريعات الحالية
غير محدد	لا / لا	لا يوجد بيان بالهيكل المؤسسي للوزارة ولكن يوجد بيان بالجهات والهيئات التابعة للوزارة والتي تعمل تحت قيادتها مع نبذة عن عمل كل جهة من تلك الجهات بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني الخاص بها.	لا	لا	لا	الهيكل المؤسسي
---	---	---	---	لا	لا	الخطط والاسراتيجيات
---	---	---	---	لا	لا	التقارير وتقييم الخطط والاسراتيجيات
غير محدد	غير موجود/ يمكن تحميله	نعم. حيث يتيح الموقع القوانين المنظمة لعمل الوزارة وتعديلاتها. وكذلك يتيح الموقع القرارات الصادرة عن رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بوزارة الاستثمار.	Pdf	نعم	نعم	البيانات والوثائق التي تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات والقوانين
---	---	---	---	لا	لا	معلومات عن الموازنة
غير محدد	لا / لا	يوجد بالموقع ما يتعلق بالندوات والمؤتمرات. ولكنه لا يحتوي على أي فعاليات حتي تتمكن من معرفة طريقة العرض.	---	نعم	نعم	معلومات عن الاجتماعات المفتوحة لحضور العامة
---	---	---	---	لا	لا	معلومات عن الدعم والمشتريات الحكومية
---	---	---	---	لا	لا	معلومات عن الحق في المعلومات



المعلومات الخاصة بأنشطة الوزارة محل النظر

المعلومة \ السؤال	هل البيان موجود؟	هل متاح للجميع؟	صيغة الإتاحة word, pdf, excel sheet...et	هل البيان مفهوم/واضح/وافي؟ وسبب ذلك؟	آخر تحديث/ امكانية التحميل	هل البيان يتواجد لسنوات سابقة؟ كم عددها؟
ماهية الأنشطة	نعم	نعم	pdf /تقرير	نعم، فالموقع يقدم نبذة عن عمل الوزارة يوضح فيه الهدف من إنشائها وأهم الأنشطة التي تقوم بها. وكذلك يقسم الموقع أنشطة الوزارة إلى أنشطة عامة بداخل كل نشاط يوضح الموقع الأنشطة الفرعية.	لا يمكن تحميله	غير محدد
إجراءات الحصول لى الخدمات التي تقدمها الوزارة	نعم	نعم	PDF	نعم، فالبيان يوضح الإجراءات والأوراق اللازمة للحصول على خدمات الوزارة، كما أنه في بعض الحالات مثل تأسيس الشركات يتيح تقديم المستندات المطلوبة عن طريق الموقع مع توفير خدمة التواصل التفاعلي مع المستثمر.	لا يمكن تحميله	غير محدد
إرشادات	نعم	نعم	PDF	نعم، في بعض أقسام الموقع يتيح إرشادات موجهة للمستثمرين	لا يمكن تحميلها	غير محدد
كتيبات ونسخ من الاستثمارات للحصول على الخدمة والمواعيد النهائية للحصول على الخدمة	نعم	نعم	PDF	لا تعامل وزارة الاستثمار مع المواطنين مباشرة إلا مع هؤلاء الراغبين في إنشاء شركات جديدة. ويوفر الموقع خدمة التأسيس الإلكتروني الذي يوفر للمستثمر الإرشادات القانونية وشرح كيفية التعامل إلكترونياً مع الموقع. ولكن للولوج إلى تلك الإجراءات لابد من إنشاء حساب شخصي في الموقع.	لا يمكن تحميلها	غير محدد
معلومات عن البيانات المحفوظة	لا	لا	---	---	---	---
معلومات عن المطبوعات	نعم	نعم	PDF	نعم، فالمطبوعات التي تصدرها الوزارة تقوم بتحميلها على الموقع الإلكتروني الخاص بها. وهذه المطبوعات هي تقارير شهرية بداية من إبريل ٢٠٠٧ وحتى فبراير ٢٠١٤، وتقارير ربع سنوية بداية من الربع الأول للعام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ وحتى الربع الثاني من العام ٢٠١٢، ٢٠١٣. كما يتيح الموقع المطبوع الخاص بالتقييم السنوي لأداء وزارة الاستثمار بداية من عام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠٠٩، ٢٠١٠.	غير محدد/ يمكن تحميله	غير محدد

